الفصل الأول

زراعـــــــــــة الأرز

١ ــ التـوزيع الجغرافى لزراعـة الأرز

أولاً ــ الزراعـة فى الأراضى القديـمة

ثانياً ــ الزراعـة فى الأراضى المستصلحة

٢ ــ مـراحل إنتـاج الأرز

٣ ــ إنتاجيـة الفـدان

٤ ــ منظومـة الرى وتأثيرها على إنتاج الأرز

٥ ــ قـوى ووسائـل الرى

٦ ــ نظـام تمـويل زراعـة الأرز

٧ ــ العلاقـات الإنتاجيـة

٨ ــ معوقـات الإنتـاج

obeikandl.com

مثلث الزراعة فى مصر أهم موارد الثروة على مر العصور ، حيث تعد المصدر الرئيسى لاقتصاد البلاد . ومن هذا المنطلق أولت الإدارة العثمانية الزراعة اهتماماً كبيراً . ويأتى محصول الأرز فى مقدمة المحاصيل التى نالت رعاية واهتمام الإدارة ، سواء المركزية باستانبول أو المحلية بمصر ، لسد الاحتياجات الداخلية منه نتيجة لشيوع استهلاكه كغذاء بشكل أساسى عند مختلف الطبقات الاجتماعية على تباين مستوياتها فى المدن والريف على السواء ، وخاصة رجال الإدارة والعسكر وكبار منتجى وتجار الأرز . ومن ناحية أخرى ازداد الطلب على الأرز بالخارج من قبل الدولة العثمانية وولاياتها ، مما أدى لانتشار زراعته على نطاق واسع فى شمال الدلتا ، لتغطية الطلب المتزايد عليه بالخارج ، وفيما يلى تفاصيل ذلك التوزيع .

١ ــ التوزيع الجغرافى لزراعة الأرز : ــ

ساعد انبساط سطح الدلتا وطبيعته السهلية على انتشار زراعة الأرز فيها ، خاصة فى الأجزاء الشمالية منها ، سواء على الفرع الشرقى أو الغربى للنيل ، حيث يهبط مستوى سطح الأرض بالقرب من مصب النهر[1] ، وفى هذه المناطق فإن منسوب مياه النيل يتطابق مع مستوى السهل الغريني[2]، وبذلك يكون ميسوراً فى هذه المناطق بأفضل مما هو فى أى مناطق أخرى أن تُعطى لحقول الأرز كميات كبيرة من مياه الرى الدائم التى يحتاج إليها [3]، وخاصة أن التربة فى هذه

---

(١) ب – س جيرار : الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر جـ ٤ من كتاب وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٣ ؛ على أحمد هارون : جغرافية الزراعة ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٠ ، ص١٤٣ .

(٢) هنرى لورنس(وآخرون) : الحملة الفرنسية فى مصر ؛ بونابرت والإسلام ، ترجمة بشير السباعى ، القاهرة ، سينا للنشر ، ١٩٩٥ ، ص٨٧ .

(٣) محكمة الدقهلية ، س ١٨ ، ق ٥٧ ، ص ٢٣ ، ١٨ جماد أول ١١٢٠ ؛ س ٣٧ ، ق ٩١ ، ص ٥٩ ــ ٦٠ ، ٧ رمضان ١١٧٢ ؛ محكمة دمياط ، س ٢٧٧ ، ق ٧٠ ، ص ٦٢ ، ١٠ ربيع أول ١١٩٢ ؛ جيرار : مصدر سابق ، ص ٥٣ .

المناطق خصبة ومتماسكة مما جعلها تحتفظ بالمياه لمدة أطول، بالإضافة لقربها من البحر المتوسط وبحيرة المنزلة ، مما أعطى الأرز نسبة الملوحة الملائمة لنموه ، وتزداد درجة خصوبة التربة فـى هذه المناطق كلما اقتربت من مجرى النهر ، مما جعلها مناسبة بدرجة كبيرة لإنتاج الأرز[1] ، وقد نشأت زراعة الأرز على ما يعرف باسم الأراضى القديمة ، ويعنى بها تلك الأراضى المحاذية لمجرى النهر بفرعيه ، أما التوسع الذى طرأ على زراعة الأرز والامتداد الجغرافى لها فكان فيما يعرف باسم الأراضى المستصلحة ، وهى الامتداد الطبيعى والمباشر للأراضى القديمة ، وتفاصيل ذلك على النحو التالى .

أولاً ـــ الزراعة فى الأراضي القديمة : ـــ

الأراضى القديمة هى المناطق التى كانت تنتج الأرز على نطاق ضيق قبل دخول العثمـانيين مصر ، وتشمل دمياط وظهيرها الريفى ، ريف المنصورة ، فارسكور وشربين والقرى التابعة لهما ، المطرية ونواحيها ورشيد وظهيرها الريفى . وفى أعقاب دخول العثمانيين مصر تـم التوسـع فـى زراعة الأرز بهذه المناطق وغيرها بشكل تدريجى على مدار القرنين السادس عشر والسابع عشر .

أ ـــ دمياط وظهيرها الريفى : ـــ

تقع دمياط على الضفة الشرقية لفرع النيل المنسوب إليها[2]، وقد مثل الأرز أبرز الحاصلات الزراعية الواردة إليها من حقول المناطق المجاورة لها وهى : عزبة الشعرا [3] والمناطق المجاورة

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٧٠ ، ق ٦٠ ، ص ٤٥ ، ١٢ شـعبان ١١١٧ ؛ س ١٩٥ ، ق ٢٢٨ ، ص ١٥٩ ، ١٨ ربيـع أول ١١٣٣ ؛ س ٢١٨ ، ق ٢١٥ ، ص ١٦٩ ، ١٤ ذى الحجـة ١١٥٠ ؛ س ٢٣١ ، ق ٤٨٧ ، ص ٣٦٦ ، ٤ ربيع أول ١١٥٩ ؛ س ٢٧٦ ، ق ١٠٣ ، ص ٩٠ ، غرة صفر ١١٩٤ ؛ إلهام محمد على ذهنى : مصر فـى كتابـات الرحالـة والقناصـل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتـاب ، (سلسـلة تـاريخ المصرين ٥٢) ، ١٩٩٢ ، ص١٦٣ ؛

Trecourt , Jean Batiste : Memoires Sur L, Egypte Annee 1791 (Edites Et Annotes Par Gaston Wiet) , Le Caire , IFAO , 1942, P ,7.

(٢) عبد الحميد حامد سليمان : تاريخ مصر العثمانية دراسات وبحوث (بحث بعنوان العلاقة بين المدينة والقرية فى مصر فى العصر العثمانى ؛ دمياط وظهيرها الريفى دراسـة حالـة) ، القـاهرة ، دار الثقافة العربية ، ٢٠٠٤ ، ص ٣ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٦٧ ، ق ٣٦ ، ص ٣٤ ، ١٣ ذو القعـدة ١١١٤ ؛ س ١٨٤ ، ق ٢١٣، ص ١٧٧ ، ٣ صفر ١١٢٦ .

لها التى مثلت كثافة إنتاجية كبيرة [1]، بالإضافة للمناطق الواقعة على جانبى خليج النوارى الواقع خلف مدينة دمياط ، وبطول امتداد الخليج [2].

ومنطقة شاطئ البرية والأراضى الواقعة بالقرب منها[3]. ومناطق شاطئ قبة العباسى والحقول المجاورة لها [4]، بالإضافة لأراضى عزبتى الخياطة والبرج والحقول التابعة لهما[5]، فضلاً عن حقول الأرز المجاورة لمقابر اليهود والأراضى الواقعة بشاطئ شطا التابعى [6] . هذا بالإضافة للجزر النيلية مثل الجزيرة الواقعة ضمن ممتلكات أحمد كتخدا مستحفظان [7]، وجزيرة القصبى وغيرها من الجزر التى مثلت أهمية كبيرة فى إنتاج الأرز بدمياط (لمزيد من التفاصيل عن مناطق الإنتاج أنظر الخريطة فى ملحق ١)[8]. وجميع المناطق السابقة الذكر أرضها خصبة ومخصصة بالدرجة الأولى لإنتاج الأرز ، حيث اكتسبت دمياط وظهيرها الريفى شهره كبيرة فى إنتاج الأرز[9].

(١) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق٣٦ ، ص ٣٤ ، ١٣ ذو القعدة ١١١٤ ؛ س٢٨٥ ، ق٢١٦، ص١٤٠ ، غرة ربيع أول ١١٩٩ .

(٢) محكمة دمياط ، س١٧٦ ، ق٣٢٣ ، ص ٣٣٤ ، ١٢ شعبان ١١٢٠ .

(٣) محكمة دمياط ، س١٦٤ ، ق١١١ ، ص١٠٠ ، (دت) ؛ س ٢١٢ ق ١١٠ ، ص ١٠١ ، ١٢ شوال ١١٤٥ ؛ س ٢٢٠ ، ق٤٤٨ ، ص ٣٠٥ ، ١٠ ذو القعدة ١١٤٩ .

(٤) محكمة دمياط ، س ١٦٩ ، ق ٢٥٧ ، ص ٢١٩ ، ٣ جماد أول ١١١٦ ؛ س١٧٠ ، ق٢٣٧ ، ص ٢١٩ ، ١٢ رجب ١١١٥ ؛ س٢٩١ ، ق١٧٣ ، ص ١٣٤ ، ٦ جماد أول ١٢١١ .

(٥) محكمة دمياط ، س ١٧٢ ، ق ١٩٢ ، ص ١٦٢_ ١٦٣ ، ٨ جماد ثانى ١١١٨ ؛ س ١٨٤ ، ق١٧٩ ، ص ١٧٨ ، ١١ جماد أول ١١٢٦ .

(٦) محكمة دمياط ، س١٦٩، ق٣٦٢ ، ص٣٠٥ ، أواخر ربيع آخر ١١١٦ ؛ س ٢٧٤ ، ق ٣٤ ، ص ٢٣ ، ٢٦ رجب ١١٨٩ ؛ س ٢٧٤ ، ق ٢٣٢ ، ص ١٨٠ ، ١٥ صفر ١١٩٠ ؛ س ٢٨٤ ، ق ٤٢ ، ص ٢٩ ، ١٠ ذى الحجة ١١٩٩ .

(٧) طائفة مستحفظان إحدى الفرق العثمانية بمصر ومهمة أفراد هذه الفرقة حفظ القلاع والحصون ، وكتخدا مستحفظان بمعنى نائب عن رئيس فرقة مستحفظان ، محكمة دمياط ، س٢٥٣ ، ق٤٦٥ ، ص ٣٣ ، ١٣ رجب ١١٧٣ .

(٨) محكمة دمياط ، س١٨٣ ، ق٩٢ ، ص ٩٤ ، ٢ رمضان ١١٢٣ .

هنتنجتون

(9) Huntington , R : Voyage En Egypte (1695) , En Voyage En Egypte Pendant Lers Annees (1678 – 1701) Le Caire , IFAO , 1981 , P , 183 .

ب ــ ولاية المنصورة (الضفة الشرقية لفرع دمياط) : ــ

مثلت ولاية المنصورة بمناطقها المختلفة أهمية كبيرة فى إنتاج الأرز ، وهى تعد من أكبر النواحى المنتجة للأرز فى العصر العثمانى ، وهذه المناطق على النحو التالى : ــ

* فارسكور والمنزلة وتوابعهما : ــ

تقع فارسكور[1] جنوب دمياط على الضفة الشرقية للنيل ، وقد مثلت فارسكور بجانب المنزلة أهمية كبيرة فى إنتاج الأرز آنذاك ، حيث اكتسب الأرز الفارسكورى والمنزلاوى شهرة عالمية من حيث الجودة والإنتاج[2]، وبالإضافة لفارسكور ظهيرها مثلت المناطق المحيطة بها والتابعة لها أهمية قصوى فى إنتاج الأرز ، فهى لا تقل عنها أهمية ، كالعزب المجاورة لها كالعطوى وغيرها من العزب التى مثلت كثافة إنتاجية كبيرة [3]، فضلاً عن القرى كالعادلية[4]، الحورانى[5]، شرباص، ميت الشيوخ[6]، البراشية ، شرمساح [7]، الروضة ، الطرحة ، كفر العرب ، السرو[8].

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن فارسكور وتوابعها أنظر: محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، القسم الثانى : الجزء الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ ، ص ٢٤١-٢٥٠ .

(٢) نقولا يوسف : تاريخ دمياط منذ أقدم العصور، دمياط ، دار أخبار دمياط للطبع والنشر ، ١٩٥٩، ص ٢٢٩ .

(٣) محكمة دمياط ، س٢١٢ ، ق١٠٤ ، ص٩٥ ، ١٠ذوالقعدة ١١٤٥؛ س٢٢٠، ق٩٤، ص٥٧ ، ٤ محرم ١١٥٠ .

(٤) محكمة دمياط ، س١٧٠ ، ق١١٥ ، ص ١١٤ ، ١٠ ذوالقعدة ١١١٥ ؛ س١٩٢ ، ق١٢٠ ، ص ١٠٤ ، ٦ شوال١١٣١ .

(٥) محكمة دمياط ، س ١٦٤ ، ق ٢٠٩ ، ص ٢٦٤ ؛ س ١٧٩ ، ق ١٠٧ ، ص ٩١ ؛ س ١٨١ ، ق ١٦١ ، ص ١٧٠ ، (د ت) .

(٦) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ٢٩٩ ، ص ٣٠٦ ، ١٠ شوال ١١٢٠ ؛ س١٨١ ، ق٢٧٥ ، ص ٢٧٢ ؛ س ١٩٣ ، ق ١٢٠ ، ص ١٠٤ ، ١٦ شوال ١١٣١ ؛ س٢٣١ ، ق٤٨٧ ، ص ٩٦٦ ، ١٤ ربيع أول ١١٥٩ ؛ س٢٥٠ ، ق ٨٥ ، ص ٥٨ ، (دت) .

(٧) محكمة دمياط ، س١٨٢، ق٣١، ص١٣،٣٣ربيع ثانى١١٢٥؛ س٢١٧،ق١٩٤،ص ١٤٥ ، ١١ صفر ١١٢٦ .

(٨)عبد الحميد سليمان: الموانئ المصرية فى العصر العثمانى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (سلسلة تاريخ المصريين ٨٩) ، ١٩٩٥ ، ص ٣٢٢ .

بساط كريم الدين[١] ، محلة إنجاق والأراضى والنواحى التابعة لها [٢]، أراضى القباب [٣]، طرانيس ، بدواى ، البرامون وغيرها من المناطق [٤] . وإلى جانب ذلك كانت هناك الأراضى القريبة من بحيرة المنزلة التى مثلت أهمية كبيرة فى إنتاج الأرز أيضاً ، مثل أراضى الجوزة وغيرها من المناطق الأخرى . أما المنزلة والمناطق التابعة لها فرغم أهميتها الكبيرة وشهرتها الذائعة الصيت فى إنتاج الأرز آنذاك [٥] ، إلا أن التفاصيل الدقيقة الخاصة بالتوزيع الجغرافى للإنتاج بها غير متاحة نتيجة لفقد المجموعة الوثائقية الخاصة بهذه المدينة ، باستثناء بعض الشذرات التى سردتها سجلات محكمة دمياط فى ثنايا حديثها [٦] .

*** قرى البحر الصغير : ـ**

امتدت هذه القرى على جانبى البحر الصغير وبطوله حتى قرب فرع دمياط ، وقد مثلت أهمية كبيرة فى إنتاجها ، ومنهاعلى سبيل المثال دكرنس والمناطق التابعة لها باتجاه المنصورة، والقريبة منهامثل نجير،الزهايرة، كفرأبو ناصر، النزل،البسراط وغيرها من المناطق لقرب حدود فارسكور[٧].

---

(١) محكمة دمياط ، س١٧٧ ، ق٦٤ ، ص٥٠ ، ٣ صفر ١١٢٦ .

(٢) محكمة الدقهلية ، س١٥ ، ق٣٨٩ ، ص ١٦٢ ، ٦ شوال ١١١٤ ؛ عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص ٣٢٢ .

(٣) محكمة الدقهلية ، س٦ ، ق ٩٣ ، ص ٣٥ ، ١٩ صفر ١٠٨٩ .

(٤) محكمة الدقهلية ، س٢١ ، ق١٦١ ، ص٦١ ، ١١ جماد آخر ١١٢٨ ؛ سجلات إسقاطات القرى ، س١ ، ق٣٣ ، ص ١٠ ، ١٥ ربيع ثانى ١١٤١ .

(٥) محكمة دمياط ، س١٩٥ ، ق٢٢٨ ، ص ١٥٩ ، ١٨ ربيع أول١١٣٣ .

(٦) تم إجراء مسح شامل للمجموعات الأرشيفية الخاصة بالمحاكم الشرعية ، وتبين فقدان المجموعة الخاصة بمدينتى المنزلة وفارسكور، وما تم ذكره من معلومات عنهما من خلال سجلات دمياط .

(٧) محكمة دمياط ، س ١٧٠ ، ق ٢١٢ ، ص ١٩٣ ، (د ت) ١١١٥ ؛ ق ١٦٢ ، ص ١٤٩ ، ١٤ شوال ١١١٥ ؛ س ١٧٦ ، ق ٦ ، ٨ ، ١٥ ربيع ثانى ١١٢٠ .

*** ريف المنصورة : ـــ**

يعد ريف المنصورة من المناطق الحيوية التى لعبت دوراً رئيسياً فى إنتاج الأرز، ومن هـذه المناطق على سبيل المثال سلمون القماش ، جديلة ، أراضى أشمون الرمان ، أراضى منطقة قوجنديمة[١]، منية مزاح ،محلة دمنة، سندوب[٢]،البدالة ،منطقة فراخ ، الخيارية[٣] وغيرها من المناطق الأخرى[٤].

جـ ــ ولاية الغربية (الضفة الغربية لفرع دمياط) : ــ

*** شربين وطلخا وتوابعهما : ــ**

شكلت شربيـن والمناطق المجـاورة لها أهميـة قصوى فى إنتـاج الأرز ، ويمكـن القول بأنها نافست بقوة فارسكور والمـنـزلة من حيث إنتـاج كلٍ منهما على حده ، بدايـة مـن أراضى السنانية[٥]، كفر البطيخ ، السوالم[٦]، كفر سليمان البحرى ، ميت أبو غالب[٧]، رأس الخليج ، كفر الترعة القديم والجديد[٨]، دنجواى ، الأحمدية ، كفر الشيخ عطية وغيرها من المناطق[٩].

---

(١) محكمة الدقهلية ، س ١٤ ، ق ٦٤٣ ، ص٢٧٧ ، ١٠جمـاد أول ١١١٢ ؛ س١٨ ، ق٣٧٨ ، ص١٥٢ ، ١٥ جماد ثانى ١١٢١ .

(٢) محكمة الدقهلية ، س٢٠ ، ق٨٤ ، ص٣٦ ، ٢٥ جماد أول ١١٢٥ .

(٣) جميع هذه القرى من أعمال الدقهلية ولمزيد من التفاصيل عنها أنظر: محمد رمزى : مصدر سـابق ، القسـم الثانى ، الجزء الأول ، ص٢١٣- ٢٢٧ .

(٤) محكمة الدقهلية ، س٢٠ ، ق٢٥٨ ، ص١١١ ، ١٨ شوال ١١٢٥ .

(٥) محكمة دمياط ، س٢١٧ ، ق٢٣٦ ، ص١٧٥ ، غاية ذو القعدة ١١٤٧ .

(٦) محكمة دمياط ، س١٧٠ ، ق١٦٢ ، ص١٤٩ ، ٤ شوال ١١١٥ .

(٧) محكمة دمياط ، س١٨٤، ق٢٥٧ ، ص ٢٢٥ ؛ ق٤٢٣، ص ٣٨٧ ، ١١صفر١١٢٦ .

(٨) محكمة دمياط ، س١٧٠ ، ق٥٨ ، ص٥٠ ، ٨ محرم ١١١٥ .

(٩) محكمة القسمة العسكرية ، س١٢٨ ، ق٥٣٣ ، ص٢٩٥ ، ١٣ شعبان ١٤٦ ؛ عبد الحميد سليمان : المـوانئ المصرية ، ص٣٢٢ .

أما مدينة طلخا فلم تكن تقل أهمية فى إنتاج الأرز عن شربين[١]، لاسيما فى مناطق منية العجيل ، منية الغرقا ، وإلى حدود ميت غمر[٢] .

د ـــ رشيد والمناطق المجاورة لها : ـــ

شكلت رشيد [٣] أهمية كبيرة كمنطقة زراعية لها تميزها فى إنتاج الأرز ، وخاصة فى مناطق شمال وجنوب رشيد ، بالإضافة للمزارع الموجودة بجانب مقابر اليهود[٤] ، وفى الجزر النيلية القريبة من رشيد مثل جزيرة الفرشة وغيرها من الجزر الأخرى[٥] . وهناك أيضاً القرى المجاورة لمدينة رشيد التى ربما تميزت عنها فى الإنتاج ، ومنها على سبيل المثال قرية بارنباوة (بارنبال)[٦] والعزب التابعة لها مثل عزبة الكشاركة[٧]، عزبة زايد الأصفر[٨] ، الرحمانية

(١) محكمة الدقهلية ، س٢١ ، ق٣٥ ، ص٩٢ ،١٩ ربيع أول ١١٢٨ ؛ محكمة الصالحية النجمية ، س٥٣٤ ، ق٤٢٢ ، ص١٩٧ ، ١٢ صفر ١٢٠٥ .

(٢) محكمة الدقهلية ، س٣٧ ، ق٢٩٩ ، ص١٩٠- ١٩١ ، ٨ ربيع آخر ١١٧٣ .

(٣) رشيد من مدن الثغور القديمة ، وردت فى جغرافية أسترا بون ، واسمها القبطى Raschit ، ومنه اسمها العربى رشيد وأسمها اللاتيني Rosette ، لمزيد من التفاصيل أنظر محمد رمزى : مصدر سابق ، القسم الثانى ، الجزء الأول ، ص ٢٩٨ ، ٣٠٣ .

(٤) محكمة رشيد ، س١٠٦ ، ص٢١ ، ق٣٥ ، ٢٥ ربيع أول ١١١٠ ؛ س١٤٤ ، ق١٧٩ ، ص١٦٦ ، غرة رجب ١١٥١ .

(٥) محكمة رشيد ، س١٢٩ ، ق٧ ، ص٦ ، ٢٠ ربيع أول ١١٣٠ .

(٦) محكمة رشيد ، س١٣٠ ، ق٣٠٦ ، ص٢١٦ ، ٦ شعبان ١١٣٦ .

(٧) محكمة رشيد ، س١٠٨ ، ق١٢٠ ، ص٨٠ ، ٢٠ ربيع ثانى ١١١٤ .

(٨) محكمة القسمة العسكرية ، س١٠٢ ، ق٨٩٤ ، ص ٦٦٦ ، ١٤ شعبان ١١٢٤ .

وتوابعها (١)، الحماد والأراضى التابعة لها (٢)، قرية منية السعيد (٣)، العطف (٤)، عـزب نسـتروة والدوسى(٥)، بالإضافة لفوه والمناطق التابعة لها (٦) .

وخلاصة القول أن هذه المناطق شكلت فى غالبيتها شريط ضيق على ضفتى النهر بفرعيه الشـرقى والغربى (دمياط ورشيد) ، حيث خصوبة التربة والمناخ الملائم (أنظر ملحق ١) .

أما المناطق البعيدة عن النهر فقليلاً منها ما كانت تُزرع بالأرز ، نتيجة لصـعوبة وصـول المياه إليها إلا بشق الأنفس ، وإن حدث ذلك فإنه يزيد من الأعباء المالية للمنتجين ، وذلـك لكثـرة تكاليف إنتاج الأرز ، وهذا يعنى أن عوائد الإنتاج بالنسبة للقرى المطلة على النيل أعلى بكثير مـن القرى الداخلية . وبالإضافة للمناطق الرئيسية السابقة الذكر وجدت زراعة للأرز على نطاق محدود فى مناطق متفرقة من أنحاء البلاد ، يمكن أن نطلق عليها مناطق إنتاج الأرز الفرعية ، وقد ارتبطت الزراعة فى هذه المناطق ـــ فى المقام الأول ـــ بمدى وفرة مياه الرى ، من هذه المناطق على سبيل المثال ريف البحيرة القريب من رشيد ، وبعض المناطق المحدودة فى الشرقية والقليوبية والغربيـة وخاصة بالقرب من ميت غمر وأبو صير والمحلة وغيرها ، ويتم استهلاك إنتـاج هـذه المنـاطق بداخلها ، بمعنى أنها لا تساهم بشكل كبير فى التجارة الداخلية والخارجية على السواء(٧).

---

(١) محكمة رشيد ، س١٨٤ ، ق٧٩٨ ، ص٨٥ ، ٢٩ شوال ١١٩١ .

(٢) محكمة رشيد ، س١٤٩، ق٩٣، ص ٧٠، ١٥ ذو القعدة ١١٥٥؛ س١٨٤، ق٧٩٨، ص٨٥، ٢٩ شوال ١١٩١.

(٣) محكمة رشيد ، س١٦٢ ، ق٤١ ، ص٤٨ ، غاية ربيع ثانى ١١٧٠ .

(٤) محكمة رشيد ، س ١١٤ ، ق ١٤٦ ، ص ٩٦ ، ٢٤ شعبان ١١٢٤ ؛ س ١١٦ ، ق ٥١٧ ، ص ٣٣٥ ، ١٠ محرم ١١٢٧ .

(٥) جميع هذه القرى تابعة لرشيد والمحمودية ولمزيد من التفاصيل عنها انظر : محمد رمزى : مصدر سابق ، القسم الثانى ، جـ٢ ، ص ٢٦٧ ، ٢٩٩ .

(٦) محكمة رشيد ، س ١٥٣ ، ق ٤٣ ، ص ٤٣ ، ١٨ ذى الحجة ١١٦١ .

(٧) محكمة رشيد ، س ١٠٧ ، ق ٥٥٠ ، ص ٣٦٩ ، ١٣ رمضان ١١١٢ ؛ س١٢٢ ، ق٧٥ ، ص٤٠٥ ، ٥ جماد أول ١١٣١ ؛ محافظ الدشت ، محفظة ٢٣٢ ، ق بدون رقم ، ص ٧٩ ، ١٩ شوال ١١٣٤ ؛ سجلات إسقاطات القرى ، س ١ ، ق بدون رقم ، ص ١٥٥ ، غرة جماد أول ١١٤٢ ؛ س ١٢ ، ق بدون رقم ، ص ١٤١ ـــ ١٤٢ ، غرة رجب ١١٨١ .

obeikandl.com

ثانياً ـــ الزراعة فى الأراضى المستصلحة : ـــ

تعتبر عملية استصلاح الأراضى مهما كانت حجمها عملية اقتصادية متكاملة ومتشعبة ، تتوقف على عوامل مختلفة ومتداخلة ، أهمها وفرة المياه اللازمة للرى ، فضلاً عن تـوافر رءوس أموال ضخمة لتمويل عملية الاستصلاح ، وذلك لتغطية تكاليف القوى البشرية العاملة بهذا المجال ، بالإضافة للآلات اللازمة لعملية الاستصلاح والنفقات الخاصة بحفر الترع والقنوات ، بالإضافة للقوى والوسائل اللازمة لعملية الرى . وقد تتكلف هذه الأعمال فى بعض الحالات مئات الآلاف من الأنصاف الفضة[1] . ونتيجة طبيعية لكثرة هذه النفقات الطائلة فمن المنطقى أن تقوم هذه العملية على كاهـل كبار المنتجين والتجار المعنيين بعملية زراعة وتجارة الأرز ، خاصة فى الأراضى المحيطة ببحيـرة المنزلة والمناطق الشمالية بدمياط ورشيد ، حيث أن أراضى هذه المناطق ــ كانت ــ عبارة عن سبخات ورمال متكدسة بالقاذورات والأملاح ، وهذا بدوره شكل صعوبة بالغة فى عملية استصلاحها .

وبالنسبة لدور الإدارة فى عملية الاستصلاح ، فقد تحكمت فى مياه الرى عن طريق تحصين السدود بشكل جيد للاستفادة من المياه وضمان وصولها إلى المناطق المستصلحة باستمرار ، وهـذه الخطوة بلا جدال من أهم مقومات عملية الاستصلاح . أما بقية الأعمال لم تشارك فيها الإدارة نظراً لكثرة الأعباء الملقاة على عاتقها .

وبالنسبة لدور كبار التجار فقد نشطوا فى هذا المجال بشكل كبير . ولكن سؤالاً يطرح نفسه عن نشأة حركة الاستصلاح ، وما هى الأسباب التى دفعت البعض لاقتحام مجال استصلاح الأراضـى فى بداية القرن الثامن عشر ، وما هى العوائد المادية التى جنوها من جراء ذلك ؟ .

من البديهى أن تراكم رءوس الأموال لدى كبار منتجى الأرز والتجار من خـلال زراعـتهم وتجارتهم فى الأرز كانت من أهم الأسباب التى دفعتهم لاستثمار أموالهم فى مجال استصلاح الأراضى وزراعتها بالأرز ، فى محاولة منهم لتحقيق مزيد من الأرباح لاسيما فى ظل تزايد الطلب على الأرز فى الخارج مما عاد بنتائج إيجابية على عملية التوسع فى زراعة الأرز بشكل كبير وخاصة فى

---

(١) الأنصاف الفضة جمع لنصف فضة ، والنصف من أصغر العملات العثمانية المتداولة فى مصر ، وتقاس عليها بقية العملات محلية (عثمانية) كانت أو أجنبية .

الفترة من عام (١١١٥ ــ ١١٤٥هـ ١٧٠٣ ــ ١٧٣٢م) وهى الفترة التى شهدت زيادة فى الطلب على الأرز بالخارج (سيأتى الحديث عن ذلك فى حينه) .

ويبدو أن التجار الذين قاموا بعملية الاستصلاح كانوا يدركون جيداً مدى حجم الفائدة التى ستعود عليهم عقب استصلاح هذه الأراضى وزراعتها بالأرز ، وإلا لما غامروا بأموالهم فى استصلاح هذه الأراضى التى تكلفت أموال طائلة ، وخاصة أن العائد على رءوس الأموال من استثمار كبار المنتجين والتجار فى استصلاح الأراضى وزراعتها بالأرز لا يتحقق فى السنوات الأولى من الاستصلاح ، بل على المدى البعيد . وفى بداية الأمر تعرض بعض التجار للمخاطر التى أعاقت عملية الاستصلاح ، وتمثلت فى ظهور الأملاح بكثرة مرة أخرى فى بعض الأراضى المستصلحة ، مما اضطر أصحابها لغسيل هذه الأراضى بالمياه لإذابة هذه الأملاح وحملها مع المياه إلى باطن الأرض بعيداً عن نمو جذور نبات الأرز ، هذا فى حالة الأراضى المنخفضة فى نسبة الأملاح .

أما الأراضى المرتفعة فى نسبة الأملاح والقريبة من بحيرة المنزلة فيتم غمرها بالمياه مرات متعددة لتخفيض تركيز الأملاح ، حيث تصعب عملية التخلص من الأملاح كلما اقتربت الأرض المستصلحة من البحيرة ، على عكس الأراضى البعيدة نسبياً عنها . وتتكرر هذه العملية عدة مرات للدرجة التى تسمح للأرز بالنمو ولا تضر به ، ثم يتم تصريف هذه المياه فى بحيرة المنزلة فى نهاية الأمر . وعقب عملية الغسيل يتم تجفيف الأرض فترة قبل زراعتها بالأرز . ومن ناحية أخرى حاول البعض تأمين أراضيهم المستصلحة بإقامة سياج دائرى حولها لمنع الأملاح من الزحف على الأرض مرة أخرى بفعل الرياح وغيرها ، وخاصة فى حالة وجود مناطق لم يتم استصلاحها بعد بجوار الأراضى المستصلحة ، فعلى سبيل المثال وليس الحصر (*بلغت نفقات استصلاح قطعة من الأراضى بجوار بحيرة المنزلة ٣٠٣٦٠ نصف فضة*) ، أنفقت فى شق القنوات وتحصين الجسور وإنشاء السواقى وغيرها من مستلزمات الزراعة ، وعلى الرغم من عدم تحديد الوثيقة لحجم المساحة الحقيقى لقطعة الأرض السابقة الذكر إلا أن ثمن استصلاحها يؤكد كبر حجمها نسبياً [١].

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٦ ، ق ١٠٤ ، ص ١١٣ ، سنة ١١١٤ .

وقد شهدت المنطقة المجاورة لبحيرة المنزلة صحوة فى عملية استصلاح الأراضى وزراعتها بالأرز ، حيث تعد من المناطق الملائمة بدرجة كبيرة لزراعة الأرز ، لوجود نسبة ملوحة تساعد على نمو الأرز ، مما شجع تجار الأرز على تكثيف نشاطهم فى استصلاح هذه المنطقة [١].

ومن ناحية أخرى حرص بعض ملتزمى الأراضى الزراعية من العسكر على امتلاك مساحات كبيرة من الأراضى واستصلاحها لإنتاج الأرز بجوار بحيرة المنزلة ، حيث اغتنموا هذه الفرصة الكبيرة لتوسيع دائرة التزامهم من الأراضى الزراعية المنتجة للأرز . والحقيقة أن كثير من هؤلاء الملتزمين لم يمتلكوا المال الكافى لتغطية عمليات الاستصلاح ، فقاموا باقتراض الأموال اللازمة لعملية الاستصلاح من كبار تجار الأرز . وقد تمثلت هذه العلاقة فى وجود منتجين يرغبون فى دخول مجال الإنتاج الزراعى على نطاق واسع ، وعلى الجانب الآخر تجار يرغبون فى توسيع شبكاتهم التجارية عن طريق تدفق كميات كبيرة من الأرز إليهم فى ظل زيادة الطلب على الأرز بالخارج ، فضلاً عن أن كبار التجار حصلوا فى مقابل تمويلهم للمنتجين بالأموال اللازمة لعملية الاستصلاح على دفعات منتظمة من الأرز مقسمة على سنوات مختلفة. ومن هنا يمكن القول بأن تجار الأرز لعبوا دوراً بارزاً فى تهيئة المناخ الملائم لعملية الاستصلاح ، لخدمة مصالحهم التجارية فى المقام الأول[٢].

وقد بلغت مصاريف الاستصلاح فى بعض الأحيان ما يزيد عن ٤٥,٠٠٠ نصف فضة ، بالإضافة للمصاريف الأخرى لإنشاء الآبار والسواقى التى تكلفت ٢٢,٥٠٠ نصف فضة ، فضلاً عن الأشجار التى تمت زراعتها بالمنطقة المستصلحة[٣].وتعد المناطق المجاورة لأراضى الجوزة بالمنزلة من أهم المناطق التى شهدت نشاطاً مكثفاً فى عملية استصلاح الأراضى وزراعتها بالأرز[٤].

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن مناطق الاستصلاح فى جميع المناطق على السواء أنظر ملحق رقم ١ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٦٣ ، ق ٣٠١ ، ص ٢٢٣ – ٢٢٤ ، ١٢ رجب ١١١١ ؛ س ١٣١ ، ق ٤٨٧ ، ص ٣٦٦ ، ٤ ربيع أول ١١٥٩ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٧٤ ، ق ١٦ ، ص ١٩ ، أواخر رجب ١١١٨ .

(٤) محكمة دمياط ، س ١٩٥ ، ق ٢٢٨ ، ص ١٥٩ ، ١٨ ربيع أول ١١٣٣ .

أما المنطقة الثانية التى تم الاستصلاح فيها بشكل مكثف فهى منطقة الضفة الغربية للنيل وشمال شرق دمياط المعروفة باسم شاطىء البرية (*أو الأراضى المستجدة بالثغر*) ، حيث كان الأهالى يستثمرون أموالهم فى استصلاح مساحات كبيرة منها ، وخاصة بجوار حقول طبل وغيرها [١]. ومن ناحية أخرى شهدت بعض الجزر النيلية القريبة من دمياط نفس النشاط ، فقد قام البعض بتسويتها وأنشأ بها الآبار والسواقى ، وشق فيها القنوات ، وأقام بها الجسور والسدود اللازمة للرى إلى أن أصبحت من المناطق الرئيسية فى إنتاج الأرز ، والذى ساعد على ذلك توافر المياه بجانبها بشكل دائم . وقد وصل الأمر لدرجة إنشاء مضربين فى إحدى هذه الجزر لضرب الأرز الناتج عنها ، بمعنى أنها منطقة زراعية صناعية قائمة بذاتها [٢] .

أما المنطقة الثالثة والأخيرة فهى رشيد ، حيث شهد شمالى رشيد صحوة كبيرة فى استصلاح الأراضى ، وخاصة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، فقد كانت هذه المنطقة عبارة عن رمال وسبخات قام تجار الأرز بإزالتها واستثمروا أموالهم فى زراعة الأرز بها على نطاق واسع ومن أشهر هؤلاء التجار إبراهيم بن إسماعيل الجمال (سيأتى الحديث عنه فى حينه). وهكذا يمكن القول بأن عملية استصلاح الأراضى وزراعتها بالأرز اعتمدت على الجهود الفردية من قبل المنتجين والتجار، كما أن مجال الاستصلاح كان مكفولاً للجميع ويسرت الإدارة لجميع المستثمرين فى هذا المجال إجراءات الملكية فى المناطق المستصلحة، مما شجع عدد كبير من كبار المنتجين والتجار والعسكر على اقتحام هذا المجال البكر لامتلاك مساحات شاسعة بأقل تكاليف، فضلاً عن أن عملية الاستصلاح فى هذه المناطق جذبت فئة من كبار المنتجين (الملتزمين) للاستثمار فى هذه المناطق والإقامة بها لفتح آفاق

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٦٤ ، ق ١١١ ، ص ١٠٠ ؛ س ٢٢٠ ، ق ٤٤٨ ، ص ٣٠٥ ، ١٠ ذو القعدة ١١٤٩ ؛ س ٢٣١ ، ق ٤٨٧ ، ص ٣٦٦ ، ٤ ربيع أول ١١٥٩ ؛ عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص ٣٣٤ .

(٢) محكمة دمياط ، س١٧٦ ، ق ٧٨ ، ص ٦٧ ، ١٧ شعبان ١١١٤ ؛ س ٢١٢ ، ق ١١٠ ، ص ١٠١ ، ١٢ شوال ١١٤٥ .

أوسع ، وهذا يعنى أن عملية الاستصلاح فى المناطق السابقة الذكر عملت على إعادة توزيع السكان بشكل نسبى عن طريق انتقالهم من المناطق الحضرية وخاصة القاهرة والإسكندرية إلى هذه المناطق ،مما عاد بنتائج إيجابية على العملية الإنتاجية للأرز، وهذا ما كانت تصبو إليه الإدارة ، وخير دليل على ذلك تحكمها الجيد فى الموارد المائية ، مما أدى ــ فى نهاية الأمر ــ لوصولها إلى المناطق المستصلحة بسهولة ويسر . ومن ناحية أخرى فإن عملية الاستصلاح تتواكب تماماً مع زيادة الطلب على الأرز بالخارج فى القرن الثامن عشر وبالتحديد فى بدايته، مما نتج عنه حدوث صحوة فى عملية الاستصلاح . ورغم كل الصعوبات والتحديات والمجهودات غير العادية المطلوبة لاستصلاح الأراضى ،إلا أن استصلاح الأراضى بالتحديد من الاستثمارات الناجحة التى تؤدى إلى تصاعد قيمة الأرض المستصلحة نتيجة لتحسن وضعية إنتاجها سنة بعد الأخرى ، ومن هنا جذبت بعض الفئات للاستثمار فيها ، على العكس من الاستثمارات الإنتاجية الأخرى سواء الصناعية أو السكنية التى تتناقص قيمتها سنة بعد أخرى ، نتيجة لخضوعها لعوامل الاستهلاك المستمر[١] .

٢ ــ مراحل إنتاج الأرز : ــ

مرت مراحل إنتاج الأرز الرئيسية بثلاث مراحل فرعية وهى كالتالى : مرحلة تجهيز الأرض للزراعة – مرحلة الزراعة – مرحلة الحصاد .

أ ــ تجهيز الأرض للزراعة : ــ

بعد أن يقوم المنتجون بحصاد المحصول السابق على الأرز ، وغالباً ما يكون برسيماً أو قمحاً[٢]يقومون بحرث الأرض فى اتجاهين مختلفين يتقاطع أحدهما مع الآخر بشكل عمودى عدة مرات، وبعدها يتم غمر الأرض بالمياه لعدة أيام ، ثم يمرر فوقها جذع من النخيل أو قطعة خشب بشكل أفقى

(١) محكمة رشيد ، س ١٩٦ ، ق ١٥٣ ، ص ١٩٦ ، ١٧ ذى الحجة ١٢٠٥ ؛ ق ٢٩١ ، ص ١٢٥ ، ١٥ رمضان ١٢٠٦ ؛ ق ٢٩٢ ، ص ١٢٥ ، ١٤ شوال ١٢٠٦ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٩٦ ، ق ٤٨ ، ص ٣٥ ، ١٥ جماد أول ١١٣٤ ؛ محكمة رشيد ، س١٣٣ ، ق١٥٤ ، ص١٢١ ، ٢٣ رجب ١١٣٩ .

بهدف تسويتها ، ويتم تنظيفها بعد ذلك من الشوائب التى قد تكون بالأرض من جذور القمح أو البرسيم وغيره ، حيث يكون ذلك عائقاً لعملية الإنبات[١] . وفى نفس الوقت إذا حدث أن سبق أحد المنتجين جيرانه فى عملية التجهيز وجب عليه تحصين السدود وأحكام الرى بدقة ، ليتجنب إيذاء جيرانه ، وخصوصاً فى حالة عدم إخلاء أراضيهم من المحصول السابق ، فكثيراً ما أشتكى بعض المنتجين من عدم إحكام الفواصل بينهم وبين جيرانهم ،وتعمد إغراق أراضيهم بقصد الإضرار بمصالحهم ،وطلبوا معاينة الأرض المغرقة على طبيعتها ، وطالبوا بالتعويض عما أصابهم من أضرار[٢].

ب ــ مرحلة الزراعة : ــ

تتم زراعة الأرز فى بداية شهر أبريل وذلك على مرحلتين متتابعتين هما : مرحلة الإنبات ثم مرحلة نقل الشتلات .

مرحلة الإنبات : فيها يتم غمر الأرز المراد زراعته لمدة خمسة أو ستة أيام فى النيل ، أو فى أحد الترع المتفرعة عنه[٣]، وبعد أن تتشرب البذور القدر الكافى من المياه تُبسط على حصير ، وتشكل منها أكوام تُغطى بالعشب لتهيئة الظروف المناسبة للإنبات، الذى عادة ما يتم بعد يومين أو ثلاثة[٤]. ثم يلى ذلك عملية غمر الأرض بمياه يبلغ ارتفاعها نحو خمسة سنتمترات ،وبعدها تتم عملية بذر الأرز، وتترك البذور على هذه الحالة لمدة يومين أوأكثر، ثم يتم تصريف المياه لتستبدل بغيرها مرة أخرى .

---

(١) جيرار : مصدر سابق ، ص٥٤ .

(٢) محكمة الدقهلية ، س١٤ ، ق٦٤٣ ، ص٢٧٧ ، ١٠ جمادى أول ١١١٢ ؛ محكمة رشيد ، س١٠٥ ، ق١٣٨ ، ص٨٠ ، (د ت) .

(٣) جيرار : مصدر سابق ، ص٥٤ .

(٤) أ – ب كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمد مسعود ، القاهرة ، دار الموقف العربى ، ٢٠٠١ ، ص٥٦٤ .

وتتكرر هذه العملية باستمرار حتى قرب نقل شتلات الأرز[1]. ويلاحظ فى هذه المرحلة تباين كمية الحبوب المخصصة للإنبات من منطقة لأخرى ، حيث بلغت فى دمياط والمنصورة $\frac{3}{4}$ ضريبة[2] للفدانين (أى ما يعادل ٧٥٠ كيلو جرام)، وما يعادل ضريبة واحدة للفدانين فى رشيد .

مرحلة نقل الشتلات[3] :

عقب مرور شهرين على العملية السابقة (البذر) يتم نقل الأرز فى صورة شتلات إلى مكان الزراعة الفعليه بعد أعداد الأرض بصورة كاملة ، وتهدف هذه العملية إلى الاستفادة من مدة الشهرين فى مداومة تنقية نبات الأرز من الحشائش الضارة بشكل أفضل قبل عملية نقله ، وإعطاء الفرصة الكافية لنضج المحصول السابق على الأرز ، والذى غالباً ما يكون برسيماً أو قمحاً وأحياناً أخرى شعيراً [4].

والحقيقة أن قرب الشتلات من المناطق التى ستنقل إليها لم تكن ضرورة حتمية ، حيث كان الأرز الذى يتم شتله فى المنزلة ينقل من فارسكور على القوارب عبر بحيرة المنزلة .

---

(١) جيرار : مصدر سابق ، ص٥٤ ؛ Trecourt : OP . Cit , P , 8 .

(٢) الضريبة ما يقرب من ١٠٠٠ كيلو (أى تساوى طن) وتساوى بالأردب ٢,٦ أردب وهى تطلق على الأرز الشعير فقط فى دمياط والمنصورة ، أما بقية أنحاء البلاد فيتم التعامل بالأردب سواء أرز شعيرأوأبيض : أنظر : جيرار : مصدر سابق ، صـ ٥٧ ؛ كينيث كونو : مرجع سابق ، ص ٢٦٢ .

(٣) تجدر الإشارة إلى أن زراعة الأرز فى هذه الفترة كانت تتم وفق نمط واحد فقط ، وهو نظام الشتلات ، أى على مرحلتين ، مرحلة زراعة الشتلات ثم نقلها مرة أخرى فى نهاية مايو فى مساحة أكبر من التى توجد بها الشتلات ، على عكس ما هو موجود حالياً من وجود نظامين للزراعة ١- الزراعة بالشتلات ٢- الزراعة عبر مرحلة واحدة فيما يعرف بنظام البدارى ، الذى يتم العمل به فى حالة إذا كانت الأرض المعدة للزراعة جاهزة بشكل تام فى فترة مبكرة ، ومن هنا جاء لفظ البدارى (من بدرى) أى زراعة مبكرة ، سؤال لمجموعة من منتجى الأرز بقرية محلة إنجاق ــ مركز شربين ــ محافظة الدقهلية .

(٤) محكمة الدقهلية ، س١٥ ، ق٣٠٤ ، ص١١٨ ، (د ت) .

أما عن تكلفة عملية زراعة الشتلات للفدان الواحد فقد بلغت فى المتوسط العام ١٢٢ نصف فضة على مدار الدراسة (أنظر ملحق ٢) ٠ وعلى هذا النحو فإن المحصول يمكث فى الأرض نحو ستة أشهر ، يروى خلال الأشهر الأربعة الأولى رياً صناعياً ، أما الشهرين الباقيين فيتم ريه رياً طبيعياً أثناء وجود الفيضان ، مضافاً إليه بعض المجهود القليل نسبياً عن الرى الصناعى .

جـ ـ مرحلة الحصاد : ـ

يتم حصاد الأرز عند منتصف نوفمبر تقريباً ، وهى الفترة الكافية لوصول المحصول إلى قمة نضجه ، أما عن نوعية العمل فى الحصاد فهناك نوعين رئيسيين هما : العمل المأجور (العمل مقابل أجر) – التعاون الجماعى . والعمل المأجور عن طريقه يستطيع (١٠–١٢) رجل أن يحصدوا فى يوم واحد إنتاج فدان ، ويحصلون على أجورهم نقداً ، وهى فى المتوسط على مدار الدراسة ١٣٨ نصف فضة مقابل حصاد الفدان الواحد وربطه فى حزم ونقله إلى الجرن ، أو يحصلون عليها عيناً من الأرز الشعير . ويمكن القول بأن موسم زراعة وحصاد الأرز يعتبر بمثابة فترة رواج اقتصادى للأيدى العاملة التى حققت مبالغ مالية مجزية من خلال العمل فى هذا المجال . وقد ساعد ارتفاع قيمة العمل فى بعض المناطق مثل رشيد على جذب أيدى عاملة من خارجها ، وخاصة من ريف المنصورة وبلبيس للعمل بزراعة وحصاد الأرز . والحقيقة أنه لا يعقل أن يقوم هؤلاء العمال الذين يقطعون مئات الأميال من ريف المنصورة وبلبيس إلى رشيد للعمل ، إلا فى حالة وجود أجر مجزى بدرجة كبيرة ، حيث لم تكن هذه المسافة بالأمر الهين آنذاك . بالإضافة لوجود عجز فى الأيدى العاملة برشيد لاتساع المساحة المحصولية بها بشكل لا تستوعبه الأيدى العاملة هناك . ويبدو أن الذى ساعد على ذهاب هؤلاء العمال لرشيد هو اختلاف مواقيت الزراعة والحصاد فى المنصورة عن رشيد ، وهذا أمر وارد فى الزراعة من مكان لآخر ، فلا يعقل أن يحين وقت الزراعة أو الحصاد فى ريف المنصورة ويذهب العمال منها لرشيد ، إلا فى حالة زيادة عدد الأيدى العاملة عن المساحة

المحصولية بريف المنصورة ، مما يؤدى لانخفاض أسعار العمل ، فيحاول بعض العمال الخروج من دائرة العمل ليبحثوا عن عمل فى مكان آخر يحقق لهم عوائد مادية مجزية . وينتج عن ذلك تحقيق توازن نسبى فى أسعار العمل وسوق العمالة فى المنطقتين . أما النوع الثانى من العمل ، وهو ما يطلق عليه " التعاون الجماعى " بين صغار المنتجين فيما بينهم . وقد ساعد على انتشار هذا العمل (التعاون) أن المنتجين لا يحصدون المحصول فى وقت واحد ، بل على أوقات مختلفة ترتبط فـى المقـام الأول بمواعيد الزراعة ونضج المحصول . ويبدو أن الأحوال المعيشية السيئة لبعض صغار المنتجين كانت مدعاة لانتشار هذا العمل ،فهو أحد الوسائل التى يلجأ إليها المنتجون للحد من نفقات الحصاد. وعقب نقل الأرز إلى الأجران تتم عملية فصل حبوبه ، ويمكن درس محصول الفدان الواحد باستخدام آلـة النورج فى مدة يوم وليلة بواسطة ٨ رجال و٤ ثيران ، وأجرة هذا العمل تدفع عيناً وأحياناً فى شكل حزم أرزكما فى رشيد ،وأخرى فى شكل حبوب كما فى دمياط ،حيث يعطى لكل عامل ٤حزم أرز أو

١ من ضريبة الأرز. وتتم تذرية الأرز بنفس طريقة تذرية القمح بأن يعرض للهواء بواسطة ما
٣٢
يشبه مضرباً خشبياً ثم يمرر فى غربال كبير عدة مرات لكى ينظف جيداً من الشوائب [1]. وكثيراً ما يتم التعدى على الأرز بالسرقة أثناء تواجده بالأجران بعد حصاده ، فينتج عن ذلك مشاجرات داميـة بين اللصوص وصغارمنتجى الأرز،والتى كثيراً ما ينتج عنها خسائرفىالأرواح[2].أما صغار المنتجين فمن جانبهم فقد مارسوا أشكال متعددة من السرقات فيما بينهم عقب عملية الحصاد مباشرة ، فكثيراً ما تعثرت أحوال بعضهم المالية ولم يتمكنوا من وفاء ما عليهم من ديـــون ، التى منها على

---

(١) محكمة الدقهلية ، س٢١ ، ق ٩٢ ، ص٣٥ ، ١٩ ربيـع أول ١١٢٨ ؛ محكمـة دميـاط ، س١٩٥، ق١٢٩، ص٨٨، ١٩ ذو الحجة ١١٣٣ ؛ محكمة رشيد ، س١٤٨ ، ق٢١٠ ، ص١٧١ ، ٢٧٠ ذو القعدة ١١٥٤ ؛ جيرار : مصدر سابق ، ص٥٥-٥٧ .

(٢) محكمة دمياط ، س٢٥٢ ، ق٦٥ ، ص٣٨ ، (د ت) .

obeikandi.com

سبيل المثال الضرائب أو العوائد المقررة على أراضيهم ، فضلاً عن سياسة النهب التى مارسها بعض الملتزمين فى دائرة التزامهم والتى لا حدود لها . وكرد فعل لهذه الممارسات قام بعض المنتجين بممارسة أعمال السطو على أجران الملتزمين ، فى محاولة منهم لوفاء ما عليهم من ديون ، وخاصة للممولين لهم من التجار ، حيث لم يكفى إنتاجهم لسداد القروض التى حصلوا عليها من التجار لإجراء عملية الزراعة فى بعض السنوات ، ومن هنا اتجهوا إلى هذه الممارسات .

ويتضح أن هذه الأعمال مرتبطة فى المقام الأول بجودة الأراضى ومدى العناية بالمحصول ، وتكثر هذه الممارسات بشكل كبير فى سنوات ندرة مياه الرى أو زيادتها بشكل كبير مما يؤدى إلى تدمير المحصول ، بالإضافة لسوء الظروف المناخية غير الملائمة لنمو المحصول . وفى مثل هذه الظروف فإن أعمال السطو من قبل المنتجين تكون موجهة بالدرجة الأولى لأجران الملتزمين التى كانت صيداً ثميناً لصغار المنتجين واللصوص ، وقد بلغت بعض هذه الحالات ٣٦ ضريبة من الأرز الشعير .

والواقع أن هذه الحالة تتواكب تماماً مع الأزمة الاقتصادية الحادة التى حدثت عام(١١٩١هـ – ١٧٧٦ م)، وهو ما يوضح سبب الاعتداء على أرز الملتزمين ٠ ويمكن القول بأن هذه الحالات كانت نادرة وعلى نطاق محدود ، حيث أن الملتزمين كانوا يضعون حراسات مشددة على هذه الأجران ، فلا يمكن التضحية بإنتاج موسم زراعى كامل مقابل إجراءات أمنية تستمر لبضعة أيام[١] ٠

٣ ــ إنتاجية الفدان : ــ

اختلفت إنتاجية الفدان من منطقة إلى أخرى ، وهذا أمر طبيعى ، بل أن الإنتاجية فى المنطقة الواحدة تختلف من فدان إلى آخر . وقد بلغ متوسط الإنتاج السنوى للفدان فى دمياط والمنصورة ٣,٥ ضريبة(ما يزيد قليلاً عن٩ أردب)[٢]. أما رشيد فلم يؤخذ فيها بنظام الضريبة ولكن الأردب ،

---

(١) محكمة رشيد ، س١٨٤ ، ق٩٧٨ ، ص ٨٥ ، ٢٩ شوال ١١٩١ ٠

(٢) سيأتى الحديث تفصيلاً عن الأردب والضريبة فى العنصر الخاص بأدوات تجارة الأرز فى الفصل الرابع ٠

فبلغ متوسط الإنتاج السنوى للفدان ما بين ٧ : ٨ أردب ، بمعنى أنها أقل من ٣,٥ ضريبة .

ومن هنا يمكن القول بأن إنتاجية الفدان فى دمياط والمنصورة أعلى نسبياً من رشيد ، وبإجراء مقارنه إحصائية لنسبة البذور المستخدمة للزراعة إلى كمية الإنتاج الفعلى للفدان ، يلاحظ أنها بلغت فى الغالب نسبة ١:١٨ فى دمياط والمنصورة ، وفى رشيد ١:١٦، وهذا يعنى أن المتوسط العام لنسبة البذور للإنتاج فى جميع المناطق ١ : ١٧ . وحقيقة الأمر أن هذه النسب قد تراجعت فى بعض الفترات نتيجة لظروف خاصة بكل منطقة ، مثل العناية بالمحصول ووفرة المياه اللازمة للرى ،والتى ترتبط فى المقام الأول بتحصين السدود والجسور التى تعد من أهم مقومات العملية الإنتاجية للأرز ، بمعنى أن هذه الإنتاجية لم تكن قاعدة ثابتة فى كل منطقة بل تتحرك صعوداً وهبوطاً [1] .

٤ ـ منظومة الرى وتأثيرها على إنتاج الأرز : ـ

كان لمنظومة الرى فى مصر على مدار تاريخها دور إيجابياً أحياناً وسلبياً أحياناً أخرى على أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولذا كان التحكم فى مياه النيل يمثل أهمية قصوى للإدارة المصرية والمجتمع ككل ،ونتيجة طبيعية لذلك أشرفت الإدارة إشرافاً كاملاً على إقامة وحماية وصيانة السدود والجسور لضمان تنظيم عملية الرى التى تعد عصب الحياة فى مصر ، وكلفت كشاف الأقاليم ومشايخ العربان بالإشراف على وضع نظام مُحكم لرعاية وصيانة الجسور والسدود فى مناطق نفوذهم ، والتأكيد على الملتزمين بإصلاح وتعمير هذه الجسور كلٍ حسب مناطق التزامه ، وفى حالة التقصير توقع أقصى العقوبة على من ثبت تهاونه فى إجراء أعمال الصيانة والتحصين .

وقد اعتمدت منظومة الرى فى مصر آنذاك على نوعين رئيسيين من الرى : أحدهما رى حوضى والآخر دائم ، وقبل ألإشارة إلى الرى الدائم وهو مجال الحديث وجب التنويه إلى الرى الحوضى والجسور اللازمة لعملية الرى عامة .

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢٢٧ ، ق ٧٦ ، ص ٨٠ ، ١٠ صفر ١١٥٦ ؛ جيرار : مصدر سابق ، ص٥٧ .

<u>أولاً ــ الرى الحوضى</u>: ــ

يعد الرى الحوضى من أقدم نظم الرى فى مصر ، وقد سهرت على تنظيمه الإدارة التى كانت تُقاس مدى قوتها أو ضعفها بمدى تنظيم عملية الرى والتحكم فيها بشكل جيد ، وواقع الأمر أن هذا النظام استنفذ كثير من جهد ووقت الإدارة ، بالإضافة للمنتجين الذين عملوا بصبر قدر الإمكان لتنظيم شئون الرى ، لإدراكهم التام بأن إنتاجهم بل وحياتهم مرتبطة بمياه النيل فى المقام الأول .
وفى إطار هذا النظام كانت الأراضى الزراعية تُقسم ــ فى غالبية الأحوال ــ إلى أحواض متجاورة يفصلها عن بعضها البعض جسور عرضية ، وجرت العادة أن يأخذ المنتجون على عاتقهم تقوية الجسر الطولى الموازى للنيل ليجعلوه على ارتفاع كافٍ لحماية حياضهم من الغرق ، بينما كانت الجسور المستعرضة التى يتم تقويتها بشكل جيد تجعل من الممكن تنظيم الرى بشكل أفضل [1].

ويبدأ النيل فى الزيادة مع منتصف شهر أغسطس ، ويبلغ أقصى فيضانه فى سبتمبر ، ثم يبدأ فى الانخفاض تدريجياً حتى بداية الصيف فى العام التالى ، بمعنى أن محصول الأرز يقضى ثلث حياته الأخير أثناء وجود الفيضان ، مع العلم بأن المحصول فى هذه المرحلة لا يحتاج لكميات كبيرة من المياه،على العكس تماماً فى المراحل الأولى من حياته،التى يصل فيها النيل لأقصى انحسار له .

ومن الطبيعى أن تلعب الجسور دوراً حيوياً فى توفير كمية المياه اللازمة للرى فى فترة وجود الفيضان وحتى مجيئ الفيضان التالى . وقد انقسمت الجسور إلى نوعين رئيسين : <u>الجسور السلطانية والبلدية</u> . والجسور السلطانية : هى الجسور ذات المنفعة العامة ، وتتولى الإدارة صيانتها وجرفها والعناية بها ، وتقع هذه الجسور على جانبى النهر والترع الرئيسية والخلجان الكبيرة .

---

(١) <u>محكمة الدقهلية</u> ، س ١٥ ، ق ٢٩٢ ، ص ١٢٣ ، ٩ ربيع أول ١١١٤ ؛ س٢٠ ، ق٥٢ ، ص٢٣، ١٣ ربيع ثانى ١١٢٥ ؛ ق١٤٢ ، ص٦٤ ، ١٠جماد آخر ١١٢٥ ؛ <u>عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر</u> ط٢ ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٦ ، ص١٩١ .

Obeikandi.com

وقد قامت الإدارة من جانبها بتوفير الأمن والحماية اللازمة لهذه الجسور ، حيث أنها تعد العمود الفقرى للعملية الإنتاجية ، ولذلك فإن أى تقصير من جانب الإدارة سينعكس بمردود سلبى على أوضاع المجتمع الاقتصادية والأمنية ، فضلاً عن تحصيل الأموال الأميرية على الأراضى لعدم تمام عملية الرى . وقد تمثل وعى الإدارة بأهمية هذه الجسور بوضعها تحت مسئولية كشاف الأقاليم والملتزمين الواقعة فى دائرة التزامهم ٠ وكانت عملية حفر وتعمير هذه الجسور تتم سنوياً وبشكل بالغ الدقة ، وبمصاريف تكاد تكون ثابتة على مدار الدراسة يدفعها الملتزمون الواقعة هذه الجسور والخلجان الكبيرة فى دائرة التزامهم ، ويتم خصم هذه المصاريف من الأموال الأميرية المقررة على حصص التزامهم(١). ومن هنا تمثل وعى الإدارة بأهمية هذه الجسور التى تؤثر على أوضاع المجتمع سلباً وإيجاباً، ولم تدخر الإدارة أى جهد أو إنفاقات على هذه الجسور مهما كانت ، فى محاولة منها لتخفيف عبء تكاليف العمل الإنتاجى عن كاهل المنتجين وتفرغهم لصيانة الجسور البلدية(٢). أما النوع الثانى فهى الجسور البلدية : وتقتصر منفعة هذه الجسور على مجموعة قرى ، وأحياناً قرية واحدة ، ويتعاون أهالى هذه القرى فى صيانة الجسور مجتمعين ، وأحياناً أخرى تأخذ أعمال الصيانة شكل دورة ، بمعنى أن على أهالى كل قرية صيانة هذه الجسور فى سنة معينة وهكذا (٣).

وتؤكد الوثائق أن أهالى القرى قاموا بصيانة وتجريف الجسور والترع على أكمل وجه ، حيث أنهم أدركوا جيداً أن هذه الجسور هى عصب العملية الإنتاجية للأرز الذى يحتاج لمياه رى مكثفة،وتتم أعمال الصيانة والتجريف تحت إشراف كامل من قبل كاشف الجسور وخولى الجرافة السلطانية لضمان

---

(١) محكمة الدقهلية ، س ٢٠ ، ق ٤٨٤ ، ص ٢٠٢ ــ ٢٠٣ ، ١٦ رجب ١١٢٦ ؛ س ٢١ ، ق ١٠٨٧ ، ص ٤١٧ ، ٨ رجب ١١٣٠ .

(٢) محكمة دمياط ، س ٢١٠ ، ق ٣٣ ، ص ٢٥ ، غرة ربيع أول ١١٤٣ .

(٣) محكمة الدقهلية ، س ١٥ ، ق ٢٩٢ ، ص ١٢٣ ، ٩ ربيع أول ١١١٤ .

دقة أعمال الصيانة ، وضمان عدم حدوث انهيار فى أحد الجسور فيحدث ما لا يحمد عقباه ، حيث ينتج عن ذلك غرق كثير من الأراضى الزراعية وتلف المحصول ، فضلاً عن غرق القرى وإحداث أضرار مادية جسيمة بالعملية الإنتاجية فى الريف ، نتيجة لتبوير آلاف الأفدنة وتعرض مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية إلى ما يعرف بالشرقى التى استفاضت الوثائق فى التحذير من آثاره السيئة على المجتمع [١] ، والمتمثلة فى غلاء الأسعار وانتشار الفتن والسرقة والإضطرابات فى الريف والمدينة على السواء ٠ وعقب قيام أهالى القرى بصيانة الجسور يتعهدون على أنفسهم بأنه فى حالة حدوث انهيار لأحد الجسور أو خلل فإن ذلك يكون مقابلاً لأرواح مشايخ وأهالى الناحية المقابلة للجسر المنهار ، ويتم هذا التعهد أمام حاكم الإقليم والملتزمين وكاشف الجسور وخولى الجرافه السلطانية ، وبإشراف تام من قبل القضاء [٢] .

ومن ناحية أخرى كانت الإدارة شديدة اللهجة تجاه مشايخ القرى ، فى محاولة منها للمحافظة على هذه الجسور وصيانتها بشكل جيد لضمان استقرار المجتمع ، المرتبط بتدفق الإنتاج فى المقام الأول ، وكنتيجة طبيعية لرد فعل الإدارة الشديد اللهجة فى حالة انهيار أحد الجسور كان أهالى بعض القرى المشتركة فى جسر واحد(أو المواجهة كلٍ منهما لجسر واحد) يلقون بمسئولية صيانة هذه الجسور على جيرانهم ، هروباً من المسئولية التى قد تلقى على عاتقهم عند انهيار أحد الجسور الذى لم يكن بالأمر الهين آنذاك ،حيث كانت تقام على الجسور حراسات مشدده من قبل الإدارة والأهالى ممثله فى الخفراء الذين بمجرد شعورهم بأى أخطار يقومون على الفور بالتنبيهِ لمواجهة الموقف ، فضلاً عن وجود أخشاب وجميع مستلزمات صيانة الجسور بجانبها للتصدى للانهيارات

---

(١) محكمة الدقهلية ، س٢٠ ، ق٥٢ ، ص٢٣ ، ١٣ ربيع ثانى ١١٢٥ ؛ أحمد شلبى عبد الغنى المصرى : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات (الملقب بالتاريخ العينى) ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، القاهرة مكتبة الخانجى ، ١٩٧٨ ، ص٣٧١ .

(٢) محكمة الدقهلية ، س ١٧ ، ق ٢٦٣ ، ص ٢٦٢ ، ١٤ جماد أول ١١٢٨ .

openkanal.com

المفاجئة بفعل ضغط المياه فى حالة غزارة مياه الفيضان، بمعنى أنه وجد فريق عمل متكامل لخدمة وصيانة الجسور،مكون من حكام الأقاليم،الملتزمين،كاشف الجسور، خولى الجرافةالسلطانية، مشايخ القرى ، الأهالى والخفراء ، بالإضافة لإشراف القضاء والعسكر أيضاً على هذه الأعمال بالريف[1] .

ثانياً ــ شبكات توزيع المياه (رى دائم) : ــ

كان لعدم مواكبة زراعة الأرز مع مجيئ الفيضان السبب المباشر الذى ساعد فى البحث عن نظام أفضل يكفل تلبية الطلب المتزايد من المياه اللازمة للمحصول ــ الذى تتم عملية ريه بالغمرــ فى وقت يصل فيه النيل إلى أقصى انحسار له. ومن هنا كان تحصين الجسور وتطهير الترع والخلجان ضرورة حتمية فرضت نفسها على الإدارة ومنتجى الأرز ، لضمان وصول الكميات المناسبة من مياه الرى لحقول الأرز . وقد حدث ذلك عن طريق إنشاء شبكات جيدة من الترع والخلجان والقنوات لتنظيم وتوزيع المياه بشكل مكثف ودائم لخدمة المحصول ، والذى ساعد على إقامة هذه الشبكة انبساط سطح الدلتا وسهولة أرضها . وواقع الأمر أن زراعة الأرز الذى يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه بشكل مكثف ــ حيث تتم عملية ريه ما بين مرتين إلى ثلاث مرات أسبوعياً ــ فرضت حتمية إيجاد نظام محكم للرى الدائم فى مصر فى العصر العثمانى ، وخاصة فى القرن الثامن عشر،وفى نفس الوقت تثبت وجود نظامين للرى فى مصر آنذاك (الرى الحوضى خاصة بالصعيد والدائم بالدلتا ، والرى الدائم على غرار ما هو سائد الآن) .

وهذا الأمر واضح بشكل كبير فى مناطق إنتاج الأرز ، فمثلاً فى ريف المنصورة سردت الوثائق مئات السدود والجسور والترع التى تستمد مياهها من النيل بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر جسر سندوب ، السنبلاوين ، محلة دمنة ، ملقة ، شبراهور، زفر، وغيرها من الجسور التى لا يسع المجال لذكرها، والتى مثلت أهمية قصوى فىعملية الرى بمناطق وجودها .

---

(١) محكمة الدقهلية ، س ٢٠ ، ق ٤٨٤ ، ص ٢٠٢ – ٢٠٣ ، ١٦ رجب ١١٢٦ .

وقد كان للبحر الصغير والجسور القائمة عليه دور كبير فى رى مزارع الأرز المطلة على جانبيه فى دكرنس والمناطق المجاورة لها ، بالإضافة لبعض الترع الفرعية التى استمدت مياهها منه ،وخصوصاً فى المنطقة الممتدة من المنصورة إلى البحر الصغير حتى حدود فارسكور والمنزلة . وهذه المنطقة فى حقيقة الأمر عبارة عن مستطيل يستمد مياهه من فرع دمياط والبحر الصغير عن طريق مجموعة ترع تقع بين البحر الصغير وفرع دمياط ، وتمر هذه الترع بفارسكور حتى حدود دمياط ، كما لعبت القناطر المقامة على بعض الترع الفرعية دور فى تسهيل عملية الرى ، حيث يتم غلقها ، وحين ارتفاع المياه لمنسوب معين يتم فتحها لإتمام عملية الرى بسهولة وبأقل مجهود ، هذا بالنسبة للأراضى المطلة على الترع والقنوات الرئيسية فقط . وتمتد من هذه الجسور والترع شبكة كبيرة من القنوات الفرعية الممتدة بطول الأراضى المنتجة للأرز[١]. أما بالنسبة للرى بدمياط وظهيرها فقد كان لخليج النوارى دوراً رئيسياً فى عملية رى مزارع الأرز الواقعة على جانبيه ، فهو يقع جنوب مدينة دمياط ثم يستدير ليحيطها شرقاً قبل أن يصل فى نهايته إلى بحيرة المنزلة . ومن الطبيعى أن تهتم الإدارة بالإشراف على صيانة جسوره وتطهيره سنوياً باعتباره من الجسور السلطانية الرئيسية ، فضلاً عن أهميته فى حماية المدينة والزراعات من خطر الفيضان [٢] .

وقد تستغرق عملية تطهيره فى بعض الأحيان ما يزيد عن ٢٠ يوماً من العمل الشاق والمتواصل ، وربما تعاد عملية تطهيره مرة أخرى للوصول به للمستوى الذى يسمح بوصول المياه للأراضى التى تستمد مياهها منه[٣] . وبالنسبة للنفقات الخاصة بهذه الأعمال فكانت تقتطع من ديوان ثغر دمياط ، ويتم إنفاقها فى تحصين وصيانة السدود لمنع مياه البحر المتوسط

(١) محكمة الدقهلية ، س١٨ ، ق٥٧ ، ص٢٣ ، ١٨ جماد أول ١١٢٠ ؛ ق٤١٥ ، ص١٦٩ ، ١٢ رجب ١١٢١ ؛ ق٥٢ ، ص٢٣ ، ١٣ ربيع ثانى ١١٢٥ ؛ س ٢١ ، ق ١٠٨٧ ، ص ٤١٧ ، ٨ رجب ١١٣٠ ؛ س٣٧ ، ق٩١ ، ص٥٩ ، ٧ رمضان ١١٧٢ .

(٢) عبد الحميد سليمان : العلاقة بين المدينة والقرية ، ص٥ – ٦ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٧٧ ، ق ٧٠ ، ص ٦٢ ، ١٠ ربيع أول ١١٩٢ .

وبحيرة المنزلة من الطغيان على الأراضى المنتجة للأرز وإتلافها ، وتشمل الإنفاقات أيضاً أجور العمال القائمين بأعمال الصيانة والتطهير ، وثمن الأدوات المستخدمة فى أعمال الصيانة [١] .

والملاحظ أن مصاريف تطهير الخليج وتعميقه تكاد تكون ثابتة خلال فترة الدراسة عند ٤٠,١٢٥ نصف فضة سنوياً [٢] ماعدا عامى (١١٢٨هـ ـ ١٧١٥م)(١١٤٠هـ ـ ١٧٢٧ م) التى انخفضت إلى ٣٧,٥٤٠ نصف ، أى بمعدل انخفاض ٢٥٨٥ نصف ، وربما يرجع ذلك بسبب قلة الإرسابات نتيجة للانخفاض النسبى لمياه الفيضان أو نتيجة لعجز ميزانية ديوان الثغر فى هذين العامين . وقد نتج عن الاهتمام الكبير من قبل الإدارة بإجراءات التعميق والتطهير للخليج ارتفاع فى مستوى المياه فيه ، مما أدى فى النهاية لتشعب مجموعة من الخلجان الصغيرة مثل خليج الشيخ مفتاح ، بالإضافة للترع الصغيرة والقنوات الفرعية على جانبيه لتوصيل المياه للأراضى التى تبعد عنه بشكل نسبى ، كما كان لاهتمام الإدارة به نتائج إيجابية على عملية استصلاح الأراضى بجوار بحيرة المنزلة ، حيث تمثلت فى وصول المياه لهذه المناطق ، مما شجع الكثير على الزراعة فيها كما سبق القول [٣]. وقد لعب جسر بدوية دور كبير فى تنظيم عملية الرى بالمنزلة ، نتيجة لاهتمام الإدارة الكبير بهذا الجسر لأهميته القصوى فى عملية الرى بهذه المدينة وأجوارها [٤] .

ومن ناحية أخرى لعبت الجسور والسدود بشربين والمناطق المجاورة لها أهمية كبيرة فى تنظيم عملية الرى بها ، ومن أشهر هذه الجسور جسر الزعفرانى وصفط الملوك وغيرها من الجسور التى وجدت فى جميع مناطق الإنتاج والتى لا حصر لها [٥] .

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢٨٠ ، ق ٢١٨ ، ص ١٧٦ ، ٢٠ صفر ١١٩٦ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٦٤ ، ق ٢١٦ ؛ س ١٧٦ ، ق ٢٢٢ ؛ س ١٩٠ ، ق ١٩ ؛ س ١٩٩ ، ق ٢٩١ ؛ س ٢١٠ ، ق ٣٣ ؛ س ٢١١ ، ق ١٦ ؛ س ٢٢٤ ، ق ١٠٣ ؛ س ٢٢٧ ، ق ٧٦ ؛ س ٢٥٣ ، ق ٣٩٦ ؛ س ٢٧٦ ، ق ٢٤٢ ؛ س ٢٧٧ ، ق ٧٠ ؛ س ٢٨٠ ، ق ٢١٨ .

(٣) محكمة دمياط ، س ٢٠٤ ، ق ١٧٦ ، ص ٨ ، ١٠ محرم ١١٤١ ؛ عبد الحميد سليمان : العلاقة بين المدينة والقرية ، ص ٦ .

(٤) أحمد شلبى : مصدر سابق ، ص ٣٧١ .

(٥) محكمة دمياط ، س١٨٠ ، ق٢٩٤ ، ص٢٩٩ ، ١٦ ربيع آخر ١١٢٤ .

أما بالنسبة للرى فى رشيد وتوابعها ، فقد لعبت الجسور والسدود دوراً كبيراً فى العملية الإنتاجية فيها ، حيث كان لانحدار الدلتا من الشرق للغرب دور كبير فى غزارة المياه فى فرع رشيد، مما استلزم تحصين السدود والجسور بها بشكل جيد لضمان إتمام عملية الرى على أكمل وجه ، وخصوصاً السدود المقامة على قناة العجمى والرتب ، وهما من القنوات الرئيسية للرى فى رشيد ، بالإضافة لغيرها من السدود والترع والخلجان الفرعية[١]. وخلاصة القول أن جميع مناطق إنتاج الأرز الرئيسية والفرعية انتشرت فيها الخلجان والترع والجسور والسدود المقامةعليها ،فضلاً عن القنوات التى يصعب حصرها لخدمة المحصول فى جميع مناطق الزراعة بلا استثناء ، هذا بالنسبة للرى . وبالنسبة للصرف فقد أكدت بعض الوثائقوجود شبكات صرف للمياه الزائدة عن حاجةالمحصول التى قد يكون لزيادتها أضرار كبيرة عليه ، وخصوصاً فى بداية مرحلة نموه وعند تمام عملية نضجه[٢].

<u>تقييم منظومة الرى : ـــ</u>

لعبت الإدارة دوراً كبيراً فى التوسع فى زراعة الأرز والنهوض بها ، حيث سجلت مئات الوثائق النداءات والتنبيهات العديدة على ملتزمى القرى ومشايخها بإصلاح الجسور الواقعة فى دائرة التزامهم وتطهير ترعهم التى يترتب عليها زيادة العملية الإنتاجية وسهولة وصول المياه للأراضى دون عناء كبير، فالجهود الكبيرة الذى يبذلها المنتجون فىرفع المياه لأراضيهم والنفقات الكبيرة على وسائل الرى فى حالة عدم تطهير الترع يمكن ادخارها فى إنتاج المحصول فى حالة تطهيرهم لهذه الترع .وآياً كان هدف الإدارة فإن ذلك عاد بنتائج إيجابية على العملية الإنتاجية وعلى القائمين عليها من المنتجين ، حيث أن العائد المادى على المنتجين من زراعة الأرز كان كافياً لدرجة كبيرة تسمح

---

(١) <u>محكمة رشيد</u> ، س ١٥٤ ، ق ٣١٩ ، ص ٢٨٨ ، غرة جماد آخر ١١٦٣ .

(٢) <u>محكمة دمياط</u> ، س ٢٩٢ ، ق ٨ ، ص ٦ ، ١٠ جماد آخر ١٢١٢ .

obeikandi.com

بالمحافظة على صيانة الجسور الخاصة بالعملية الإنتاجية ، ومن هنا استمر تدفق إنتاج الأرز بشكل مستمر وبتطور ملحوظ . ويتضح اهتمام الإدارة بشئون الرى فى حرصها الدائم على رصد جميع الجسور والخلجان والترع الرئيسية والفرعية الموجودة فى جميع المناطق المنتجة من حيث طول الجسور وعرضها وارتفاعها وعدد الفتحات بها والقرى التى بجانبها وتنتفع من مياهها ، بالإضافة للدقة فى تسجيل المواد المستخدمة فى صيانة الجسور وتكاليفها بكل دقة . وقد نتج عن تنظيم الإدارة لشئون الرى اتساع حجم المساحة المحصولية بشكل كبير ، وهذا ما عجزت عن تحقيقه الإدارات السابقة على العثمانيين ، إذ أدى تنظيم الرى إلى إمكان زراعة محصولين متعاقبين على مدار العام ، وفى بعض الأحيان ثلاثة محاصيل ، على غرار ما هو موجود الآن ، وهذا ما تؤكده الوثائق . كما كان لعملية لصيانة وسائل الرى من ترع وقنوات بانتظام وبشكل مستمر نتائج إيجابية على العملية الإنتاجية ، حيث تم توزيع المياه على القرى بشكل مناسب لإنتاج المحصول باستمرار وانتظام ، مما أدى ــ فى نهاية الأمر ــ لحدوث تقدم ملموس فى زراعة الأرز .

وبطبيعة الحال انعكست هذه الأوضاع (التحكم الجيد فى مياه الرى) بشكل ايجابى على عملية استصلاح الأراضى التى أنتجت الأرز بشكل مكثف فى القرن الثامن عشر . وهكذا يمكن القول بأن الإدارة والمنتجين بذلوا جهوداً كبيرة وشاقة كللت بالنجاح فى نهاية الأمر ، وتمثل ــ هذا النجاح ــ فى التحكم الجيد فى مياه النيل واستغلالها بشكل مناسب ــ فى توسيع مساحة الرقعة الزراعية ــ بدلاً من ضياعها فى البحر دون فائدة (١)

---

(١) محكمة الدقهلية ، س ١٥ ، ق ٢٩٢ ، ص ١٢٣ ، ٩ ربيع أول ١١١٤ ؛ س ١٨ ، ق ٥٧ ، ص ٢٣ ؛ ق ٥٨ ، ٢٤ ، ١٨ جماد أول ١١٢٠ ؛ س ٢٠ ، ق ١٤٢ ، ص ٦٤ ، ١٠ جماد آخر ١١٢٥ ؛ س ٢١ ، ق ١٠٨٧ ، ص ٤١٧ ، ٨ رجب ١١٣٠ .

٥ ــ قوى ووسائل الرى : ــ

أ ــ قوى الرى : ــ

إن الرى المستمر الذى تتطلبه حقول الأرز يدفع المنتجين ــ الذين هم أساس العملية الإنتاجية فى جميع مراحلها ــ على اقتناء القوى المحركة بكثرة ، وخصوصاً الثيران للعمل فى السواقى لرفع المياه التى تتطلبها زراعة الأرز بصفة دائمة [١] . وقد تزداد أعداد هذه الثيران بشكل كبير ، والحقيقة أن ذلك مرتبط فى المقام الأول بحجم المساحة المحصولية ، فمثلاً بلغ عدد الثيران العاملة فى خدمة الأراضى وتشغيل سواقى أحد بساتين قرية منية الطيب ٤٠ ثوراً [٢] .

ومما لا شك فيه أن الثروة الحيوانية جزءً لا يتجزأ من العملية الإنتاجية ، لذلك كان اهتمام المنتجين بها منصباً على تربيتها لتعينهم فى عملهم الزراعى ، وفى نفس الوقت تزودهم بقدر من المواد الغذائية(الألبان)[٣]، وخاصة الأبقار والجاموس التى تم تسخيرها فى العمل فى بعض الأحيان . كما كان لهذه القوى دور لا يستهان به فى عمليات تجهيز الأراضى الزراعية ، حيث عملت كقوى محركة للآلات الزراعية من محراث ونورج وغيرها من الآلات ٠ ولوسائل الرى وخاصة السواقى ، وكان للسماد العضوى الناتج عن هذه القوى دور فى عملية تسميد الأراضى المنتجة للأرز ، بمعنى أن اعتماد منتجى الأرز على قوى الإنتاج كان بشكل كبير فى جميع مجالات العمل الحقلى[٤].

وقد كانت الثروة الحيوانية من الدعائم الأساسية التى قامت عليها ثروات المنتجين ، حيث كانوا ينظرون إليها على أنها إظهار لمراكزهم كأغنياء وسط المجتمع الريفى ، ولذا عملوا على زيادتها

---

(١) جيرار : مصدر سابق ، ص١٤٢ .

(٢) عبد الحميد سليمان : العلاقة بين المدينة والقرية ، ص٣١ .

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، ص٢٠٨ .

(٤) محكمة دمياط ، س١٩٣ ، ق٦٣ ، صـ٥٤ ، ٢ شعبان ١١٣١ ؛ محكمة رشيد ، س١٤٠ ، ق ١٠٦ ، صـ ٨٢ ، ١٠ ربيع أول ١١٤٧ .

فكان كثير من المنتجين يمتلكون العشرات منها [١]. وحقيقة الأمر أن القروض التى منحها تجار الأرز للمنتجين مقابل تمويلهم لمحصول الأرز والحصول عليه عقب حصاده ، قام المنتجين باقتطاع أجزاء منها واستثمارها فى شراء الثروة الحيوانية بشكل مكثف ، ويعد هذا وعى منهم بطرق استثمار فائض تمويل الزراعة ، فعلى فرض هبوط أسعار الأرز فى أحد الأعوام فإن التجار يحجمون عن تمويل المنتجين بالقروض فى العام التالى مباشرة ، ومن هنا تلعب الثروة الحيوانية الدور الأكبر فى تمويل الزراعة ، حيث يقوم المنتجون ببيع أعداد منها لضمان استمرار نشاطهم الإنتاجى دون عقبات ، فعلى سبيل المثال (*امتلك أحد المنتجين ـــ من رشيد ـــ ويدعى أحمد بن عبد الله ٦٠ ثوراً ، ٨ جمال ، ١٠ حمير ، ١٣ فرساً*) ٠ (*كما أمتلك إبراهيم الخليجى ـــ من دمياط ـــ ٢٦ ثوراً وغيره من القوى الأخرى*) ٠ بالإضافة لغيرهم من المنتجين الآخرين الذين امتلكوا ثروة حيوانية كبيرة ولا يتسع المجال لذكرهم ٠ ويمكن القول بأن الثروة الحيوانية بالنسبة للمنتجين تعد رءوس أموال مدخرة يتم استغلالها وقت الحاجة إليها ، فهى من الدعائم الرئيسية للعملية الإنتاجية للأرز سواء عن طريق استخدامها كقوى محركة أو كرءوس أموال لإنتاج الأرز ، وخير دليل على ذلك وجود آلاف من رءوس المواشى والأغنام وغيرها عند المنتجين فى بعض القرى التى لا يزيد عدد منتجيها عن ٤٠٠ منتج ، مثل قرية بارنباوة المجاورة لرشيد مثلاً . وبالنظر إلى عدد المنتجين مقارنة بثروتهم الحيوانية فى بعض القرى يمكن الملاحظة بأن الريف المصرى وجدت به ثروة حيوانية ضخمة تؤكد وجود مستوى معيشى مرتفع لغالبية المنتجين فى أعماق الريف ٠ والحقيقة أنه من الصعب الحكم بوجود فقر فى أعماق الريف بجانب هذه الثروة الطائلة ، ولكن هذه ليست قاعدة يمكن تعميمها على الريف المصرى عامة ، بل على الأقل غالبية القرى المنتجة للأرز [٢]. وعقب استيلاء نابليون على مصر عمل على توفير عدد كبير من قوى وأدوات الزراعة لخدمة محصول الأرز فى المقام الأول ، لإدراكه أهمية هذه القوى فى العملية الإنتاجية لسد احتياجاتهم الغذائية [٣].

(١) محكمة دمياط ، س٢٠٠ ، ق٤٠٤ ، ص٣٧٧ ، ١١ محرم ١١٣٩ .

(٢) محكمة رشيد ، س١٦٨ ، ق٦٥ ، ص٥٠ ، ١١٧٦ ؛ س ١٧٦ ، ق ٢٢١ ، ص ٢٩٥ ؛ س١٩٤، ق ٤٥٨ ، ص١٩٠، ٢٤ ذو القعدة ١١٤٥ ؛ محكمة دمياط ، س٢٧٤ ، ق٤ ، ص٣ ، غرة رجب ١١٩٠٠

(3) Shaw , Stanford: The Financial Administartion Organation Development Of Ottman Egypt (1517 – 1798) , Harvard University Press , 1964 , P, 42 .

ب ــ أما عن الوسائل المستخدمة فى الرى فهى كالتالى : ــ

<u>الساقية</u> : من الآلات القديمة التى عرفها الفلاح المصرى ، وتتكون من دولاب يحيط به حبل تربط به أوانى من الفخار أو الخشب المغلف بالصفيح تسمى القواديس ، ويتحرك الدولاب عن طريق عجلة مسننه تدورحول محور تحركه المواشى،وتستخدم لرفع المياه من الترع القريبة من الأراضى الزراعية أو من الآبارالتى تحفر ويتم نصب الساقية فوقها ،وبجانب الساقية قناة صغيرة يمر فيها الماء الهابط من الساقية لرى الأرز. وتعد الساقية من أكثرالأدوات شيوعاً فى المناطق البعيدة عن النيل ،ومتوسط ما ترفعه الواحدة خمسة أمثال ما يرفعه الشادوف ، ومساحة ما ترويه فى اليوم الواحد ثلاثة أرباع فدان فى حالة رفعها المياه من الترعة مباشرة ، ونصف فدان فى حالة رفعها للمياه من البئر،وهـذا فى حد ذاته دليل على المعاناة الكبيرة والجهودالشاقة التى تحملها المنتجون من أجل استمرار الإنتاج ،والواقع أن العوائد المادية للزراعة لعبت دور المواساة الوحيد للمنتجين فى هذه المرحلة .

<u>التابوت</u> : يشبه الساقية ولكن استعيض فيه عن القواديس المستعملة فى الساقية بتجاويف فى جسم اسطوانة التابوت ، وهو من أكثر الآلات استعمالاً فى الوجه البحرى ، وكمية المياه التـى يرفعهـا التابوت أكثر من كمية المياه التى ترفعها الساقية ، وتتراوح المساحة التى يمكن ريها بالتابوت فـى اليوم والليلة ما بين فدان وفدان ونصف .

<u>الشادوف</u> : يعتمد الشادوف فى تشغيله على الجهد الإنسانى ، وهو مناسب لظروف انخفاض المياه فى قنوات الرى فى حالة قصور النيل ، ويوضع على ارتفاعات مختلفة تبعاً لمنسوب انخفاض المياه ، ويتم استخدامه على نطاق محدود يكاد يكون مقتصر على مرحلة إعداد المشتل الذى ينمو فيه الأرز، قبل أن يتم نقله فى مساحة كبيرة ، وخاصة فى حالة هبوط منسوب المياه (1).

<u>المنطال</u> : يستخدم فى حالة انخفاض المياه بدرجة كبيرة ، فيتم حفر خندق صغير ليكون ما يشـبه الخزان، ويجلس رجلان كلمنهما فى مواجهة الآخر فوق حافة هذا الخندق وهما نصف جالسين فوق كتل من الطين أعدت لهذا الغرض ، ويمسك كلاهما بكل يد حبلاً ، وفى أطرف هذا الحبل يتدلى دلـو

---

(١) <u>عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصرى</u> ، ص١٩٩ – ٢٠٠ .

ويقذفان بالدلو فى النهر أو الترعة حتى يمتلأ ، ثم يتم رفع الدلو لصبه فى القناة وهكذا [1] .

تقييم الوسائل المستخدمة فى الرى : ـــ

من خلال الوثائق تبين أن زراعة الأرز اعتمدت بشكل كبير على وسائل الرى الصناعية التى انقسمت إلى نوعين : وسائل رئيسية وثانوية ، والوسائل الرئيسية هى التى لا يمكن الاستغناء عنها فى عملية الرى ، وتمثلت فى السواقى التى اعتمدت عليها عملية رى الأرز اعتماداً يكاد يكون تاماً ، فما من وثيقة تتحدث عن الزراعة ، إلا وأشارت من قريب أو بعيد عن السواقى وأهميتها فى عملية الرى . وقد اهتم المنتجون بهذه السواقى اهتماماً كبيراً ، فسنوياً ما تتم عملية صيانتها ، وخاصة قبل إجراء عملية زراعة الأرز ، كما أن هذه السواقى كانت تقام عليها حراسات مشدده خشية من تحطيمها فينتج عن ذلك فناء محصول الأرز . أما عن بقية وسائل الرى الأخرى فكانت ثانوية ، يتم استخدامها فى حالة انخفاض المياه بشكل كبير لا تستطيع السواقى رفعها [2] . هذا بالإضافة لمجموعة من الأدوات الأخرى المساعدة فى إجراء عملية الزراعة والحصاد كالمحراث والنورج وغيرها من الأدوات الأخرى التى لا يمكن الاستغناء عنها فى عملية زراعة وإنتاج الأرز [3] .

---

(١) وصف مصر : جـ١٤ ، لوحات ، الدولة الحديثة ، اللوحة السادسة (صفحات الجزء الرابع عشر ليست مرقمة).

(٢) محكمة دمياط ، س١٦٣ ، ق١٨٩ ، ص١٤٩ ، غاية ذو القعدة ١١١١ ؛ س٢٩٠ ، ق٣٩ ، ص٣٣ ، ٦ جماد آخر ١٢١٠ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٩٣ ، ق ٦٣ ، ص ٥٤ ، ٢ شعبان ١١٣١ ؛ س ٢١٢ ، ق ١١٠ ، ص ١٠١ ، ١٢ شوال ١١٤٥ ؛ محكمة رشيد ، س ١٦٨ ، ق ٦٥ ، ص ٥٠ ، (دت) ١١٧٦ ؛ جيرار : مصدر سابق ، ص٢٢ .

٦ ــ نظام تمويل زراعة الأرز : ــ

يعد محصول الأرز من المحاصيل التى تتكلف أموال كثيرة لحين تمام عملية إنتاجه[١]، التى تتطلب تطهير قنوات الرى ، تحصين الجسور ، شراء أدوات للإنتاج ، حرث وصيانة دورية لوسائل الرى ، فضلاً عن امتلاك قوى محركة قوية لتشغيل السواقى ، لحاجة المحصول لرى مكثف على مدار حياته ، ونتيجة طبيعية لما سبق كانت رءوس الأموال تعتبر من الدعائم الأساسية للمنتجين الذين اعتمد بعضهم على أموالهم الخاصة (كبار المنتجين) ، بينما اعتمدت الغالبية العظمى على القروض (صغار المنتجين) ، حيث لم تمكنهم أحوالهم المعيشية من القيام بمتطلبات الزراعة ، بالإضافة لبعض الملتزمين الذين كان لاتساع مساحتهم الإنتاجية أثر كبير فى عدم قدرتهم على الوفاء بمتطلبات الزراعة.والحقيقة أن هذه القروض كانت من الدوافع القوية التى حثت كبار وصغار المنتجين على رفع طاقتهم الإنتاجية مقابل تعهدهم للتجار بإمدادهم بالكميات اللازمة من الأرز[٢].

وقد دارت عملية التمويل فى إطار أربعة محاور رئيسية وهى كالتالى : ــ

أ ــ ضوابط التعاقد فى ضوء العلاقة بين المنتجين والتجار . ب ــ القروض الشرعية .

جـ ــ القروض الربوية . د ــ الأسس الحاكمة لأسعار الأرز عند عملية التمويل .

أ ــ ضوابط التعاقد فى ضوء العلاقة بين المنتجين والتجار : ــ

نشأت علاقة قوية بين المنتجين والتجار أساسها المصلحة المشتركة والمنافع المتبادلة فيما بينهم . وقد لعبت المحاكم دوراً محورياً فى شئون التجارة والمعاملات بين المنتجين والتجار،الحقيقة أن تنسيق العلاقة بين المنتجين والتجار وتسجيل الحجج المتعلقة بالقروض أمر بالغ الأهمية ، لأنه يعنى توافر الضمانات للمنتجين والتجار فى حالة وقوع نزاع بينهم على الكميات المطلوبة والمبالغ المالية المتعامل عليها فيما بينهم . والواقع أن المحاكم لعبت دوراً رئيسياً فى حسم المنازعات بينهم

(١) يتضح من خلال عملية إنتاج الأرز أنه يتكلف نفقات كثيرة ــ على الأقل لقوى ووسائل الرى المكثف ــ على عكس القمح مثلاً الذى لا يحتاج لرى مكثف بل أنه فى بعض الأحيان تعتمد عملية إنتاجه(القمح) على مياه الأمطار .

(٢) محكمة رشيد ، س١٤٩ ، ق ٩٣ ، ص٧٠ ، ١٥ ذو القعدة ١١٥٥ .

(المنتجين والتجار) وأكدت على وضع الواجبات والالتزامات المكلف بها كلاهما موضع التنفيذ ، فعلى المنتجين أن يكونوا قادرين على الوفاء بكميات الأرز المحددة التى أقروا على أنفسهم بقدرتهم على أدائها فى الموعد المحدد والموثق فى نص التعاقد ، بالإضافة لتعهدهم بسلامة الأرز من الشوائب التى قد تكون عالقة به من حصى وغيره التى استفاضت الوثائق فى ذكرها [١] .

أما التجار فلم يكن من حقهم الطعن فى صحة الاتفاق الموثق بينهم وبين المنتجين عند منحهم قروض الزراعة ، حيث حاول بعض التجار المناورة بالادعاء بأن الكمية المتفق عليها أكثر من المسجلة فى نص التعاقد ، ولكنهم فشلوا فى إثبات ذلك ، وتكثر هذه الحالات فى ظل انخفاض الأسعار فى الأسواق عما تم الاتفاق عليه عند عملية التمويل فى بعض السنوات ، وذلك فى محاولة من بعض التجار لتعويض فارق الخسارة [٢] . وفى بعض الأحيان كان على المُنتج القيام بإجراءات شحن المراكب بالأرز من مناطق الإنتاج إلى مراكز التجارة (الأسواق) . وليس معنى ذلك أن المُنتج يقوم بذلك على نفقته الخاصة ، بل على نفقة التاجر ، ولكنه يقوم بمهمة الإشراف على إجراءات النقل فقط نظير مبلغ مالى محدد ، وربما الداعى لذلك كثرة نشاط بعض التجار فى عقد الصفقات عقب موسم الحصاد وضيق الوقت عندهم ، مما جعلهم يلقون بهذه المسئولية على كاهل المنتجين ، فعلى سبيل المثال وصلت بعض حالات التعاقد إلى ما يزيد عن ٢١٠,٠٠٠ نصف فضة مقابل ٧٠٠ ضريبة أرز أى بمعدل ٣٠٠ نصف للضريبة الواحدة .

وقد مثلت مناطق الالتزام أهمية قصوى بالنسبة لتجار الأرز ، حيث شكلت المصدر الرئيسى لصفقاتهم الكبيرة ، ويمكن القول بأن الملتزمين استفادوا من ذلك بشكل كبير ، فقد استثمروا هذه القروض فى خدمة المحصول ، حيث وزعوها على المنتجين فى دائرة التزامهم ، مقابل حصولهم على الأرز من صغار المنتجين فى دائرة التزامهم وتسليمه للتجار . ومن هنا يمكن القول بأن غالبية الملتزمين حرصوا على الحصول على عوائد الأراضى (*أراضى الفلاحة*)[٣] من صغار المنتجين عيناً

---

(١) <u>محكمة دمياط</u> ، س ١٨٠ ، ق ٢٩١ ، ص ٢٩٥ ، ١٦ جماد أول ١١٢٤ ؛ <u>محافظ الدشت</u> ، محفظة ٢٣٢ ، ق بدون رقم ، ص ٢٨١ ، ١٧ ذى الحجة ١١٣٣ .

(٢) <u>محكمة دمياط</u> ، س ٢٠٣ ، ق ٢٠١ ، ص ١٦٦ ، ١٠ رمضان ١١٤٠ ؛ س ٢١٠ ، ق ٤٢ ، ص ٣٤ ، ١٦ رمضان ١١٤٣ ؛ س ٢٤٠ ، ق ٣٥٢ ، ص ٣٥٢ ، ١٣ ربيع أول ١١٦٥ .

(٣) أراضى الفلاحة هى الأراضى التى يقوم الملتزم بتوزيعها على صغار المنتجين فى دائرة التزامه .

(أرز شعير) وليس نقداً ، وهذا فى حد ذاته يعود عليهم بفوائد كثيرة ، فمما لاشك فيه أن عوائد الأراضى كانت تنمو ببطء ، بالإضافة لأن قيمة النقود كانت فى تناقص مستمر . وعلى النقيض من ذلك تزداد أسعار الأرز باستمرار نظراً لزيادة الطلب عليه ، وبذلك تمثل وعى الملتزمين فى الحصول على عوائد عينية من صغار المنتجين ، وليست نقدية يتم تجميعها على إنتاج الوسايا[١] الخاصة بهم ليتم تسليمها للتجار فى نهاية الأمر .

ومن المؤكد أن الملتزم كان يتفق مع المنتجين فى دائرة التزامه على سعر الضريبة أقل مما اتفق عليه مع التجار وهذا أمر طبيعى ، فالتجار يتعاملون مع مُنتج كبير (الملتزم) بينما الملتزم يتعامل مع منتجين صغار (كلٍ منهم على حده)، ومن هنا تنخفض عملية التمويل فى مثل هذه الحالة ليعود الفارق على الملتزم فى نهاية الأمر[٢] . وليس معنى ذلك أن المُنتج كان مقهوراً فى أرضه ومسلوب حقوقه ولا يستطيع المطالبة بها كما صورته المصادر المعاصرة لفترة الدراسة أو الدراسات الحديثة التى رددت ذلك وراء المصادر دون تدقيق[٣]، والدليل على ذلك أن بعض صغار

---

(١) خصصت الإدارة للملتزم ـ الذى يعد ممثل الإدارة داخل نطاق التزامه ـ قطعة أرض معفاة من الضرائب تسمى أرض الوسية (وجمعها وسايا)، وله مطلق الحرية فى زراعتها بمعاونة المنتجين أو بتأجيرها لهم ، وبجانب الفلاحة والوسية وجد نوع آخر من الأراضى المنتجة للأرز وأن كان على نطاق محدود جداً ، فيما يعرف بأراضى الرزق وهى الأراضى التى أنعم بها السلاطين السابقين على الناس ، وأصبح حق الانتفاع بها ينقل إلى الورثة جيلاً بعد جيل ولهم مطلق الحرية بالتصرف فيها سواء عن طريق زراعتها بأنفسهم أو إيجارها ، فضلاً عن المشاركة على زراعتها وكان هذا النوع من الأراضى معفاة من الضرائب، بأستثناء بعض الرسوم الرمزية المعروفة باسم مال الحماية ، نظير حماية العسكر لها ، محكمة رشيد ، س ١٠٥ ، ق ١٣٨ ، ص ٨٠ ، ١١ شعبان ١١٠٩ ؛ محكمة الباب العالى، س ٢٨٨ ، ق ٦ ، ص بدون رقم ، (دت) ١١٩٠ ؛ عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصرى ، ص٨٧ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٦٨ ، ق١٥١ ، ص ١٠٩ ، ١٩ شعبان ١١١٥ ؛ س ١٧٦ ، ق ١٣٥ ، ص ١٤٠ ، ١١ محرم ١١٢٠ ؛ س ١٨٤ ، ق ٨٢ ، ص ٧٤ ، ١٦محرم ١١٢٦ ؛ محكمة الدقهلية ، س ٢١ ، ق ١٦١ ، ص ٦١ ، ١١ جماد أول ١١٢٨ ؛ محكمة الصالحية النجمية ، س ٥٣٤ ، ق ٤٢٢ ، ص ١٩٧ ، ٢ صفر ١٢٠٥ .

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر : عبد الرحيم عبد الرحمن : فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية للكتاب(سلسلة المصرين ٣٨) ، ١٩٩٠، ص٦١ – ٧٣ .

المنتجين حصلوا على حقوقهم كاملة من الملتزمين والتجار على السواء ، فلم يكن من السهل على المُنتج أن يتنازل عن أحد أهم حقوقه التى سهر عليها الليالى ورواها بعرقه ودمائه .
والحقيقة أنه لا يمكن لأحد أن يُنكر القهر الاجتماعى والإقتصادى الذى تعرض له صغار المنتجين ، ولكن ليس بالدرجة التى وصفتها المصادر المعاصرة للدراسة ، حيث بالغت فى وصفها ، ويمكن القول بأنها ضرباً من ضروب الخيال قصدوا بها التهكم والسخرية من صغار المنتجين [١] .

ومن ناحية أخرى لعب بعض كبار المنتجين دور صغار ووسطاء التجار ، فقاموا بتجميع الأرز عقب حصاده مباشرة من صغار المنتجين ، وتسليمه لكبار التجار فى محاولة منهم للجمع بين العمل الإنتاجى(الزراعى)والتجارى ، وقد حققوا من خلال ذلك مكاسب كبيرة ، وهذا يعنى أنهم عملوا فى خدمة الشبكات التجارية الكبيرة بالمدن . ويمكن القول بأن الريف المصرى فى القرن الثامن عشرازدهرت فيه حركة تجارية قوية لا تقل عن المدن التجارية، حيث كان الريف يعد العمود الفقرى للتجارة فى المدينة[٢]. وعلىالجانب الآخر تدعمت العلاقة بين المنتجين والتجار واتخذت أبعاداً أخرى ،فقد نشأت صداقات فيما بينهم ثم اتخذت منعطفاً آخر تمثل فى مصاهرات بين تجار الأرز وأبناء كبار المنتجين ، ويمكن القول بأن العلاقات التى قامت بين المنتجين والتجار فى بداية الأمر قامت بهدف تبادل المنافع التجارية ، ثم ما لبثت أن شملت التجارية والاجتماعية . ويبدو أن رواج تجارة الأرز كان من الأسباب الرئيسية التى جعلت التجار يحرصون على توثيق علاقتهم بالمنتجين فى مختلف المجالات لضمان حصولهم على كميات كبيرة من الأرز باستمرار. والواقع أنه نادراً ما كان يحدث خلاف بين المنتجين والتجارعند عملية التمويل ، حيث التزم كلاهما بواجباته، كما أن الحالات التى حدثت لعبت المحاكم الدور الرئيسى فى حسمها . ومن هنا يمكن القول بأن العلاقة بين المنتجين والتجار تشعبت فى مختلف الاتجاهات وكان لذلك آثار إيجابية على العملية الإنتاجية بالريف [٣] .

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٧٠ ، ق ٥٨ ، ص ٥٠ ، ٨ محرم ١١١٥ ؛ محكمة رشيد ، س ١٤٩ ، ق ٩٣ ، ص ٧٠ ، ١٥ ذو القعدة ١١٥٥ .

(٢) محكمة الدقهلية ، س ١٥ ، ق ١١٤ ، ص ٤٥ ، ١٥ شعبان ١١١٣ ؛ محكمة رشيد ، س ١٤٤ ، ق ٤١٣ ، ص ٣٨٨ ، غرة صفر ١١٥٢ .

(٣) محكمة القسمة العسكرية ، س ١٥٠ ، ق ٥٩٠ ، ص٣٧٤ ، ٥ شوال ١١٥٤ ؛ س ١٦٥ ، ق١٢٥ ، ص ٧٠ ، ١٠ شعبان ١١٦٧ ؛ محكمة دمياط ، س ١٨٤ ، ق ٢٣١ ، ص ١٩٧ ، ١٨ صفر ١١٢٦ ؛ س ٢٥١ ، ق ٣٠٩ ، ص ٢٢٦ ، ٤ ربيع أول ١١٧٢ .

obeikandi.com

ب ــ القروض الشرعية : ــ

هى القروض التى منحها التجار للمنتجين على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية دون استغلال ، والهدف الرئيسى من هذه القروض ــ بالنسبة للمنتجين ــ استغلالها فى إنتاج المحصول ورعايته فى جميع مراحل نموه ، وعقب عملية نضجه يتسلم التجار المحصول نظير القروض التى سبق أن قدموها للمنتجين . وقد لعبت القروض الشرعية الدور الرئيسى فى عملية تمويل زراعة الأرز لكبار وصغار المنتجين على السواء فى جميع مناطق الإنتاج وبلا استثناء .

ولم تكن القروض التى منحها التجار للمنتجين تمثل هدفاً واحداً وهو استغلالها فى إنتاج المحصول فقط ، بل أن غالبية المنتجين وخاصة كبارهم ــ رغم قدرتهم الذاتية على إنتاج المحصول ــ حرصوا على اقتراض هذه الأموال من قبيل ضمان شراء التجار لإنتاجهم من الأرز ، وتفادى تقلبات الأسعار ، فعلى فرض حدوث هبوط مفاجىء فى أسعار الأرز المنتج على نفقة المنتجين الذاتية ، فإن ذلك يمثل ضربة قاصمة لهم ، حيث يحجم كثير من التجار ــ فى مثل هذه الحالة ــ عن شراء الأرز . ومن هنا كانت هذه القروض تمثل حصناً أميناً للمنتجين ، فهم عليهم الإنتاج فقط ولا يعنيهم كثيراً هبوط أو ارتفاع أسعار الأرز عقب الحصاد ، ماداموا قد حصلوا على الأموال اللازمة التى تضمن لهم الاستمرار فى الإنتاج وتفادى مشاكل التسويق التى غالباً ما تؤرق كثير من المنتجين وتحول دون استمرارهم فى الإنتاج فى بعض الأحيان لضعف خبرتهم فى هذا المجال . ويمكن القول بأن نظام التمويل يعد حسن تقسيم للعمل بين المنتجين والتجار ، حيث عاد بنتائج إيجابية على العملية الإنتاجية ، وبطبيعة الحال كان لعملية تمويل زراعة الأرز بالقروض آثار إيجابية كثيرة ، تمثلت فى التوسع فى زراعة الأرز وانتشارها بشكل مكثف نظراً لدعم التجار الذين تغلغلوا فى أعماق الريف لهاَ .

وقد كانت فارسكور وتوابعها من أكبر المناطق التى جذبت انتباه التجار ، وربما يرجع ذلك لجودة الأرز الفارسكورى وانتشار الزراعة فى فارسكور بشكل مكثف ، ونتيجة لذلك كان التجار ينزلون إلى هذه المناطق قبيل إجراء عملية الزراعة لتمويل الملتزمين وبعض صغار المنتجين أو من ينوب عنهم بالأموال اللازمة لتمويل زراعة الأرز . وقد عادت الفائدة على المنتجين والتجار ، فالمنتجين كما سبق القول قاموا بتمويل زراعة الأرز ، والتجار استثمروا أموالهم فى إنتاج محصول يعرفون أن الطلب يتزايد عليه فى الأسواق الخارجية ، بالإضافة لحجم العائد المادى الكبير الذى عاد على التجار من خلال تعاملهم بالقروض مع المنتجين ، وتمثل فى أن يكون سعر الضريبة أقل من

السعر الواقعى للسوق ، وهذا فى حد ذاته حقق للتجار أرباح طائلة ، وخاصة فى حالة الصفقات الضخمة التى عقدوها مع كبار المنتجين ، والتى بلغت فى بعض الحالات ٧٠٠ ضريبة أرز [١].

ولم يضع التجار ــ فى غالبية الأحوال ــ حداً ثابتاً لسعر ضريبة الأرز عند تمويلهم للمنتجين بالقروض الشرعية ، بدليل أنها اختلفت فى المنطقة الواحدة ، فمثلاً فى عام (١١٢٦هـ-١٧١٣م) تعامل تاجر مع أحد المنتجين على أرز شعير سعر كل ضريبة بـ ٣٠٠ نصف فضة ، وفى نفس العام تعامل تاجر آخر مع أحد المنتجين على سعر كل ضريبة بـ ٢٩٧ نصف . ويبدو أنه كلما ازدادت كمية الأرز المتعامل عليها كلما ازداد سعر الضريبة ، وكلما انخفضت الكمية انخفض السعر نسبياً ، فالأول تعامل على مبلغ ٣٠,٠٠٠ نصف فضة ، بينما تعامل الثانى على مبلغ ٣١٥١ نصف فضة ، بمعنى أن التجار كانوا يفضلون التعامل مع الصفقات الكبيرة بحماس أكثر من الصفقات المتوسطة ، أو ربما لقرب المنطقة الأولى من دمياط وسهولة منافذها البرية أو النيلية عن الثانية ، وهذه مميزات يبحث عنها كثير من التجار[٢]. والمؤكد أن الأرباح كانت مغرية للتجار بدرجة كبيرة ، والدليل على ذلك النشاط المكثف للتجار فى الريف قبيل إجراء الزراعة ، فالفوائد التى عادت على التجار من عملية التمويل كانت تفوق الوصف فى بعض السنوات ، مما دفع بعضهم إلى اقتحام مجال الزراعة لتحقيق أرباح طائلة عن طريق الجمع بين زراعة الأرز وتجارته . وقد نتج عن ذلك تكوينهم (التجار) لرءوس أموال ضخمة أهلتهم لتبوء مكانة مرموقة فى عالم التجارة ، حيث لقبتهم الوثائق بألقاب تفخيم كدليل على علو مكانتهم مثل لقب الخواجا ، من التجار الأقوياء فى الأرز وغيرها من الألقاب ، مما أدى ــ فى نهاية الأمر ــ لزيادة نفوذهم الاقتصادى والاجتماعى بشكل كبير[٣] .

(١) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ١٣٥ ، ص ١٤٠ ، ١١ ، محرم ١١٢٠ ؛ س ١٨٤ ، ق ٨٢ ، ص ٧٤ ؛ ق ٢٥٧ ، ص ٢٥٥ ، ١١ صفر ١١٢٦ ؛ محكمة الدقهلية ، س ٢١ ، ق ٢٣٧ ، ص ٩٠ ، ١٤ رمضان ١١٢٨ ؛ ق ١٦١ ، ص ٦١ ، ١١ جماد أول ١١٢٨ ؛ عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص ٣٢٢ – ٣٢٣ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٨٤ ، ق ٢١٣ ، ص ١٧٧ ، ٣ صفر ١١٢٦ ؛ ق ٢٣١ ، ص ١٩٧ ، ١٨ صفر ١١٢٦.

(٣) محكمة القسمة العسكرية ، س ١٠٦ ، ق ٧١ ، ص ٧٨ – ٧٩ ، ١٢ رمضان ١١٢٦ ؛ محكمة دمياط ، س ١٧٧ ، ق ٦٤ ، ص ٤٩ ، ٣ صفر ١١٢١ ؛ محكمة الدقهلية ، س ١٨ ، ق ٥٦٤ ، ص٢٣١ ، ١٨ صفر ١١٢٢ ؛ محكمة رشيد ، س ١٩٤ ، ق ١٥١ ، ص ٦٥ ، ١٨ رجب ١٢٠٠ .

أما المنطقة الثانية التى شهدت نفس نشاط فارسكور وربما تزيد عنها فى عملية التمويل ، فهى المنطقة الممتدة من شربين حتى السنانية (الضفة الغربية للنيل الشرقى) وخصوصاً قرية رأس الخليج وكفر الترعة والقرى المجاورة لها . ولم يكن التجار وحدهم هم المشاركون فى عملية تمويل الزراعة فقط ، فقد كان ينافسهم سماسرة الأرز الذين لعبوا دوراً بارزاً فى تمويل المنتجين بالقروض اللازمة للزراعة ، فى محاولة منهم لاستثمار أموالهم فى الزراعة والتجارة معاً بجانب نشاطهم المهنى كسماسرة فى الأسواق ، بمعنى أن هدفهم الرئيسى من ذلك هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ، فعلى سبيل المثال (*اقترض الأخوين أحمد ومؤنس زيادة من ناحية الظاهرية*[1] *من الحاج نور الدين بن شهاب الدين السمسار فى الأرز الأبيض مبلغ ٢٤٩٣٠ نصف فضة على جانب أرز شعير قدره ٩٠ ضريبة ، ثمن كل ضريبة ٢٧٧ نصف فضة*) .

وبالنظر إلى هذه الوثيقة المؤرخة فى عام (١١٢٥ هـ - ١٧١٢ م) يمكن الملاحظة بأن سعر الضريبة يساوى ٢٧٧ نصف ، على العكس تماماً من الوثيقة السابقة المؤرخة فى عام (١١٢٦هـ - ١٧١٣م)التى كان سعر الضريبة فيها يساوى ٣٠٠ نصف عند تمويل الزراعة ، وهذا يؤكد أن أسعار الأرز ــ غالباً ــ كانت فى زيادة مستمرة سنوياً نتيجة لزيادة الطلب عليه بالخارج ، وقد بلغت نسبة العائد المادى للتجار من خلال عملية تمويلهم للزراعة فى عام (١١١٢هـ - ١٧٠٠ م) ٥,٢٥ % على أقل تقدير ، بينما بلغت أقصى ارتفاع لها عام (١١٨٧ هـ- ١٧٧٣ م) لتبلغ ٣٠,١% (أنظر ملحق رقم ٣) . وتبين من خلال نظام التمويل أن تعامل التجار مع الملتزمين لم يتوقف على الأرز الشعير فقط ، بل قام التجار بمنح الملتزمين الأموال اللازمة للزراعة مقابل تسليمهم الأرز أبيض ، بمعنى أن يقوم الملتزم بعملية ضرب الأرز على نفقته الخاصة مع شرط سلامة الأرز من العيوب ، ويتعهد الملتزم بذلك[2]. وكان لاتفاق بعض التجار مع الملتزمين بتسليم

---

(١) الظاهرية إحدى القرى التابعة لمركز شربين بمدرية الغربية سابقاً ، وتابعة لمحافظة الدقهلية حالياً ، أنظر : محمد رمزى : مصدر سابق ، الجزء الثانى ، القسم الثانى ، ٧٧ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ١٢٩ ، ص ١٣٣ ، ١٥ذو القعدة ١١٢٠ ؛ س١٨٢ ، ق ٢٨٣، ص ٢٦٢ ، ١٢ جماد آخر١١٢٦ ؛ س ١٨٤ ق ٨٢ ، ص ٧٤ ، (د ت) .

الأرز فى صورته النهائية (أرز أبيض) من الأسباب المباشرة لامتلاكهم العديد من مضارب الأرز فى دائرة التزامهم ، لضرب الكميات الضخمة المتعامل عليها والتى بلغت فى بعض الحالات ٣٠٠ أردب أرز أبيض . ويمكن القول بأن الفائدة عادت على الطرفين ، فالملتزم باع الأرز جاهزاً للاستهلاك ، بمعنى أنه ليس أرز خام بل مصنعاً مما يزيد من سعره ، وعلى الجانب الآخر حصل التاجر على الأرز جاهزاً للتداول فى الأسواق ووفر على نفسه مشقة عملية ضرب الأرز[١] .

ومن ناحية أخرى لعبت القروض دور فى تمويل زراعة الأرز برشيد والمناطق المجاورة لها ،فعلى سبيل المثال (*اقترض عبد الرحمن الشهير بسكيكر من محمد الشهير بمراد ٣٣٧٠٠ نصف مقابل معاملة على أرز شعير " لم تحدد الوثيقة الكمية "*)[٢]. والحقيقة أن عملية تمويل الزراعة عن طريق القروض الشرعية برشيد لم تصل إلى المستوى الذى كانت عليه فى فارسكور وشربين وما يجاورهما من مناطق[٣].

جـ ـ القروض الربوية : ـ

الربا هو الفائدة بالمنطق الاقتصادى ، وهو عبارة إعارة رأس المال النقدى بقصد استثماره من قبل المقترض كلٍ بطريقته الخاصة ، والحقيقة أن موقف الإسلام من الربا والمرابين الذين يتعاملون به موقفاً حاداً وحاسماً لا يقبل أى مرونة ، فقد حرم الإسلام الربا تحريماً قاطعاً فى كافة مصادر التشريع الإسلامى[٤]. وقد أظهرت سجلات المحاكم الشرعية حالات من القروض الربوية التى تعامل بها التجار مع المنتجين على زراعة الأرز . وقد ظهرت هذه الحالات عن طريق المصادفة ، وخاصة فى حالة حدوث خلافات بين المتعاملين بهذه القروض ، وبالتحديد من جانب بعض التجار لرغبتهم فى استغلال معامليهم من المنتجين . ومن الجدير بالذكر أن هذه القروض الربوية لم تكن توثق علانية فى المعاملات ، بل يتم الاتفاق عليها بين المتعاملين بها فى الخفاء ، بمعنى أن الاتفاق

---

(١) محافظ الدشت ، محفظة ٢٣٢ ، ق بدون رقم ، ص٧٩ ، ١٩ شوال ١١٣٤ .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٠٧ ، ق ٥٥٠ ، ص ٣٦٩ ، ١٣ رمضان ١١١٢ ؛ س ١١٣ ، ق ٧٧ ، ص ٤٣ ، ١١ ذى الحجة١١٢٢ ؛ محكمة بولاق ، س٧٣ ، ق٦٩٣ ، ص بدون رقم ، ١٨ربيع ثانى ١١٦٦ .

(٣) محكمة دمياط ، س ١٨٢ ، ق٢٦٠ ، ص٢٦٢ ، ١٢جماد آخر١١٢٦ ؛ س١٨٤، ق٨٢ ، ص٧٤ ، (د ت) .

(٤) فاضل عباس الحسب : فى الفكر الاقتصادى الاسلامى ط٢ ، بيروت ، عالم المعرفة ، ١٩٨١ ، ص١١٢ .

عليها يتم على هامش التوثيق بالمحكمة . وغالباً ما كانت الفائدة ١٠% على الأموال بالإضافة إلى كمية محددة من الأرز، وذلك حسب الاتفاق فيما بينهم، فعلى سبيل المثال (*اقترض عبده الدالى من على بن وهيب ٨٠ ريال بطاقة*[١] *فى معامله على أرز شعير ثم نشب خلاف بينهما حيث ظهر أن لعلى على سبيل الربا فى سنتين ضريبة أرز شعير و ١٦ ريال بطاقة*) ، بمعنى أن فى كل سنة نصف ضريبة و٨ ريال بطاقة ، وعندما تم كشف هذه الحالة (ظهرت إلى النور) تم إسقاط الربا لأنه غير جائز شرعاً [٢]، علاوة على تحريم المصادر المعاصرة لفترة الدراسة للربا بكافة أشكاله[٣].

وقد كان للمرابين الذين عملوا فى خدمة الشبكات التجارية الكبيرة فى المدن الرئيسية والموانئ للتجار المحليين وخاصة الأقباط واليهود والأوروبيين على السواء دور فى انتشار القروض الربوية فى الريف ، حيث قاموا بإقراض المنتجين بالريف بفوائد عالية وصلت فى بعض الأحيان إلى ١٥% . ويمكن القول بأن ارتفاع نسبة الفائدة على القروض الربوية لتمويل زراعة الأرز تؤكد وجود الإقبال عليها من قبل بعض صغار المنتجين ، فمن المستحيل أن يقل الإقبال عليها وتصل إلى هذه النسبة . ويبدو أن الذى ساعد على انتشار هذه القروض أن كبار ووسطاء التجار كان تعاملهم على نطاق واسع مع كبار المنتجين بالقروض الشرعية ،نظراً لاتساع مساحتهم المحصولية ، وبالتالى تنعكس ــ المساحة ــ على ضخامة الكميات المتعامل عليها . وعلى النقيض من ذلك بالنسبة لصغار المنتجين ، مما اضطرهم للتعامل بالقروض الربوية فى محاولة منهم للدخول فى دائرة الإنتاج .

ويؤكد التاريخ الاجتماعى لكلٍ من دمياط ورشيد (المناطق الرئيسية لإنتاج وتجارة الأرز) وجود قدر من العداء بين السكان المحليين عامة وتجار الأرز خاصة لنشاط الأوروبيين وعملائهم بالريف ، ومحاولات الأوروبيين تثبيت أقدامهم بكافة الوسائل فى هذه المناطق الحيوية [٤]. ولم يكن مصدر هذا العداء الفئات الشعبية ، حيث أنها لم تعتمد فى غذائها بشكل كبير على الأرز ، بل كان مصدرها كبار

---

(١) الريال البطاقة من العملات الفضية الألمانية المتداولة فى مصر، وسيأتى الحديث تفصيلاً عن العملات فى الفصل الثالث .

(٢) محكمة دمياط ، س٢٦٣ ، ق٢٥٦ ، ص١٧٤ ، ١٥ ذى الحجة ١١٨١ .

(٣) أحمد شلبى : مصدر سابق ، ص١٩٥ .

(٤) محكمة دمياط ، س١٦٤ ، ق١٢٣ ، ص١٠٥ ، (د ت) ؛ على بركات : رؤية الجبرتى لبعض قضايا عصره ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (سلسلة المصرين ١٠٣) ، ١٩٩٧ ، ص٥١ –٥٢ .

المنتجين والتجار الذين يشغل الأرز حيزاً كبيراً فى طعامهم وتجارتهم . وقد نتج هذا العداء نتيجة لخوف التجار المحليين من زيادة نفوذ الأوروبيين ، بواسطة وكلائهم(عملائهم) المحليين فى الريف بشكل يطغى على نشاطهم ، ولذلك كان هدف التجار المحليين تقليص دور التجار الأوروبيين فى الريف وحصر نشاطهم فى المدن فقط ، ومن هنا تعود الأرباح الكبيرة على التجار المحليين وكبار المنتجين وعملاهم من خلال تمويلهم للزراعة وتحكمهم فى أسعار الأرز فى مصادرها الأصلية . وهذه إشارة توضح أن التجار المحليين رغبوا فى أن يكون نشاط التجار الأوروبيين رهن إشارتهم .

وقدنجح التجار المحليون إلى درجة كبيرة فى منع تغلغل التجار الأوروبيون فى الريف ، حيث أثاروا مشاعر الأهالى ضدهم ، بالقول بأنهم كفار يرغبون فى التمتع بخيرات المسلمين ، وذلك فى محاولة منهم لجعل دورهم يقتصر على المدن فقط . ومن ناحية أخرى قام التجار المحليين بتنشيط حركة تجارة الأرز مع أوروبا من خلال تعاملهم مع التجار الأوروبيين ، حيث جنوا من هذه التجارة أرباحاً طائلة ، هذا فى حالة إباحة التصدير لأوروبا ، وعلى العكس فى حالة حظر التصدير فإن شكاوى التجار والمنتجين للإدارة تزداد نظراً لتأثيره على نشاطهم الاقتصادى ، وبالتالى يعود ذلك بمردود سلبى على أوضاعهم المعيشية، ومن هنا مارس بعض كبار التجار والمنتجين ضغوطهم على الإدارة ، وفى حالة عدم رضوخها لمطالبهم يلجأ التجار إلى أساليب أخرى متمثله فى تهريب الأرز.

ويمكن تفسير محاولة التغلغل الأوروبى لتمويل زراعة الأرز فى الريف المصرى بأنه نتيجة للأزمات الغذائية التى تعرضت لها بعض الدول الأوروبية بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة فى بعض سنوات النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، مما دفعها لإرسال الحملة على مصر (سيأتى الحديث عن ذلك تفصيلاً فى حينه)[١] . وفى أثناء تواجد الحملة بمصر حاول نابليون ومن بعده كليبر توفير رءوس الأموال اللازمة لتمويل زراعة الأرز عن طريق القروض الجبرية من كبار تجار الأرز الأثرياء فى دمياط ورشيد ، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل لعدم استقرار الحملة فى مصر [٢].

---

(١) محكمة الدقهلية ، س١٨ ، ق٥٦٤ ، ص٢٣١ ، ١٨ صفر ١١٢٢ ؛ محكمة دمياط ، س ١٦٤ ، ق ١٢٣ ، ص ١٠٥ ، (دت) ؛ س١٨٤ ، ق٢١٣، ص١٧٧ ، ٣ صفر ١١٢٦ ؛ بيترجران : الجذور الإسلامية للرأسمالية (مصر ١٧٦٠-١٨٤٠) ، ترجمة محروس سليمان ، مراجعة رءوف عباس ، القاهرة ، دار الفكر للدراسات ، ١٩٩٢ ، ص٣٣ .

(2) Shaw, Stanford : Op . Cit . P, 42 .

obeikandi.com

د ـ الأسس الحاكمة لأسعار الأرز عند عملية التمويل : ـ

ارتبطت أسعار الأرز عند عملية التمويل بمجموعة عوامل رئيسية منها اتفاق التجار فيما بينهم على الأسعار ، تحديد الإدارة للأسعار ، آلية العرض والطلب .

وبالنسبة للتجار فقد حاولوا من جانبهم وضع حد أقصى لأسعار الأرز عند عملية تمويلهم للزراعة فى محاولة من جانبهم للحد من الصراعات التى تنشأ فيما بينهم عند عملية التمويل ، والتى بطبيعة الحال تؤدى إلى ارتفاع أسعاره عند تمويلهم للمنتجين ، مما ينتج عنه ارتفاع الأسعار عقب الحصاد ،بالإضافة لأن التنافس بين التجار للحصول على إنتاج كبار المنتجين يؤدى إلى عدم الاستقرار فى الأسعار ،وينتج عنه فى النهاية ارتفاع أسعار الأرز بشكل كبير . وكثيراً ما اجتمع التجار ووضعوا حداً معيناً لأسعار الأرزـ فى حالة التمويل ، وعند شراء المحصول من المنتجين عقب الحصاد ـ يحقق لهم عوائد كبيرة ، ومن ناحية أخرى كان لغالبية التجار منطقة نفوذ سواء عند عملية التمويل أو عند التعاقد مع المنتجين لاستلام المحصول لا يتخطاها تاجر آخر ، ومن يحاول الخروج عن هذه الشروط يتصدى له جميع التجار حفاظاً على مصالحهم من المساس بها ، وتسقط هذه القاعدة عند التجار فى حالة حدوث خلاف بين المنتجين وأحد التجار على الأسعار فى منطقة نفوذه (١) .

أما الإدارة من جانبها فقد لجأت إلى ما يسمى حديثاً بالتسعير الجبرى فى بعض السنوات ، فكثيراً ما تحكم قانون العرض والطلب فى أسعار الأرز ارتفاعاً وهبوطاً عن المستوى الذى تتطلبه المصلحة العامة ، وفى مثل هذه الأحوال تتدخل الإدارة لتحديد سعر معين للأردب يتفق والصالح العام للمستهلكين داخل مصر وولايات الدولة العثمانية ،بالإضافةلوضع مصلحة الإدارة المركزية باستانبول فى المقام الأول ،نظراً لاحتياجاتها من الأرز الميرى (الأرز المخصص للمطبخ السلطانى باستانبول) (٢).

---

(١) محكمة الدقهلية ، س١٨ ، ق٥٦٤ ، ص٢٣١ ، ١٨ صفر ١١٢٢ ؛ س٢١ ، ق٢٣٧ ، ص٩٠ ، ١٤ رمضان ١١٢٨ ؛ عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص٣٢٣-٣٢٤ .

(٢) محكمة رشيد ، س١٣٤ ، ق٤٥٧ ، ص٣٤٢ ، ٢٣ شعبان ١١٤٠ .

ومن هذا المنطلق تُجبر الإدارة المنتجين والتجار على التعامل بالسعر الذى ــ غالبـاً مـا ــ تحدده ، وتوقع الجزاءات على كل من يتجاوزه فى محاولة لوضع سعر عـادل للمنتجـين والتجـار والمستهلكين ،لأن الزيادة فى أسعار الأرز عند التمويل بشكل كبير ستنعكس علـى أسـعاره عقـب الحصاد فى الداخل والخارج . ويمكن القول بأن السبب الرئيسى الذى جعل الإدارة تلجأ إلى سياسـة التسعير فى بعض السنوات هو صغر المساحة المحصولية فى هذه السنوات وزيادة الطلب على الأرز مما يؤدى إلى زيادة الأسعار ، ومن هنا حاولت ضبط هذه العملية عن طريق التسعير الجبرى (١) .

آلية العرض والطلب : ــ

وجدت علاقة قوية بين عرض وطلب الأرز ، فإذا زاد العرض بشكل كبير وقل الطلـب فـإن أسعار الأرز تنخفض والعكس صحيح ، ويمكن القول أن هذه العملية تتحكم فيها مجموعـة ضـوابط منها أن أى تغيير فى ثمن عنصر من عناصر إنتاج الأرز بالارتفاع يؤدى إلى رفع تكـاليف الإنتـاج والذى يساعد على ذلك ارتفاع أسعار وسائل الإنتاج الصناعية من سواقى وغيرها من آلات الزراعة، بالإضافة لارتفاع أسعار قوى الإنتاج، وارتفاع قيمة الأرض فى حالة الإيجارلبعض المنتجين ، وزيادة أجور عمال الزراعة لدى بعض كبار المنتجين ، بالإضافة لارتفاع قيمة الأموال المقررة على الأرض وزيادة نسبة الفائدة على القروض الربوية التى يلجأ إليها بعض المنتجين ، بالإضافة لمحاولة الإدارة تثبيت أسعار الأرز فى بعض الأحيان . ولا شك أن هذه الأسباب مجتمعة تؤدى إلى خـروج بعـض المنتجين من دائرة الإنتاج ، مما يؤثر على عرض السلعة فى نهاية الأمر ويؤدى لارتفاع أسـعارها بشكل كبير ، مما يؤدى إلى قلة الطلب عليها بالدرجة التى تحقق التوازن بين العرض والطلب (٢) .

وفى حالة هبوط أسعار الأرز فإن الطلب يتزايد عليه من قبل المستهلكين وخاصة الفئات الفقيرة التى لا تستطيع استهلاكه فى ظل غلاء أسعاره . وقد يـرى بعـض التجـار أن الاتجـاه الصـعودى أو

---

(١) محكمة رشيد ، س١٠٧ ، ق٣١٣ ، ص٢١١ ، ١٠ رمضان ١١١٠ ؛ محكمة دمياط ، س ١٦٣ ، ق ٩٠ ، ص ٧٤ ــ ٧٥ ، ٥ شوال ١١١١ .

(٢) محكمة رشيد ، س١٤٤ ، ق١٧٩ ، ص١٦٦ ، غرة رجب ١١٥١ ؛ محكمة دمياط ، س٢٧٦ ، ق ١٠٣ ، ص٩٠ ، غرة صفر ١١٩٤ .

الهبوطى لأسعار الأرز سوف يستمر ، ويجعلهم هذا الشعور يتصرفون تصرفات عكسية ، فـإذا مـا ارتفعت أسعار الأرز وكان من المتوقع استمرار هذا الارتفاع فإن كبار التجار يزيدون مشترياتهم من المنتجين وصغار التجار ، على الرغم من الارتفاع الذى حدث والعكس صـحيح ، بمعنـى أنـه إذا انخفضت أسعار الأرز وكان من المتوقع انخفاض مستمر للأسعار فإن التجار يقللون من مشـترياتهم انتظاراً للتخفيضات السعرية فى الفترة القادمة [١] .

ويمكن القول بأن نظرية العرض والطلب مرتبطة بالظروف السياسـية والتصـدير للخـارج وخاصة لأوروبا ، فإذا كان هناك إباحة للتصديرلأوروبا فى ظل اسـتقرار الأسـعار بـداخل مصـر والأسواق العثمانية فإن التجار يقبلون على شراء كميات كبيرة لبيعها للتجار الأوروبيـين ، وعلـى النقيض فى حالة حظر التصدير لأوروبا وانخفاض فى الأسعار فإن بعض التجار يحجمون عن تمويل عملية الزراعة فى العام التالى مباشرة مما يؤثر على العملية الإنتاجية بالقدر الذى يحدث التـوازن بين العرض والطلب [٢]. ولم يعمل كثير من التجار بالضوابط المحددة لأسعار الأرز فى بعض الأحيان ، حيث كان لصغر المساحة المحصولية فى بعض السنوات وزيادة الطلب على الأرز وتنافسهم فيمـا بينهم للحصول على كميات تدعم نشاطهم التجارى مبرراً لخروجهم عن الاتفاقات المسبقة فيما بينهم ،مما أدى لارتفاع أسعار الأرز بشكل كبير عند التمويل وعقب الحصاد فى بعض السنوات [٣].

وكان لزيادة الطلب على الأرز بالخارج من الأسباب الرئيسية أيضاً لخروج كثير من التجـار علـى الاتفاقات السابقة ، حيث حاولوا استقطاب المنتجين إليهم عن طريق رفع سعر الضريبة عند التمويل

---

(١) محكمة بولاق ، س٦١ ، ق١٤٦٣ ، ص٤٦٢ ، ١٢ ذو القعدة ١١١٩ .

(٢) محكمة بولاق ، س٦١ ، ق٢٦٩ ، ص٧٨ ، ٣ جماد ثـانى ١١١٧ ؛ محكمـة دميـاط ، س١٨٠ ، ق٢٩٤ ، ص٢٩٩ ، ١٦ ربيع آخر ١١٢٤ .

(٣) محكمة دمياط ، س١٧٤ ، ق٤٤ ، ص٥٦ ، ٥ صفر ١١١٨ .

فى بعض السنوات ، بالإضافة لأن إباحة التصدير لأوروبا ــ فى بعض الأحيان ــ زاد من التنافس فيما بينهم لدفع المنتجين على رفع طاقتهم الإنتاجية ، مما عاد بنتائج إيجابية على العملية الإنتاجية والقائمين عليها ، وعلى النقيض من ذلك فى حالة هبوط الأسعار وحظر التصدير(١).

تقييم عملية التمويل :ــ

أدى نظام تمويل زراعة الأرز إلى سيادة التنافس التام فى مجال الإنتاج لتحقيق أعلى درجات الجدارة الإنتاجية ، نتيجة لازدياد الطلب على السلعة ، حيث أن المنتج فى ظل نظام التمويل يسعى إلى بلوغ السعة الإنتاجية المُثلى . ويمكن القول بأن نظام التمويل هو صناعة للزراعة التى يسودها التنافس ، فمثلاً عند بلوغ سعر الضريبة أعلى مستوىً لها ينتج عن ذلك تحقيق أرباح تفوق الوصف للمنتجين ، مما يؤدى إلى تشجيع دخول منتجين جدد إلى مجال الإنتاج لتحقيق مزيد من الأرباح ، ويؤدى ذلك أيضاً إلى زيادة تمويل التجار للمنتجين بالقروض . وهذا بدوره يزيد من إنتاج السلعة ، وبالتالى زيادة عرضها ، فإن لم تكن هناك أسواق داخلية وخارجية توازى هذه الزيادة الإنتاجية فإن ذلك يؤدى ــ فى النهاية ــ لانخفاض الأسعار ، فينتج عن ذلك الحد من عملية التمويل ، وهذا ما حدث فى بعض السنوات مثل سنة (١١٢٤ هـ - ١٧١١م) التى بلغ فيها سعر الضريبة عند عملية التمويل ٢٨٥ نصف فى بعض الحالات ، ثم انخفضت فى العام التالى مباشرة إلى ٢٧٠ نصف ، ويبدو أن الصراعات بين العسكر بالقاهرة كان لها تأثير على عملية تمويل الزراعة بالريف فى هذه الفترة ، حيث أنها تتواكب تماماً مع أزمة ١٧١١ بين العسكر (٢). وبالتالى فإن بعض المنتجين عليهم مواجهة أمرين : إما الخروج من مجال الإنتاج لأن الاستمرار فيه يؤدى إلى تحقيق خسائر فادحة ، وإما محاولة خفض الإنتاج بزراعة مساحة محدودة واعتمادهم فى الزراعة على نفقاتهم الشخصية ، وبمعنى أدق تعديل أساليب إنتاجهم ، فعلى سبيل المثال عندما

(١) محكمة الإسكندرية ، س٨٩ ، ق٦٤ ، ص٤٧ ، ١٥ ذو القعدة ١١٧٤ ؛ س٨٨ ، ق٥١٨ ، ص١٩٠ ، ٢٣ محرم ١١٨٠ .

(٢) محكمة دمياط ، س١٨٠ ، ق ١٧٧ ، ص ١٧٣ ، ١٣ صفر ١١٢٤ ؛ ق٢٩٤ ، ص٢٩٩ ، ١٦ ربيع آخر ١١٢٤ ؛ س ١٨١ ، ق ١٦١ ، ص ١٧٠ ، (دت) ؛ س١٨٢ ، ق٣١ ، ص٣٣ ، ١٣ ربيع ثانى ١١٢٥ .

obeikandl.com

تكون تكلفة إنتاج ضريبة الأرز ٢٠٠نصف وسعرها أثناء بيع المنتج لها ٣٥٠ نصف ، بمعنى تحقيق ربح ١٥٠ نصف ، ومن الطبيعى فإن هذا الربح الفائض بدوره يعمل على استقطاب منتجين جدد للدخول فى هذا المجال الإنتاجى(فى العام التالى)، مما يؤدى إلى زيادة المعروض من السلعة لدى المنتجين ، ومن ثم ينخفض سعر الضريبة ، وبالتالى ضاع الربح الفائض ، ويؤدى ذلك ـ فى نهاية الأمرـ إلى إحجام منتجين جدد لدخول مجال الإنتاج ، بالإضافة لخروج بعضهم من مجال الإنتاج بما يحقق التوازن عند التمويل والعرض والطلب على السلعة ، وبالتالى ترتفع الأسعار بما يحقق التوازن الإنتاجى المناسب للأسواق الداخلية والخارجية . وحقيقة الأمر أن حالات انخفاض أسعار الأرز على مدار القرن الثامن عشر لا تتجاوز ثلاث حالات ، ولم يكن لها تأثيرعلى الحد من العملية الإنتاجية(١).

ويمكن القول بأن كثرة الإنتاج كان فى صالح الإدارة العثمانية والمستهلك العثمانى ، حيث يؤدى ذلك لانخفاض الأسعار التى تكفل الأمن والاستقرار للمجتمع فى داخل مصر والولايات العثمانية على العكس تماماً من غلاء الأسعار ، وما يفيض عن حاجة الدولة العثمانية يتم تصديره لأوروبا .

وهكذا يتضح أن هذه العملية تعتمد بشكل أساسى على التوقعات غير السليمة من جانب المنتجين والتجار ، فقد يتوقع المنتج سعر مرتفع لمنتجه ويتوقع التاجر نفس الارتفاع ، فيقوم بتمويل المنتجين مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج ، ويتوقع المنتجين الآخرين والتجار نفس التوقعات ، مما ينتج عنه فى النهاية زيادة العملية الإنتاجية بشكل كبير لا تستوعبه الأسواق(٢) .

---

(١) محكمة رشيد ، س١٠٩ ، ق٩٦ ، ص٥٨ ، ١٠ جماد أول ١١١٥ ؛ س١١٢ ، ق٨ ، ص٧ ، ١٠ ربيع آخر ١١٢٠ .

(٢) محكمة القسمة العسكرية ، س٣٠٩ ، ق٤١٨ ، ص٤١٣ ، ١٨ ربيع أول١١٢٩ ؛ محكمة رشيد ، س١٤٩ ، ق٩٣ ، ص٧٠ ، ١٥ ذو القعدة ١١٥٥ .

٧ ــ العلاقات الإنتاجية : ــ

ساد الريف المصرى خلال القرن الثامن عشر أشكال عديدة لنظام الاستغلال الزراعى ، مثلت فى جملتها ما يسمى بالعلاقات الإنتاجية التى مرت بمراحل متتالية وهى كالتالى :-

أ ــ الزراعة فى الأراضى المملوكة : ــ

عقب دخول العثمانيين مصر أصدر السلطان سليمان قانون نامه مصر الذى اهتم ولاة مصر بتطبيق نصوصه التى وضعها إبراهيم باشا بما يتوافق مع الأوضاع القائمة فى مصر . وقد قام سليمان باشا الخادم بتطبيق تلك النصوص وأجرى مسح شامل للأراضى المصرية فيما سمى بتربيع (٩٣٣ هـ ــ ١٥٢٦ م)، حيث كانت قاعدة ملكية الدولة للأراضى هى الأساس القانونى لمسح هذه الأراضى ، وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية اعتبرت الأراضى المصرية ملكاً لها ممثلة فى السلطان العثمانى ، إلا إنها اعترفت بالملكية الخاصة لمن يمتلك حجة تُثبت ملكيته للأراضى الواقعة فى حوزته [١] . وخير دليل على ذلك ما حدده قانون نامه مصر أثناء عملية المسح ، بأن على المساحين مراعاة عدم المساس بأموال السلطنة أو ظلم الرعايا ، والمقصود هنا بأموال السلطنة ممثلة فى الأراضى الزراعية ، أما عدم ظلم الرعايا فالمقصود به إثبات ملكيتهم للأراضى[٢] ، مع وضع فى الاعتبار بأن الملكية هنا هى ملكية حق الرقبة[٣]. وقد أعطى نظام الالتزام للمنتج الحق فى زراعة أرضه، فلم يكن من حق الملتزم أن ينزعها منه طالما أنه يزرعها ويؤدى ما عليها من ضرائب ،

---

(١) أيمن أحمد محمد محمود : نظام حيازة الأراضى الزراعية فى مصر من الفتح العثمانى وحتى منتصف القرن السابع عشر ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ، قسم التاريخ ، ٢٠٠٢ ، ص٣١ .

(٢) قانون نامه مصر (الذى اصدرة السلطان القانوني لحكم مصر) ، ترجمة وقدم له وعلق عليه أحمد فؤاد متولى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦ ، ص٦٦ .

(٣) أيمن أحمد : مرجع سابق ، ص٣٢ .

وإذا امتنع عن زراعتها أو قام بتبويرها فمن حقه أن ينزعها ويعطيها لغيره ، كما أعطاه الحق فى تأجيرها أو المشاركة على زراعتها ، بالإضافة لحقه فى اختيار محصول الزراعة ، ولم يكن لأحد الحق فى أن يجبره على زراعة محصول دون غيره ٠ وكان توريث الأرض من أهم حقوق ملكية المنتج على أرضه ، فعند وفاة أحد المنتجين تُنقل أرضه إلى ورثته من أولاده أو أقاربه ، وفى حالة عدم تواجد وريث تؤول للملتزم الذى يقر فيها من يشاء من المنتجين [1]. والحقيقة التى لا جدال فيها أن حق المنتج فى بيع أرضه أو حرية التصرف فيها عن طريق الهبة أو غيرها ، تثبت وجود ملكية للأراضى الزراعية فى مصر العثمانية [2]، وفى حالة عجز أحد المنتجين عن زراعة أرضه فإنه يقوم بإسقاطها للملتزم ، فعلى سبيل المثال (*أشهد ورثة عامر الشهير بندان الدمنهورى بأنهم لا يستحقوا بسبب الست قطع المعدة لزراعة الأرز الكائنة بمنية السعيد المشمولة فى التزام وتحدث عمر كتخدا وسليمان كتخدا ، وذلك بعد أن عجز عامر المذكور عن زراعتها وتخلى عنها قبل وفاته بسنوات عديدة ، وأنه ليس لعامر معاملات ولا اقتراضات ولا شيئ من الآلات المعدة لزراعة الأرز ، وأن الورثة إذا دعوا دعوه فإنها تكون باطله ، أو أبرز أحد منهم تمسكاً أو وثيقة فإنها تكون باطلة ، وأن على بقية الورثة رده*) [3]،

وقد اهتمت الإدارة العثمانية بشئون الملكيات من حيث تعيين المساحات وخاصةً الجزر النيلية

---

(١) جمال كمال محمود محمد: نظام الالتزام فى ريف الصعيد فى العصر العثمانى ، رسالة ماجستير، آداب القاهرة، قسم التاريخ ، ٢٠٠١ ، ص١٢٤ .

(٢) محكمة رشيد ، س١٢٩، ق٧، ص٦، ٢٠ ربيع أول ١١٣٥ ؛ محكمة دمياط ، س١٨٤ ، ق ١٧٩ ، ص ١٧٨ ١١ جماد أول ١١٢٦ ؛ س ١٩٥ ، ق ٢٢٨ ، ص ١٥٩، ١٨ ربيع أول ١١٣٣ ؛ س٢٧٦ ، ق١٠٣، ص٩٠ ، غرة صفر ١١٩٤ .

(٣) محكمة رشيد ، س١٦٢ ، ق٤١ ، ص٤٨ ، غاية ربيع ثانى ١١٧٠ .

والأراضى الواقعة على ضفتى النهر ،فهى الأكثر تعرضاً للزيادة ،فكثيراً ما تتسع مساحة هذه الأراضى بفعل إرسابات النهر ،وفى مثل هذه الحالة فإن المساحات الزائدة يتم حصرها وتُفرض عليها عوائد مادية ممثلة فى المال الميرى المقرر على الأرض لجهة الإدارة (لم تحدد الوثائق قيمته على أراضى زراعة الأرز) . من المنطقى فإن المال الميرى يتزايد فى حالة خصوبة الأراضى ووقوعها على النيل مباشرة أو فى حالة الجزر النيلية ، وعلى النقيض من ذلك فى حالة الأراضى الداخلية أو الأقل خصوبة .

ومن ناحية أخرى وجدت بعض العوائد المقررة على أراضى زراعة الأرز ، مثل مال الحماية المُقرر على الأرض نظير حماية العسكر لها من العبث بها أو السطو عليها ، وهى فى حقيقة الأمر مجرد رسوم رمزية للعسكر مقابل خدمتهم . وعلى سبيل المثال (*أمتلك خمسة أفراد ، خمسة قطع (أراضى) معده لزراعة الأرز... وأن الخمس قطع تحتها خمس قطع نشئ جديدة ترتبت من زبد البحر ،وأنهم واضعون يدهم عليها من غير مال من مدة خمس سنوات*). ويعتبر ذلك فى حقيقة الأمر نوع من أنواع ملكية الأراضى الزراعية عن طريق وضع اليد عليها [1] وقد اتخذت الملكية أشكالاً أخرى ،حيث لجأ بعض السادة إلى تمليك أجزاء من الأراضى التى يزرعونها بالأرز لعبيدهم بعد تحريرهم ، وذلك بموجب تعاقد موثق وحريـــة تامة فى إدارة الحصة وزراعتها كيفما شاءوا ، فعلى سبيل المثال (*ملك الحاج مبارك من كفر الترعة القديم معتوقيه هما خير الله بن عبد الله الأسود ومريم ابنة عبد الله الأسود قطعة أرض معدة لزراعة الأرز بكفر الترعة قدرها ٢٢ قيراط وذلك بتعاقد موثق*)[2].

ويبدو أن الملكية هنا ملكية مشروطة بأداء ما على الأرض من ضرائب، وليست ملكية مطلقة بالمعنى الحالى للملكية ، وزراعة المالك هنا معناها أن يستغل الأرض المزروعة عن طريق ملكيتها ، فهــو وحده الذى يحدد المحصول المنتج ويتحمل مخاطر الزراعة فى جميع مراحلها وعلى حسابه الخاص

---

(١) محكمة دمياط ، س١٩٦ ، ق٤٨ ، ص٣٥ ، ١٥ جماد آخر ١١٣٤ .

(٢) محكمة دمياط ، س٢٠٠ ، ق٦٠ ، ص٧٣ ١٨محرم ١١٣٧ .

Obeikandl.com

دون شريك، فصاحب حق الانتفاع يعتبرمنتجاً مستقلاً، يقوم بالعملية الإنتاجية من حرث وبذر وحصاد وغيره لحسابه الخاص وعلى نفقته الشخصية سواء بمساعدة أفرادأسرته أوبمن يستعين بهم من عمال الزراعة، بمعنى أن المالك هنا هو المسئول عن إنتاجه. ومن خلال العرض السابق يتضح أن ملكية الأراضى المنتجة للأرزكثرت فى ظهيردمياط ثم رشيدأى فى مناطق الموانئ أكثر منها فى المنصورة وفارسكور التى كان معظمها أراضى التزام ، وربما يرجع ذلك لرغبة الكثير فى امتلاك كثيرمن الأراضى بهذه المناطق لخصوبة تربتها وموقعها المتميز كمقاطعات حضرية بالإضافة لقربها من مراكز التجارة الداخلية والخارجية ، أى موانئ التصدير ، مما يعنى سهولة إجراءات شحن الأرز للخارج [١] .

ب ـ الاستثمار فى شراء الأراضى : ـ

شهد الاستثمار فى مجال شراء الأراضى لزراعة الأرز مجالاً رحباً ، وربما كان الدافع لذلك ارتفاع أسعارالأرز وزيادة الطلب عليه سواء فى الداخل أو الخارج ، وكان للأرباح الكثيرة التى حققها تجار الأرز فى مجال التجارة السبب الرئيسى الذى دفع بعض المنتجين بالإضافة للتجار لاقتحام مجال شراء الأراضى وزراعتها بالأرز ، لتحقيق مزيد من الأرباح على المستويين الإنتاجي والتجارى، بالإضافة لرغبة التجار فى تحريك رءوس أموالهم التى جنوها من خلال تجارة الأرز واستثمارها فى شراء الأراضى لضمان توفير احتياجاتهم من الأرز ، ونتيجة لذلك شهدت المناطق الزراعية القريبة من موانئ التصدير فى دمياط ورشيد نشاطاً كبيراً فى مجال شراء الأراضى لزراعة الأرز ، وربما يرجع ذلك لقربها من الموانئ ، مما يسهل من عملية نقل الأرز سواء للداخل أو الخارج ، فضلاًعن خصوبة أراضى هذه المناطق كما سبق القول ، واستصلاح أراضى كثيرة بها مثل منطقة شاطئ

---

(١) محكمة رشيد ، س١٤٠ ، ق١٠٦ ، ص٨٢ ، ١٠ ربيع أول ١١٤٧ ؛ محكمة دمياط ، س١٧٦ ، ق١٣٥ ، ص١٤٠ ، ١١ محرم ١١٢٠ ؛ س ٢١٨ ، ق ٢١٧ ، ص ١٧٠ ، ١٤ ذى الحجة ١١٥٠ ؛ س ٢٥٠ ، ق ١٤٥ ، ص ١٢١ ، ٩ رجب ١١٧٠ .

البرية وغيرها التى شهدت نشاطاً ملحوظاً فى عملية الاستثمار فى شراء الأراضى بشكل مكثف فى النصف الأول من القرن الثامن عشر[(١)] ، وخاصة منطقة قبة العباسى وغيرها من المناطق التى شهدت نشاطاً مكثفاً فى مجال شراء الأراضى المنتجة للأرز بظهير دمياط الريفى [(٢)] .

ويبدو أن الموقع الجيد لهذه الأراضى وسهولة حصولها على مياه الرى وخصوبة تربتها من أهم العوامل التى أدت إلى زيادة أسعار أراضى هذه المناطق دون غيرها .

والملاحظ فى جميع السنوات أنه كلما ارتفعت أسعار الأرز انعكس ذلك بشكل كبير على أسعار شراء الأراضى من حيث زيادتها والعكس صحيح ، بمعنى أن ارتفاع أسعار الأرز أدى إلى ارتفاع قيمة الأرض الزراعية بشكل لم يسبق له مثيل ، وانخفاض الأسعار ينتج عنه انخفاض فى قيمة الأرض لارتباطهما ارتباطاً وثيقاً (أنظر ملحق ٤) . ومن ناحية أخرى ارتفعت أسعار الأراضى الواقعة على شاطئ النيل لخصوبة تربتها وسهولة عملية ريها ، أما الأراضى القريبة نسبياً من النيل فقد انخفضت أسعارها نسبياً مقارنة بالأراضى الواقعة على النيل مباشرة ، رغم تمتعها بشبكة جيدة من الترع والقنوات لإمدادها بالمياه ، ولعبت جودة وسائل الرى من سواقى وغيرها دوراً كبيراً فى ارتفاع ثمن الأراضى عند شرائها .

وعلى النقيض تماماً انخفضت أسعار الأراضى التى تحتاج لجهود شاقة لوصول ورفع المياه إليها ، كما كان لقدم وسائل الرى واحتياجها لأعمال الصيانة من الأسباب التى تؤدى لانخفاض أسعار الأراضى[(٣)]. وبطبيعة الحال فإن الجزر النيلية من أفضل المناطق الملائمة لزراعة الأرز

---

(١) محكمة دمياط ، س١٧٠ ، ق٦٠ ، ص٥١ ، ١٤شوال ١١١٤ ؛ س٢٢٠ ، ق ٤٤٨ ، ص٣٠٥ ، ١٠ ذو القعدة ١١٤٩ ؛ س ٢٣٩ ، ق ٤٨٦ ، ص ٣١٨ ، ١١ شوال ١١٦٧ .

(٢) محكمة دمياط ، س ١٧٠ ، ق٢٣٧ ، ص٢١٩ ، ١٢ رجب ١١١٥ ؛ س ٢٣٩ ، ق ٢٩٣ ، ص ١٨٠ ، ٩ جماد أول ١١٦٧ ؛ س ٢٢٠ ، ق ٤٤٨ ، ص ٣٠٥ ، ٢٠ ذو القعدة ١١٩٤ .

(٣) محكمة دمياط ، س١٩٧ ، ق٣٨ ، ص٢٩ ، ١٤ صفر ١١٣٥ .

obeikandi.com

ولذلك كانت أسعارها تزداد باستمرار وخاصة فى دمياط ورشيد . ويتضح مما سبق أن غالبية المناطق التى تم الاستثمار فيها بشراء الأراضى لإنتاج الأرز كانت متركزة فى دمياط ورشيد ــ خاصة مناطق شمال وجنوب رشيد ــ بشكل كبير لكونهما من المقاطعات الحضرية كما سبق القول [(١)].

وقد جذبت زراعة الأرز الرائجة بعض المستثمرين من القاهرة لاستثمار أموالهم فى شراء أراضى منتجة للأرز ، وخاصة بدمياط ورشيد وبعض مناطق الإنتاج بالمنصورة ، أى فى مناطق إنتاج الأرز الرئيسية ، وخاصة فى الفترة الممتدة من (١١٢٠ -١١٤٥ هـ -١٧٠٨ -١٧٣٢ م) ، وهى الفترة التى شهدت قمة الرواج التجارى للأرز(الطلب على الأرز) ٠ ومن خلال ذلك يمكن القول بأن زراعة الأرز حققت نوعاً من التوازن للمجتمع المصرى عن طريق جذب مستثمرين من القاهرة لمناطق الإنتاج ، وهذا يعنى أنها عملت على توزيع السكان بشكل متوازن نسبياً ، وحدت بشكل كبير من ظاهرة تسحب المنتجين من قراهم ، حيث لم ترد أى حالة تسحب لمنتج أرز٠

ولم يكن من قبيل المصادفة أن تكون دمياط وظهيرها جاذبة للمستثمرين فى النشاط الزراعى ،فقد كانت تعد ثانى أكبرمدينة بعد القاهرة من حيث الحجم والنشاط التجارى آنذاك ، فشهرتها الذائعة الصيت فى زراعة وتجارة الأرز كانت السبب الرئيسى فى ذلك ٠ وينطبق ذلك أيضاً على رشيد التى هاجر إليها بعض التجار من الإسكندرية للاستثمار فى شراء الأراضى فيها ، بالإضافة لبعض مناطق ريف المنصورةالتى شهدت نفس النشاط فى عمليةالاستثمارفى شراءالأراضى المنتجة للأرز ، ومن لم تساعده ظروفه المادية من المستثمرين على شراء أراضى قام باستئجار أراضى وزرعها بالأرز٠ وخلاصة القول أن مناطق زراعة الأرز كانت جاذبة للمستثمرين من جميع المناطق [(٢)].

---

(١) محكمة دمياط ، س١٨٣ ، ق٩٢ ، ص٩٤ ، ٢ رمضان ١١٢٣ ؛ محكمة رشيد ، س١٢٩ ، ق٧ ، ص٦ ، ٢٠ ربيع أول ١١٣٠.

(٢) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ٢٩٩ ،ص٣٠٦ ،١٠شوال ١١٢٠ ؛ س١٥٠ ، ق١٢٩ ،ص١٨٨ ، ١٩ ذى الحجة ١١٣٣ ؛ محكمة رشيد ، س ١٢٩ ، ق٧ ، ص٦ ، ٢٠ ربيع أول ١٣٥ ؛ س١٥٤ ، ق٣١٩ ، ص٢٨٨ ، غرة ربيع ثانى ١١٦٣ ؛ سجلات إسقاطات القرى ، س١٢ ، ق بدون رقم ، ص١٨٦ ، ١٥ شعبان ١١٨١ ٠

جـ ـ الزراعة فى الأراضى المستأجرة : ـ

الإيجار عبارة عن عقد يلتزم بموجبة المالك بأن يعطى للمستأجر منفعة الأرض مقابل حصوله على أجرة معينة متفق عليها فيما بينهم ، بمعنى أن المستأجر فى هذه الحالة هو المنظم لعملية الاستغلال ، والإيجار طريقة من طرق تقسيم العمل تتفق مع حسن تنظيم الإنتاج ، بمعنى أنه نقل جزء أو كل من حقوق والتزامات المنتفع الأصلى من الأرض الموضوعة تحت تصرفه من قبل الإدارة مباشرة أو الملتزم إلى شخص أو مجموعة أشخاص أو العكس ، بموجب تعاقد يُحدد فيه أسماء الأطراف المتعاقدة ومساحة الأرض المستأجرة وحدودها ومدة التعاقد التى اختلفت حسب الاتفاق ما بين مدة قصيرة ومتوسطة وطويلة ، بالإضافة لتحديد ثمن الإيجار٠ وقد كان لتجار الأرز دوراً بارزاً فى استثمار أموالهم بتأجير أراضى زراعية لإنتاج الأرز ، ويبدو أنهم حاولوا الحد من تكاليف الإنتاج عن طريق استثمار أموالهم فى الحصول على الأرز من مصادرة الأصلية ، بمعنى أنهم شاركوا فى العملية الإنتاجية بشكل مباشر ، بالإضافة لدورهم الرئيسى كتجار فى تصريف السلعة٠

والمؤكد أن توافر رءوس الأموال لدى بعضهم كانت من أهم الأسباب التى دفعتهم لاستثمارها فى مجال الزراعة ، حيث قاموا باستئجار أجزاء من الجزر النيلية لمدد طويلة بلغت فى بعض الأحيان أكثر من ٤٦ سنة ٠ وقد كان للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية التى أقامها هؤلاء التجار مع جيرانهم المنتجين من أهم العوامل التى ضمنت لهم تدفق كميات كبيرة من الأرز اللازم لتدعيم نشاطهم التجارى ، وهذا يثبت أن تجار الأرز لم يتركوا مجالاً يتعلق بالأرز ، إلا واستثمروا أموالهم فيه لخدمة مصالحهم التجارية فى المقام الأول ٠ كما يؤكد أيضاً أن العملية الإنتاجية كانت مكفولة للجميع وتحكمها الجدوى الاقتصادية والعوائد المادية التى تعود على التجار من خلال توسيع نشاطهم الإنتاجى والتجارى ، حيث لم يكن هناك طرف بعينه يعمل بالزراعة وآخر يعمل بالتجارة ، وإنما تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح من خلال الاستثمار فى الإنتاج الزراعى والعمل التجارى كان هدف

جميع المنتجين والتجار ، حيث كون بعضهم شركات للاستثمار فى المجالين معاً [1]. ولم يكن تجار الأرز هم المستثمرين فقط فى مجال الإيجار ، بل أن هذا النشاط جذب أيضاً كيالين الأرز ، حيث حاول بعضهم استئجار قطع من الأراضى وزراعتها بالأرز ، فى محاولة منهم لتنويع نشاطهم الاستثمارى فى مجالات متنوعة تشمل الإنتاجية (الزراعية) والمهنية ، بمعنى أن استئجار الأراضى وزراعتها بالأرز كانت تحقق للمستثمرين فيها عوائد مادية مجزية سواء من التجار والكيالين وغيرهم كلٍ بطريقة الخاصة ، والدليل على ذلك إقبالهم على استئجار الأراضى .ويتضح مما سبق أن تجار الأرز وبعض العاملين بالنشاط المهنى المعاون لتجارة الأرز لم يقفوا موقفاً سلبياً فى المراحل الأولى للعملية الإنتاجية ، بل ساهموا فيها بشكل إيجابى مما أدى لتنشيطها فى نهاية الأمر [2].

وقد تبين من خلال الوثائق أن الإيجار لم يكن يسدد عيناً بل نقداً ، كما أنه (الإيجار) يرتفع صعوداً وهبوطاً حسب قيمة العملة وارتفاع أو انخفاض أسعار الأرز من عام لآخر ، هذا بالنسبة للأراضى المنتجة للأرز . وبالنسبة للمنافع التى تميز الأراضى المستأجرة فقد سردت الوثائق بدقه كل صغيرة وكبيرة فيها ، وخاصة حدودها ووسائل ريها التى فى حالة قدمها فإن المؤجر غالباً ما يشترط على المستأجر إجراء الصيانة اللازمة لها وللقنوات المخصصة للرى بصفة دورية من وقت تسلمها وإلى انتهاء مدة إيجارها ، لكى تكون فى حالة جيدة عند تسليم المستأجر للأرض[3]. ويشترط المؤجر على المستأجر أيضاً القيام بالمال الميرى ومال الرزق ، بالإضافة لخدمة العسكر وجرف الجسور وصيانتها ، علاوة على الإيجار النقدى من يد المستأجر للمؤجر [4].

وقد تراوحت مدة الإيجار ما بين سنه كحد أدنى ، وفى المتوسط ما بين ٣٠ –٦٠ سنة ، وبلغت كحد

---

(١) محكمة رشيد ، س١٥٨ ، ق٢٧٧ ، ص٣١٥، (د ت) ؛ محكمة دمياط ، س٢١٢ ، ق ١٠٤ ، ص ٩٥ ، ١٠ ذو القعدة ١١٤٥ .

(٢) محكمة دمياط ، س١٦٩ ، ق٣٦٢ ، ص٣٠٥ ، أواخر ربيع أول ١١١٦ ؛ محكمة الدقهلية ، س٢١ ، ق٩٢ ، ص٣٥ ، ١٩ ربيع أول ١١٢٨ .

(٣) محكمة دمياط ، س١٦٩ ، ق٢٥٧ ، ص٢١٩ ، ٣ جماد أول ١١١٦ .

(٤) محكمة الدقهلية ، س٢١ ، ق١١٧ ، ص٤٣ ، ١٧ ربيع أول ؛ س٣٧ ، ق١٣٢ ، ص٢١٢ ، ٣ صفر ١١٣٧ .

أقصى ٩٩ سنة ، فعلى سبيل المثال (*أستأجر أحد المنتجين قطعة أرض لزراعة الأرز برشيد لمدة ٩٠ سنة على٣٠ عقد كل عقد ٣ سنوات بأجرة مبلغها ٣٠٦٦٠ نصف فضة*) (١) ، وعلى حد تعبير الوثائق (*لينتفع المستأجر بالزرع والزراعة والأجرة والإجارة الانتفاع الشرعى للحصة المؤجرة فى المدة المذكورة*) (٢) .

الإيجار من أراضى الأوقاف : ـ

تنوعت الثروة الاقتصادية للأوقاف فى العصر العثمانى فشملت الإنسان ، فمثلاً تم وقف العبيد بالإضافة للحيوان والجماد ، وامتد الوقف ليشمل معظم مصادر الثروة الاقتصادية من الأراضى التى اتسعت مساحتها العامة نتيجة للأراضى الزراعية الموقوفة فى العصور السابقة ، إلى جانب ما أستجد من وقف الأراضى فى العصر العثمانى . وقد كان الإيجار هو الوسيلة المُثلى للاستفادة من الأراضى الزراعية سواء كانت مساحات كبيرة من الأراضى مثل نواحى وقرى بأكملها ، أو قطع الأراضى الزراعية الصغيرة المتناثرة عبر الأقاليم المختلفة (٣) . وقد تم وقف كثير من الأراضى الزراعية المنتجة للأرز ، كما أنه كثيراً ما أوقف آباء على أبنائهم حصص منتجة للأرز سواء فى دمياط أو رشيد وغيرها ، فعلى سبيل المثال (*أوقف الأمير على جوريجى*(٤) *حصة قدرها ١٢ قيراط من الأرض المعدة لزراعة الأرز بثغر رشيد...وجميع مقوماتها من ثلاثة سواقى لسقى الأرز... وهو وقف لا يرهن ولا يستبدل...على ابنته أمنه وعلى أولادها من بعدها جيلاً بعد جيل الأرشد فالأرشد*) ،

---

(١) محكمة رشيد ، س١٥١ ، ق١٩ ، ص١٤ ، ١٠ ذو القعدة ١١٥٨ .

(٢) محكمة دمياط ، س١٦٧، ق٣٦ ، ص٣٤ ، ١٣ ذو القعدة ١١١٤ .

(٣) محمد عفيفى : الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (سلسلة تاريخ المصريين ، ٤٤) ، ١٩٩١ ، ص١٤٣ .

(٤) جوربجى تعنى حرفياً رجال الشوربة أو المسئول عن الطعام ، ولمزيد من التفاصيل أنظر : صلاح أحمد هريدى : فصول من تاريخ المدن المصرية خلال العصر العثمانى ط١ ، القاهرة ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٥ .

obeikandi.com

ومن خلال ذلك يتبين أن الواقف أحياناً كان يشترط عدم الرهن أو الهبة للغير، حيث يكـون ذلك موقوفاً على أولاده عبر الأجيال المتلاحقة ، فإن انقرضوا يتم وقفـه علـى أحـد المسـاجد أو الأضرحة والفقراء ، وذلك حسب شروط الواقف[١]. وفى حالة استئجار قطعة أرض لزراعة الأرز من ناظر الوقوف يتم تحديد المدة المتفق عليها بين الناظر والمستأجر ، بالإضافة لتحديد سعر الإيجار ٠ وكثيراً ما يشترط ناظر الوقف على المستأجر إجراء أعمال الصيانة اللازمـة لوسـائل رى الأرض المستأجرة من سواقى وآبار وقنوات وجسور وغيرها ، ويتم اقتطاع ذلك من قيمة الإيجار .

وقد وصلت مصاريف الإصلاح لوسائل الإنتاج فى أحد الأوقاف إلى ٢٥,٠٠٠ نصف فضة ، مما يدل على كبر حجم الوقف وكثرة وسائل إنتاجه[٢]. وفى بعض الأحيان كان مستأجر الوقف يقوم بتأجير أرض الوقف التى استأجرها مرة أخرى ، ومن المؤكد أن الداعى لذلك تحقيق عائد مادى من خلال هذا الإيجار ، فلا يمكن أن يؤجرها ، إلا فى حالة تحقيـق سعر يزيـد عن سـعر الاسـتئجار الأول ، أو لتعرضه لأزمة اقتصادية أو لظروف صحية ، ويسمى هذا الإيجار إيجـار من البـاطن ٠ أحياناً أخرى يقوم المستأجـر بتأجيـر نصف الحصـة التى اسـتأجرها من ناظر الوقـف ، وربما يفعل ذلك لنفس السبب السابـق، أو لعدم استطاعتـه زراعـة جميع المساحة بمفرده [٣].

وبالنسبة لمدة الإيجـار من الأوقاف فقد بلغت سنتيـن[٤]، وأحياناً أخرى ١٣سنة[٥] ، إلى أن بلغـت ما يزيد عن ٩٠ سنة فى بعـض الحـالات [٦] . وفـى نفـس الوقـت تـم تنويـع ريـع الوقـف

---

(١) محكمة رشيد ، س١٥١ ، ق٢٠ ، ص١٥ ، (د ت) .

(٢) محكمة رشيد ، س ١٣٦ ، ق٤٤٥ ، ص٣٣١ ، غرة رجب ١١٤٢ .

(٣) محكمة رشيد ، س١٩٣ ، ق٩١٦ ، ص٢٢٣ ، ٩ جماد ثانى ١١٩٩ .

(٤) محكمة رشيد ، س١٣٦ ، ق٤٤٥ ، ص٣٣١ ، غرة رجب ١١٤٢ .

(٥) محكمة رشيد ، س١٠٩ ، ق٦٨ ، ص٣٩ ، ٨ جماد آخر ١١١٥ .

(٦) محكمة دمياط ، س١٨٢ ، ق١١ ، ص١٢ ، (د ت) .

obeikandi.com

بين نقدى وعينى ، وغالباً ما كان نقدى [1] ، وأحياناً أخرى فى شكل نقدى وعينى (أموال بالإضافة لكميات من الأرز) [2] . وقد شاع نظام استبدال الأطيان الزراعية المملوكة للأوقاف ، وعلى الرغم من أن الاستبدال أمراً مكروهاً بصفة عامة ، إلا أن حدوث استبدال للأراضى الزراعية يعنى أنها قد فقدت خصوبتها وبالتالى أصبح من المفيد للوقف استبدالها ، وفى الغالب فإن أراضى الأوقاف تستبدل نظير مال وليس مقابل أراضى زراعية أخرى . وقد كان من نتائج الاستبدال الاستفادة منه فى الاستيلاء على أطيان الأوقاف من قبل البعض [3]، حيث استفاد البعض من مبدأ الاستبدال واستولوا على مساحات كبيرة من أراضى الأوقاف بتسهيلات من نظارها ، فعلى سبيل المثال (*تم استبدال ثلاث قطع كبيرة منتجة للأرز بثمن ٣٠ ريال بطاقة*) ، "أى ما يعادل ٢٧٠٠ نصف فى هذا العام". ويمكن القول بأن أراضى الأوقاف كانت صيداً ثميناً استغله البعض(المستبدلين) لصالحهم [4].

د ــ <u>الزراعة بالمشاركة بين المالك والمستأجر</u> : ــ

انتشر نظام المزارعة بين المنتجين ، وهو أحد أساليب الانتفاعالاقتصادي بالأراضى الزراعية ويقوم على أساس الاتفاق بين طرفين على أن يقدم الطرف الأول الأرض ويقوم الطرف الثانى بالعمل فى هذه الأرض ، وفى النهاية يتم تقسيم ما تخرجه الأرض من محصول [5]. ويعد هذا النظام نظاماً وسطاً بين الزراعة على نفقة المالك والزراعة على نفقة المستأجر ، فالطرفان يتحملان مخاطر الإنتاج ويتقاسمان الربح فيما بينهم. أما فى حالة الخسارة فإن صاحب الأرض يفقد ماله ويكون

---

(١) محكمة دمياط ، س١٨٣ ، ق٩٢ ، ص٩٤ ، ٢ شعبان ١١٢٣ .

(٢) محكمة دمياط ، س١٧٦ ، ق٣٦ ، ص٣٤ ، ١٣ذو القعدة ١١١٤ .

(٣) محمد عفيفى : مرجع سابق ، ص١٩٨ .

(٤) محكمة دمياط ، س٢٩١ ، ق١٧٣ ، ص١٣٤ ، ٦ جماد أول ١٢١١ .

(٥) محمد عفيفى : مرجع سابق ، ص١٩٤ ؛ أيمن أحمد : مرجع سابق ، ص١٣٣ .

الآخر قد ضاع جهده المبذول بالإضافة لماله ، وفى عقد المزارعة يتم تحديد الشروط المتفق عليهـا بين الطرفين ، منها نوعية المحصول المنتج ومدة التعاقد ، بالإضافة لمجموعة من الشروط الأخرى التى توضح أن نظام الزراعة بالمشاركة على إنتاج الأرز كانت تتم بالطريقة الآتية :

على المشارك أن يُكلف على نفقته الخاصة كل ما يتعلق من حـرث وبـذور ورى وقـوى محركة وآلات الحرث ووسائل الرى التى بلغت فى بعض الحالات ثمانية ثيران ، مما يدل على كبـر المساحة التى قامت عليها المشاركة ، بالإضافة لنفقات إصلاح السواقى وأداء جـزء مـن الأمـوال المقررة على الأرض . أما المالك فكان عليه أداء الجزء الأكبر من الأموال المقررة علـى الأرض ، وفى النهاية يكون ما تنتجه الأرض مناصفة بينهم [١] . وغالباً ما يفرض المالك على شريكه نوعية المحصول الذى سيتم إنتاجه بوصفة مالك للأرض ، بالإضافة لأن هذه المشاركة تشمل أحياناً أكثـر من محصول على مدار فترة طويلة فيما بينهم [٢].

وفى بعض الأحيان يضطر مستأجر الأرض اللجوء إلى طريقة المشاركة بينـه وبـين أحـد المنتجين وذلك لأسباب منها ، أنه لا يستطيع زراعتها بمفردة نتيجة لتعرضه لأزمة مالية فى بعـض السنوات أو لظروف صحية ، أو لأداء فريضة دينية فيقوم المستأجر بالاتفاق مع شريكة على زراعة الأرض على أن يكون ما تخرجه مناصفة فيما بينهم ، فعلى سبيل المثال (*حين توجه شهاب النورى لأداء فريضة الحج ترك قطعة أرض معـدة لزراعة الأرز جاريـة فى تواجره لعبد القادر القطـان ليزرعها ، وما يخرج منها يكون مناصفة بينهم*) [٣] . وفى حالة وفاة أحد الأطراف المتفقـة علـى المزارعة فإنها غالباً ما تتوقف ، وأحياناً تستمر بين الورثة والطرف الآخر .

---

(١) محكمة رشيد ، س١٩٤ ، ق٤٥٨ ، ص١٩٠ ، ٢٤ ذو القعدة ١٢٠١ .

(٢) محكمة دمياط ، س١٧٩ ، ق٢٦٢ ، ص٢٢٦ ، (د ت) .

(٣) محكمة رشيد ، س١٠٩ ، ق١٤٩ ، ص٨٨ ، ١٥ ربيع آخر ١١١٥ .

Opeikandi.com

وعلى أية حال تعتبر طريقة المزارعة من أفضل طرق الاستغلال الزراعي وقت الأزمات المالية وغيرها التى قد تصيب المالك ، فتعاون المالك مع المزارع يسد العجز ويقلل من حدة الخسارةالتى قد تصيبأحد الطرفين فى حالة تحمله نفقات الزراعة بمفرده ، ومن عيوبها أن المزارع لا يتمتع بالاستقلال النسبى مثلما يتمتع المالك والمستأجر فى حرية اختياره لمحصول زراعته ، بالإضافة إلى المشاكل التى قد تحدث بين الطرفين نتيجة لتقصير أحدهما فى أداء واجباً ما كان مكلفاً به . وما سبق يتضح أنه كلما وجدت زراعة الأرز فى منطقة ما انتشرت معها العلاقات الإنتاجية من زراعة المالك والمستأجر والاستثمار فى شراء الأراضى والمشاركة وبخاصة فى دمياط ورشيد [١] .

٨ ــ معوقات الإنتاج : ــ

تنوعت المعوقات التى أثرت على العملية الإنتاجية للأرز وحدت منها فى بعض السنوات ، مثل الظروف الطبيعية والبشرية التى أثرت بدورها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الريف والمدينة على السواء ، ومن هذه المعوقات .

أ ــ قصور وزيادة النيل وتأثيره على إنتاج الأرز : ــ

إن حدوث قصور فى مصادر المياه لمحصول يعتمد بصفة أساسية على رى مكثف أمر له خطورته فى حدوث فناء للمحصول وهبوط فى المستوى الإنتاجى له ، وربما يحدث قصور شديد فى الإنتاج بشكل يكاد يكون تام ،مما يصيب الحياة بالشلل التام ويسبب كارثة يخشى الجميع من أثارها ، لأنه فى حالة انخفاضه عن الحد اللازم وهو ١٦ زراع تجف البلاد وتتلف الزروع ، وكذلك فى حالة زيادته واستمراره لفترة طويلة فإنه يتسبب فى إتلاف الزروع وتأخير عملية الزراعة ، بالإضافة للأمراض والأوبئة المصاحبة للفيضان فى حالة استمراره مدة أطول من اللازم .

---

(١) محكمة دمياط ، س٢١٢ ، ق١٠٤ ، ص٩٥ ، ١٠ ذو القعدة ١١٤٥ .

ومن أمثلة السنوات التى ندر فيها وجود المياه وكان لهـا مـردود سـيئ علـى الزراعـة والمجتمع ككل عام (١١١٧ – ١١١٨ هـ) (١٧٠٥ – ١٧٠٦ م) ، فقد أورد أحمد الدمرداش فى ثنايا حديثة عن مدة ولاية رامى باشا بقوله : (*كان نيل ليس مثل نيل الشراقى الأول احتالوا عليـه بالشواديف والسواقى وغيرها*) ، بالإضافة لعام (١١٣٤ هـ – ١٧٢١ م) [(١)] .

وهذا فى حد ذاته ويؤكد تأثر الاقتصاد الزراعى فى الريف بأزمات قاسية ، وخاصة محصـول الأرز لشدة تعلقه بالنيل ، حيث تتقلص مساحته المحصولية بشكل كبير فى مثل هذه السنوات .

وقد نتج عن قصور النيل فى بعض السنوات آثار سيئة على الريف المصرى وخاصة القرى المنتجة للأرز الواقعة على النيل ، حيث ينتج عن ذلك مشاحنات ومشاجرات لا تعد ولا تحصى بـين القرى وبعضها البعض للحصول على مياه الرى ، وينتج عن ذلك سقوط مئـات القتلـى والجرحـى وتدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية فى الريف ، وقد يصل الحال إلى هجر بعض المنتجين لقراهم للنجاة بحياتهم والبحث عن سبل أفضل للعيش فى مناطق أخرى آمنة ٠ ويبدو أن هذه المشـاحنات والمشاجرات قد زرعت الكراهية فى نفوس المنتجين لبعضهم البعض فى القرى المتجاورة ، وربمـا تتوارثها الأجيال جيلاً بعد جيل ، ومن الجدير بالذكر أن هذه المشاجرات تحدث أحيانـاً بـين أبنـاء القرية الواحدة للحصول على المياه اللازمة للرى ، وتساؤلاً يطرح نفسه إذا كانت هذه الأعمال تحدث

---

(١) أحمد الدمرداش كتخدا عزبان : الدرة المصانة فى أخبار الكنانة ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الـرحيم ، القاهرة ، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، ١٩٨٩ ، ص٧٠ ؛ أحمد شلبى : مصدر سابق ، ص ٣٤٨-٣٤٩ ؛ جون أنتيس : مذكرات رحالـة عـن المصـريين وعـاداتهم وتقاليدهم فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر (١٧٧٠- ١٧٨٢) ، ترجمة وتعليـق سيد أحمد على الناصرى ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، ١٩٩٧ ، ص١٠٧ .

obeikandi.com

بين القرى المطلة على النيل فى حالة قصوره ، والتى تحصل على المياه بسهولة عن غيرها ، فماذا يحدث بين القرى البعيدة نسبياً عن النيل ؟ . وعلى النقيض تماماً فى حالة الفيضانات المرتفعة ، فإن الوضع لا يسمح بمشاجرات بل يتعاون أهالى القرى مع بعضهم لتحصين السدود اللازمة لعملية الرى ،بمعنى أن النيل كان(ومازال) يلعب دوراً رئيسياً فى أوضاع المجتمع المصري سلباً وإيجاباً[١].

ومن أمثلة قصور النيل أيضاً ما ذكره الجبرتى فى أحداث (١١٩٨هـ-١٧٨٣م) بقوله : *(وانقضت هذه السنة كالتى قبلها فى الشدة والغلاء وقصور النيل والفتن المستمرة ، وجلت الفلاحون عن بلادهم من الشراقى والظلم ، وانتشروا فى المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع ، ويأكلون ما يتساقط فى الطرقات من قشور البطيخ وغيره فلا يجد الزبال شيئاً يكنسه ، واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميتات من الخيل والحمير والجمال ، فإذا خرج حمار ميت تزاحموا عليه وقطعوه وأخذوه ، ومنهم من يأكله نياً من شدة الجوع)* .

وبالنظر لما كتبه الجبرتى يمكن القول بأنه استفاض فى ذكر ما تعرض له الريف ومدى تأثره بانخفاض النيل ، وعلى النقيض من ذلك لم يذكر شيئاً كثيراً عن تأثر المدينة بالأزمة ، ووصف تساقط قشور البطيخ فى الطرقات وكأن أهل المدينة يعيشون فى عالم آخر لا يتأثر بانخفاض مياه النيل ، رغم أن المدينة تظهر فيها آثار الأزمة قبل الريف على شكل غلاء فى الأسعار يتأثر بها معظم سكان المدينة وخاصة الطبقة الدنيا . ويبدو أن الجبرتى تحامل على أهل الريف لكونه من الطبقة البرجوازية ، والمؤكد أنه بالغ فى وصف هذه الأزمة بشكل كبير ، إلا أن ذلك لا ينفى حدوثها ويؤكد تأثر الاقتصاد الزراعى فى الريف بأزمات قاسية ، وخصوصاً زراعة الأرز المرتبطة بالدرجة الأولى بمياه النيل[٢]. وكان لعملية شق ترع جديدة أو فتح بعض الترع أو الخلجان لفترة طويلة

---

(١) محكمة الدقهلية ، س١٨ ، ق٣٧٨ ، ص١٥٢ ، ١٥٣ ، ٨ جماد ثانى ١١٢١ .

(٢) عبد الرحمن بن حسن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار جـ٣ ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٣ ، ص١٢٠ .

تأثيراً كبيراً على عملية رى الأرز، فعلى سبيل المثال تعرض النشاط الزراعى فى دمياط لكثير من الصعوبات التى نتجت عن فتح خليج الفرعونية فى نهاية القرن الثامن عشر، الواصل عبر الدلتا بين فرعى دمياط ورشيد ، والذى كان له أثر واضح فى انخفاض مياه النيل فى فرع دمياط حتى مدينة فارسكور ، نتيجة لانخفاض مستوى سطح الأرض فى رشيد عنه فى دمياط ، مما نتج عنه تلف الزراعات وخراب الجزر النيلية المحيطة بدمياط ، بل وجميع الأراضى المحيطة بفرع دمياط بصفة عامة ، مما كان له أثر سيئ على مزارع الأرز وأدى لانحسار مساحتها المحصولية بدرجة كبيرة .

وقد استمر الوضع على هذا الحال إلى أن تم إقامة سد على خليج الفرعونية قبيل قدوم الحملة الفرنسية ، فارتفع منسوب المياه فى فرع دمياط ، وعادت الأمور إلى طبيعتها [(١)] ، عندما عزم مراد بيك على إقامة هذا السد ، وكان ذلك فى غرة رجب (١٢٠٠هـ – ١٧٨٥م)[(٢)].

ب ـ الاضطرابات والصراعات الداخلية : ـ

إن من أكثر المخاطرالتى أثرت على إنتاج الأرز فىالريف هىالاضطرابات التى شبهدها الريف فى بعض فترات القرن الثامن عشر، سواء عن طريق الفتن بين القرى المتجاورة أو القرى المرتبطة بمجرى مائى واحد ، مما يتسبب فى خلافات أزلية بينهم ومشاكل على مياه الرى ، وخصوصاً فى حالات قصور النيل ، بمعنى أن العلاقة بين القرى آنذاك ارتبطت بالنيل فى المقام الأول ، بالإضافة لإغارات البدو التى كانت تتسبب فى إلحاق أضرار بالغة الخطورة بوسائل الإنتاج ، فضلاً عن خراب القرى وتدمير بنيتها الأساسية وقتل كثير من منتجيها ، فكثيراً ما تعدى أهالى القرى المتجاورة على بعضهم البعض وحطموا آلات ووسائل الإنتاج المستخدمة فى الرى ، مما أدى ـ فى نهاية الأمر ـ إلى تلف محصول الأرز نتيجة لتحطيم السواقى وتعرض مساحات كبيرة من الأراضى للبوار[(٣)].

وقد لعبت المميزات الاقتصادية لبعض القرى المطلة على النيل ، والتى تحصل على المياه بسهولة

---

(١) عبد الحميد سليمان : الموانئ المصرية ، ص٣٣٤ ، ٣٣٥ ؛ عبد الحميد سليمان : الملاحة النيلية فى مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (تاريخ المصريين ١٧٦) ، ٢٠٠٠ ، ص٥٨ ؛ أمين سامى باشا:تقويم النيل وعصر محمدعلى جـ٢ ، القاهرة،مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٢٨ ،ص١١١ .

(٢) الجبرتى : مصدر سابق جـ٣ ،ص ١٥٣ .

(٣) محكمة دمياط ، س١٧٤ ، ق١٧٦ ، ص١٨٣ ، ١٠ جماد أول ١١١٨ .

دوراً لايستهان به فى زعزعة الأمن والاستقرار، بل وتحطيم البناء الاقتصادى والاجتماعى لهذه القرى ،حيث تقوم القرى الداخلية ـ أوالبعيدة نسبياً عن النيل والمرتبطة بعلاقات اقتصادية واجتماعية قوية ،والمفتقرة نسبياً فى الإمكانات الاقتصادية، نظراً لارتفاع نفقاتها لرفع المياه ـ بالإغارة على القرى المتميزة اقتصادياً بدافع الحصول على عناصر إنتاجها، فيقوم أهالى هذه القرى على الفور بمحاصرتها حصاراً شديداً، ويستولوا على المئات من قوى وأدوات الإنتاج ويحطموا وسائل ريها ، فضلاً عن قتل العشرات من أبنائها ، وما يلبثون أن يتركوها خاوية على عروشها . والحقيقة أن هذه الأحداث تردد صداها بقوة فى المدينة ، مما أدى لنشر حالة من القلق والفزع الشديدين لاحتمال غلاء أسعار السلع الغذائية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالصراع فى الريف ،أما الإدارة من جانبها فقد كانت فى غالبية الأحوال تكتفى بالتصريحات لتهدئة الأوضاع فى الريف والمدينة على السواء ، مما يؤكد ضعفها فى مواجهة الصراعات الداخلية فى بعض الفترات[١] . ولم تكن وسائل وقوى الإنتاج وحدها هدف المعتدين ، بل وصل حد التعدى إلى تحطيم محصول الأرز بالحقول وتحطيم سدود المياه وهدم المنازل ،بمعنى أنها أعمال عدوانية تأتى على الأخضر واليابس . والواقع أن المناطق المحيطة بفارسكور شهدت أعمال عنف كثيرة كان غالبيتها بسبب مياه الرى ، حيث حاولت بعض القرى احتكارها لخدمة مصالحها دون غيرها مما تسبب فى اجتماع مئات الأفراد بأسلحتهم من حراب وغيرها للهجوم على محتكرى المياه ، وبطبيعة الحال نتج عن ذلك تدمير كثير من العزب المجاورة لفارسكور وقتل العشرات من أبنائها ،بالإضافة لتحطيم سواقى هذه العزب وسرقة القوى المحركة لها من ثيران وأبقار وخيول وغيرها [٢] .

وقد شهدت المناطق المحيطة بالمنصورة أعمال عنف لا مثيل لها ، فسجلات محكمة الدقهلية فى العصر العثمانى مليئة بأعمال عنف لا تعد ولا تحصى ، وينتج عن هذه الأعمال هلاك لعدد كبير من الرجال والنساء . وربما الداعى لذلك وجود عداوات قديمة بين أهالى القرى ، سواء على أعمال الرى أو لأنهم تركيبات اجتماعية مختلفة ومتناحرة من بدو وغيرهم ، أو نتيجة لسوء أحوالهم المعيشية فيحاولون تعويض ذلك بأعمال السلب والنهب ، فعلى سبيل المثال (*حدثت مشاجرة بين أهالى منية العجيل ومنية الغرقا بسبب تعدى أهالى منية الغرقا على منية العجيل وقتلوا ثمانية*

---

(١) محكمة دمياط ، س ٢٢٤ ، ق ٢٨١ ، ص ١٨٤ ـ ١٨٥ ، ٢٢ محرم ١١٥٥ .

(٢) محكمة دمياط ، س١٧٠ ، ق٢١٢ ، ص١٩٣ ، (د ت) .

وعشرين رجلاً بالإضافة لنهب وتدمير دار الأوسية ومضارب الأرز، وسرقوا المواشى وأطلقوا سدود المياه ونهبوا خمسة وعشرين فداناً وقرطوا الأرز المزروع بها وهدموا المنازل)[1]. وكثيراً ما تعدى أهالى القرى على بعضهم أثناء إجراء عملية الحصاد ، وينتج عن هذه الاعتداءات قتل كثير من المنتجين وجرح بعضهم وهروب البعض الآخر للنجاة بحياتهم ، وغالبية هذه الاعتداءات تكون على أعمال الرى كما سبق القول ، حيث تنفرد بعض القرى بالسيطرة على المياه وتحرم الأخرى ، مما يؤدى ــ فى النهاية ــ إلى نشوب الصراعات المسلحة بين القرى ،والتى استفاضت الوثائق فى ذكرها وكأنها أعمال حربية بين جيشين . وتزداد حدة هذه الصراعات بصفة خاصةفى حالة قيام بعض أهالى إحدى القرى بزراعة أراضى بالأرز فى قرية مجاورة لهم ، وفى مثل هذه الحالة فإن أهالى القرية الأخيرة يعتبرون أن زراعة أهالى قرى مجاورة لهم فى أراضيهم يعد تعدى على مناطق نفوذهم يجب مواجهته بالقوة . ويمكن القول بأن هذه الصراعات والاضطرابات التى حدثت فى الريف المصرى لعب فيها النيل الدور الرئيسى ، حيث كان يتسبب قصوره فى حدوث صراعات بين القرى للحصول على المياه اللازمة لخدمة المحصول ، بالإضافة لأن زيادته بشكل كبير وطول مدة فيضانه يؤثر بالسلب على المحصول ،بل وعلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالريف والمدينة على السواء .

ومن ناحية أخرى كان لزيادة الطلب على الأرز وارتفاع أسعاره بشكل كبيرــ فى بعض السنوات(أنظر ملحق ١١)ــ تأثيراً كبيراً فى زيادة الصراع بين المنتجين للاستحواذ على المياه بشتى الطرق لخدمة المحصول . والواقع أن هذه الصراعات والممارسات التخريبية نشرت الرعب والفزع والفقر فى الريف ، حيث عملت على الحد من العملية الإنتاجية للأرز فى غالبية الأحوال . وفى حالة قصور الطلب على الأرز تخف حدة الصراعات بين المنتجين لتعود الأمور إلى طبيعتها . ويمكن القول بأنه إذا كان هناك صراع بين التجار للحصول على الأرز من المنتجين ، فإن الصراع واشتد أيضاً بين المنتجين وبعضهم البعض للمحافظة على مصالحهم الاقتصادية المتمثلة فى إنتاج المحصول[2].

---

(١) محكمة الدقهلية ، س٣٧ ، ق٢٩٩ ، ص١٩٠ – ١٩١ ، ٨ ربيع آخر١١٧٣ .

(٢) محكمة الدقهلية ، س١٨ ، ق٣٧٨ ، ص١٥٢ – ١٥٣ ، ٨ جماد ثانى ١١٢١ ؛ س ٢٠ ، ق ٨٤ ، ص ٣٦ ، ٢٥ جماد أول ١١٢٥ ؛ ق ٢٥٩ ، ص ١١١ ، ٩ شوال ١١٢٥ ؛ س ٣٧ ، ق ٢٩٩ ، ص ١٩٠ ، ٨ ربيع أول ١١٧٣

جـ ـ طغيان البدو (العربان) : ـ

ومن ناحية أخرى يعد طغيان البدو مظهر آخر تكتمل به الصورة التسعة للواقع المتردى للاقتصاد الزراعى ، سواء صدر هذا الطغيان نتيجة للنزاعات القبلية التى غذتها الانقسامات العصبية بين قبائل العربان وبعضهم البعض ، أو تمخض عن رغبتهم التى لا تعرف حداً للسلب والنهب والسطو ، فالنتيجة النهائية تحسم الأمر وتميط اللثام عن وجود علاقة قوية بين الطغيان وبين تقلص المساحة المحصولية ، وعلى الرغم أن البدو لم يكن لهم دور فى الصراعات السياسية ، إلا إنهم كان لهم دور خطير فى السيطرة على الاقتصاد الريفى فى حالات كثيرة ، كما أن هجومهم المتكرر على الريف يؤكد ضعف الإدارة فى بعض الفترات ، لأنها وقفت عاجزة عن صد هجماتهم المتكررة على الريف ، فعلى سبيل المثال فى ولاية المنصورة مارست قبائل الزهايرة ، النبايدة ، اللبابدة ، الزيدية ، الشعبة ، هلبا ، سويد ، جزام ، سعد ، حرام ، الزمامتة ، بنى عمرو وبنى البقرى ... وغيرها ألواناً مختلفة من التخريب والتدمير ، فإذا نزلوا على قرية جعلوها قاعاً صفصفا لا حياة لقاطنيها ، الذين ما يلبثون إذا نجوا من القتل يهيمون على وجوههم بين القرى الأخرى تاركين ورائهم آلاف الأفدنة الزراعية المعرضة للبوار ، مما يؤدى فى النهاية لتقليص المساحة المحصولية[1] .

وبالرغم من أن المنتجين حاولوا تجنب خطر البدو بإعطائهم مبالغ ماليةمقابل حراسة سواقى زراعة الأرز وعدم التعدىعليها وعلى القرى بالتخريب ، إلا أنهم لم يكفوا عن هذه الأعمالالتى ربما أنها تكون متأصلة فى دمائهم، فعلى سبيل المثال قام المنتجون بناحية السنانية بإعطاء عربان الزمامتة ثلاثة قروش فضة أسدى كل عام (أى ما يعادل ١٢٠ نصف فضة) مقابل حراسة كل ساقية من سواقىالناحية المذكورة، وتعهدهم بالتصدى لمن يحاول سرقة أى شيئ من مقومات الإنتاج ،

---

(١) محكمة دمياط ، س ١٧٦ ، ق ٦ ، ص ٧ ، ١٥ ربيع ثانى ١١٢٠ ؛ س ١٧٠ ، ق ٥٨ ، ص ٥٠ ، ٨ محرم ١١١٥ ؛ ناصر أحمد إبراهيم : الأزمات الاجتماعية فى مصر فى القرن السابع عشر ، القاهرة ، دار الآفاق العربية ، ١٩٩٨ ، ص١٣٥ –١٣٦ .

ومطاردة من يتعدى على حقول الأرز بالسنانية ، مقابل التعهد بأن جميع ما يسرق من ثيران وأبقار ومواشى يقومون برده لأصحابه أو بتعويض أصحابه . وعلى الرغم من ذلك طالب العربان بالزيادة وقاموا بالتعدى بالسرقة على القوى المحركة للسواقى من ثيران وأبقار وغيرها [1] ، بالإضافة لتحطيمهم السواقى ، مما أدى فى النهاية لتلف محصول الأرز [2] . ورغم أن قانون نامه مصر منحهم سلطات واسعة وحذرهم من التصرف بطرق قد تؤدى إلى تخريب القرى ، بل عليهم أن يأمروا المنتجين بزراعة الأراضى ، إلا إنهم خالفوا ذلك ولم يحترموا نصوص القانون [3] .

د ــ كثرة فناء الثروة الحيوانية : ــ

من بين المعوقات التى أثرت بشكل سلبى على العملية الإنتاجية هى كثرة فناء الثروة الحيوانية ، وهى كارثة لاتقل بأى حال من الأحوال عن الاضطرابات وإغارات البدو ، حيث كان للأمراض التى تصيب القوى المحركة لوسائل الرى وآلات الإنتاج أثر كبير فى تعطيل أعمال الزراعة ،بل وتسببت فى إنهاء شركات على الزراعة بين المنتجين نتيجة لتعرض هذه القوى للأوبئة القاتلة [4].

ولا شك أن الوباء الشهير الذى حدث للماشية عام (١٢٠١ هـ – ١٧٨٦م) قد أثر بشكل كبير على العملية الإنتاجية فى الريف حيث راح ضحيته مئات الآلاف من المواشى ، ومن المنطقى أن تواجه العملية الإنتاجية فى الريف صعوبات كثيرة نتيجة لهذا الوباء ، الذى أدى فى النهاية إلى رفع تكاليف إنتاج

---

(١) محكمة دمياط ، س١٦٣ ، ق١٨٩ ، ص١٤٩ ، غاية ذو القعدة ١١١١ ؛ س ١٦٩ ، ق ١٠٧ ، ص ٩١ ، (دت) ؛ س ١٧٠ ، ق ٥٨ ، ص ٥٠ ، ٨ محرم ١١١٥ ؛ س٢١٧ ، ق٢٣٦ ، ص١٧٥ ، غاية ذو القعدة ١١٤٧.

(٢) محكمة دمياط ، س١٧٩ ، ق١٠٧ ، ص٩١ ، (د ت) .

(٣) قانون نامه مصر : مصدر سابق ، ص٣٧ .

(٤) محكمة رشيد ، س١٩٤ ، ق٤٥٨ ، ص١٩٠ ، ٢٤ ذو القعدة ١١٤٥ .

الأرز ، وبالتالى ينعكس ذلك بدوره على أسعاره ، فمثلا فى هذا العام (١٢٠١ هـــ - ١٧٨٦ م) ارتفع سعر الضريبة إلى ١٤٠٠ نصف فضة (أنظر ملحق ١١) ، وهذا مرتبط فـى المقـام الأول بصعوبة الحصول على القوى اللازمة للإنتاج نظراً لارتفاع أسعارها فى ظل فنائهـا ، فعلـى سـبيل المثال مات لفرد واحد ١٥٠ ثوراً فى هذا الوباء [١].

ولم يكن فناء الثروة الحيوانية هوالسبب الوحيد لتعطيل الزراعة ، فقد كان لعمليات سرقة هذه القوى دور هام فى توقف الزراعة وتلف المحصول ، فعلى سبيل المثال كان لعربان الزمامتة والشعبة دور كبير فى عمليات سرقة المواشى فى المنطقة الممتدة على جانبى النهر من دمياط حتى شربين [٢].

هـــ ــ تحطيم الجسور والسدود : ــ

يعد تحطيم الجسور والسدود وعدم العناية بعمليات التجريف (فى بعض الأحيان) أحد أهم العوامل الرئيسية والمباشرة التى كان لها أثراً مباشراً فى انحسار المساحة المحصولية للأرز ، وذلك نتيجـة للفيضانات العالية وكثرة اندفاع المياه مما يؤدى لانهيار الجسور فى ظل الإهمال فى عملية تحصينها التحصين اللازم فى بعض السنوات ، مما ينتج عنه فى نهاية الأمر غرق الزراعات والإضرار بالمحصول ،بل وفنائه نتيجة لشدة اندفاع المياه ، فمثلاً عندما أنهار الجسر السلطانى المعروف بالدرك اندفعت من أمامه المياه وأغرقت البلاد الواقعة أسفله ، فشرد كثير من الأهالى وخلف أضرار مادية جسيمة[٣].

ومن ناحية أخرى لعبت المصالح الشخصية لأهالى بعض النواحى دوراً رئيسياً فى التعـدى على الجسور وفتحها عنوه دون مراعاة المصلحة العامة لبقيـة قرى البلاد،فعلى سبيل المثال(*تعدى أهالى سندوب على جماعة الداميسة*[٤] *بالجسر السلطانى المعروف بدرك الخولة ، وقطعوا الجسـر وضربوا الجماعة المذكورة*)،وقد نتج عن ذلك غرق جميع أراضى الناحية ،والنتيجة النهائية تقليع المياه للزرع)،ويبدو أن السبب الحقيقى الذى دفع أهالى هذه الناحية لقطع هذا الجسر هو قلة المياه أمام

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى : مصدر سابق جـ٣ ، ٢٠٨ .

(٢) محكمة دمياط ، س١٧٠ ، ق٥٨ ، ص٥٠ ، ٨ محرم ١١١٥ .

(٣) محكمة الدقهلية ، س١٩ ، ق٤٩٨ ، ص١٨٨ ، ٩ شعبان ١١٢٣ .

(٤) الداميسة : هم الرجال المكلفون من قبل الإدارة العثمانية بتطهير الترع والجسور السلطانية ويشرف عليهم خولى الجرافة السلطانية .

الجسر ورغبتهم فى الحصول على المياه اللازمة للرى[١] . وحينما أنهار جسر سندوب بعث حسن باشا أمر بالإسراع فى سد هذا الجسر الذى أنهار والاجتهاد فى سده بكافة الوسائل ، وعلى حد تعبير الوثيقة (*لأجل رى البلاد التى فوقه خوفاً من التشريق والعياذ بالله*)، وتم إحضار أخشاب وغيرها من مستلزمات سد الجسر إلى أن تمت عملية الرى على أكمل وجه [٢] . وكان لكثرة الإرسابات من الطمى أثر كبير فى ارتفاع قيعان الترع والخلجان ، مما يعوق وصول المياه لمناطق الزراعة، بالإضافة لارتفاع سطح الأراضى الزراعية نتيجة للإرسابات النهرية ، مما يزيد من صعوبة رفع المياه للأراضى المنتجة للأرز ، إذاً فإهمال صيانة الترع والخلجان وانهيار الجسور والسدود يحد من العملية الإنتاجية أيضاً [٣] ، ويؤدى إلى ارتفاع الأسعار ، فمثلاً عندما انهار جسر بدوية بالمنزلة سنة (١١٣٥ هـ - ١٧٢٢ م) غرقت المناطق المجاورة له وازدادت الأسعار بشكل كبير[٤] .

و ــ الظروف الطبيعية والآفات : ــ

كان لظروف الطبيعة التى تتغير عناصرها أحياناً تأثيراً سلبياً ،تمثل فى الحد من إنتاج المحصول، الذى نما أحياناً فى ظل ظروف قاسية ، تمثلت هذه الظروف فى الحرارة الشديدة بالإضافة إلى بعض الأمطار المفاجئة والعواصف وغيرها من الظروف غير الملائمة لطبيعة إنتاج المحصول ، أو بعبارة أخرى الظروف التى أفشلت عملية الإنبات فى بعض الأحيان ، بالإضافة لبعض الآفات الحشرية مثل الديدان والفئران التى تعد من أشد الآفات الحشرية على المحاصيل الزراعية عامة . وبالنسبة للجراد لم تكن مصر موطناً له ، حيث يفد إليها من البلاد المجاورة ،كالسودان والحبشة والجزيرة العربية وشمال إفريقيا .وقد ظلت أسراب الجراد بين الحين والآخر تهدد الاقتصاد المصرى ، فعلى سبيل المثال

---

(١) محكمة الدقهلية ، س١٧ ، ق٢٦٣ ، ص١٦٢ ، ١٤ جماد أول ١١٢٨ .

(٢) محكمة الدقهلية ، س١٨ ، ق٤١٥ ، ص ١٦٩ ، ١٢ رجب ١١٢١ .

(٣) محكمة دمياط ، س٢٨٠ ، ق٢١٨ ، ص١٧٦ ، ٢٠ صفر ١١٩٦ .

(٤) أحمد شلبى : مصدر سابق ، ٣٧١ .

فى عام (١٠٣٥هـ ١٦٢٦م) فوجئت البلاد بأسراب الجراد وهى تطبق الأفق بجيوشها المدمرة لكل عود أخضر ،وكادت الكارثة تحل وتحتدم لولا نزول المطر والبرد الذى أفتك بهذه الموجة الشرسة، وليمثل سياج حماية طبيعية للمحاصيل وتجتاز البلاد الأزمة وتعود الأمور إلى طبيعتها ويستمر تدفق الإنتاج[١].

ومما سبق يتضح أن التوسع فى زراعة الأرز ارتبط فى المقام الأول بزيادة الطلب عليه بالخارج وتركزت الزراعة بشكل كبير على جانبى النيل بفرعيه الشرقى والغربى، حيث خصوبة التربة ووفرة المياه، وقد تمثلت هذه المناطق فى ظهير دمياط والمنصورة وأجوارها ، الضفة الغربية للنيل والمتمثلة فى شربين وتوابعها ، بالإضافة رشيد وأجوارها . وقد كان لتراكم رءوس الأموال لدى كبار منتجى الأرز والتجار دور كبير فى عملية استصلاح الأراضى وزراعتها بالأرز فى المنزلة ودمياط ورشيد ، وخاصة فى ظل تزايد الطلب على الأرز بالخارج ، مما عاد فى نهاية الأمر بنتائج إيجابية على عملية التوسع فى زراعته. ومرت العملية الإنتاجية بمراحل مختلفة، من تجهيز للأرض الزراعية ،وبذر ، نقل للشتلات ، عناية للمحصول فى جميع مراحل نموه حتى تمام عملية نضجه وحصاده، واختلفت إنتاجية الفدان من منطقة إلى أخرى ، ومن ناحية أخرى كان للإدارة دور كبير فى تنظيم شئون الرى، من إنشاء للسدود والجسور والخلجان الرئيسية وصيانتها باستمرار، وهى ضرورة فرضت وجود سلطة قوية للإشراف على هذه الأعمال . وكان لتنظيم الإدارة الجيد لشئون الرى نتائج إيجابية على العملية الإنتاجية ، تمثلت فى وجود شبكة جيدة لتوزيع المياه باستمرار وبشكل دائم لخدمة المحصول ، أما دور المنتجين فى صيانة الجسور والسدود ، فقد تمركز داخل نطاق قراهم .

وقد نتج عن نظام تمويل زراعة الأرز بكافة أشكاله نتائج إيجابية على عملية التوسع فى زراعته بشكل كبير، وخاصة من قبل التجار والسماسرة الذين لعبوا دوراً رئيسياً فى عملية التمويل . وتضمنت العلاقات على إنتاج الأرز أنماط متعددة ومتنوعة ، منها زراعة المالك ، الإيجار ، المزارعة (المشاركة) . كما كان لارتفاع أسعار الأرز أثر كبير فى ارتفاع قيمة الأرض الزراعية عند عملية الشراء والإيجار على السواء . ورغم هذا الازدهار الذى شهدته زراعة الأرز على كافة المستويات ، إلا أنه وجدت بعض المعوقات التى حدت من إنتاجه بشكل نسبى فى بعض السنوات، ثم سرعان ما تسترد زراعته نشاطها وتعود الأمور إلى طبيعتها مرة أخرى .

(١) أحمد شلبى : مصدر سابق ، صـ ٦٠٨-٦٠٩ ؛ ناصر إبراهيم : مرجع سابق ، صـ٧٥ -٧٦ .